



المؤسسة الإسلامية
لتنمية القطاع الخاص

التقرير السنوي 2025

التقرير السنوي 2025



رأس المال الفعال:
تحسين الوصول إلى
التمويل وتوسيع
إمكانات الاستثمار

IsDB
البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank



المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص هي ذراع القطاع الخاص لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. نعزز التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء في المجموعة من خلال تقديم المساعدة المالية والحوافز الاستثمارية لمشاريع القطاع الخاص وفقا لمبادئ الشريعة.



المؤسسة الإسلامية
لتنمية القطاع
الخاص

ص.ب 54069
جدة 21514

المملكة العربية السعودية

@icd_ps X
icdps in
www.icd-ps.org
icdps f
icdpstv y
+966 12 644 1644
+966 12 644 4427
icd@isdb.org



علی مدار السنوات الخمس والعشرين
الماضية، كانت المؤسسة في طليعة
الجهود الرامية إلى تنمية القطاع الخاص في
جميع دولنا الأعضاء، وتمكين المجتمعات،
وإحداث تأثير اقتصادي واجتماعي دائم.

د. خالد يوسف خلف الله
الرئيس التنفيذي بالإقامة
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص



70	الفصل 7 ممارساتنا	40	الفصل 4 أوجه التأزر والشراكات لدى المؤسسة	5	الفصل 3 عملياتنا، وأنشطتنا، وأداؤنا:	5	خطاب الإحالة إلى الجمعية العمومية
74	الفصل 8 الملاحق	44	أوجه التأزر لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية	6	معالم بارزة في عام 2025	6	خطاب الرئيس التنفيذي بالإنبابة
76	الاعتمادات والمدفوعات منذ تأسيس المؤسسة	46	الشراكات المؤسسية الاستراتيجية	22	تحفيز القطاعات ذات الأولوية في أوغندا:	8	الفصل 1 نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
77	المعالم المالية البارزة	48	الجوائز والتقديرية منذ تأسيس المؤسسة	24	تمويل مقدم من المؤسسة بقيمة 30 مليون دولار أمريكي لبنك التنمية الأوغندي	12	الفصل 2 المؤسسة في أرقام
79	القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات المستقل	50	المؤسسة في حور	26	تطوير الرعاية الصحية في شمال كازاخستان: مشروع مستشفى كوكشتاو متعدد التخصصات بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص	14	لمحة عن أنشطة عام 2025
170	الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية	56	الفصل 5 فعالية التنمية	28	تعزيز تمويل الصادرات التركية من خلال آلية تمويل مشتركة رائدة	16	عام من النمو المنضبط: عمليات المؤسسة في عام 2025
		58	التطورات والإنجازات الرئيسية	30	دعم النمو المستدام للصناعات التحويلية في الأردن	20	الأثر التراكمي منذ التأسيس
		61	نتائج الدراسة الاستقصائية للفعالية الإنمائية لعام 2025	32	أول خط تمويل من المؤسسة لفائدة مملكة البحرين		
		62	الفصل 6 حوكمة المؤسسة	34	حكوك المؤسسة العالمية لعام 2025: مؤشرات الوصول إلى الأسواق		
				36	استثمارات الأسهم وعمليات التخارج الاستراتيجية: ثلاث دراسات حالة		

معالي رئيس الجمعية العمومية
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

عملاً بأحكام اتفاقية تأسيس المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ونظامها الداخلي، يشرفني، نيابة عن مجلس الإدارة، أن أقدم إلى الجمعية العمومية الموقرة التقرير السنوي السادس والعشرين للمؤسسة عن العام المالي 2025.

ويستعرض هذا التقرير أنشطة المؤسسة خلال العام، بما في ذلك عملياتها في مجال الأعمال وأثرها التنموي وأدائها المالي.

وتفضلوا، معالي الرئيس، بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.



د. محمد سليمان الجاسر
رئيس مجلس الإدارة
المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص



خطاب الإحالة

إلى الجمعية
العمومية

نمّو المشاريع الهادفة إلى تعزيز المنافسة، وترسيخ ريادة الأعمال، واستحداث فرص العمل، وتعزيز القدرات التصديرية. كما نعّبي موارد إضافية لصالح المشاريع، من خلال دعم تطوير التمويل الإسلامي، واستقطاب الممولين المشاركين، وتقديم المشورة للحكومات ومؤسسات القطاع الخاص بشأن إنشاء الشركات الخاصة وأسواق رأس المال وتطويرها وتحديثها. وتقدّم كذلك المشورة بشأن أفضل الممارسات الإدارية وتعزيز دور اقتصاد السوق.



ماذا نفعل



خطاب الرئيس التنفيذي بالإنبابة

وعلى الرغم من حالة عدم اليقين العالمية التي تواجهها الشركات والمؤسسات، واهلت المؤسسة تركيزها على أولوياتها الأساسية: دعم رواد الأعمال، وتعزيز الأنظمة المالية، وتمكين الشركات الخاصة من الاستثمار والنمو وخلق الفرص. وتؤكد نتائج عام 2025 قناعتنا بأن الأثر التنموي يُبنى تدريجيًا عبر الشركات، والانضباط، والفهم العميق لاحتياجات الأسواق المحلية.

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة المساهمون الكرام،

مع مطلع كل عام جديد، نتاح لنا فرصة لتقييم ما حققناه من نتائج، ليس فقط من خلال الأرقام والإنجازات، بل أيضًا عبر استحضار رسالة المؤسسة الإسلامية للتنمية القطاع الخاص ودورها المحوري في تنمية القطاع الخاص في دولها الأعضاء. وقد شكل عام 2025 محطة مفهوية شهدت تقدمًا ثابتًا وانتقالًا منظمًا، إضافة إلى تجديد واضح للالتزامنا بدور القطاع الخاص في بناء اقتصادات أكثر مرونة وشمولية في دولنا الأعضاء.

وعلى الرغم من حالة عدم اليقين العالمية التي تواجهها الشركات والمؤسسات، واهلت المؤسسة تركيزها على أولوياتها الأساسية: دعم رواد الأعمال، وتعزيز الأنظمة المالية، وتمكين الشركات الخاصة من الاستثمار والنمو وخلق الفرص. وتؤكد نتائج عام 2025 قناعتنا بأن الأثر التنموي يُبنى تدريجيًا عبر الشركات، والانضباط، والفهم العميق لاحتياجات الأسواق المحلية.

تعزيز مهمتنا من خلال المبادرات المدروسة

حققت المؤسسة خلال العام تقدمًا ملموسًا عبر تنفيذ مُركّز ونمو مدروس بعناية، إذ اعتمدت مشاريع جديدة بقيمة 555.6 مليون دولار أمريكي، خصص معظمها لتوسيع الوصول إلى التمويل ودعم الشركات الخاصة في دولنا الأعضاء، ومن خلال تعزيز الشركات مع المؤسسات المالية، ودعم الاستثمارات الانتقائية في قطاعات الاقتصاد الحقيقي، أسهمت المؤسسة في تمكين الشركات من مواجهة بيئة تشغيلية صعبة، مع ترسيخ الأسس لنمو مستدام طويل الأجل.

وفي هذا الإطار، حافظنا على زخم الصرف وتنفيذ محفظة المشاريع، بما يضمن وصول التمويل المعتمد إلى المشاريع والمؤسسات القادرة على تحقيق أثر ملموس. ولا تعكس هذه الجهود الانضباط التشغيلي فحسب، بل تعبر أيضًا عن الثقة التي يوليها لنا شركاؤنا ودولنا الأعضاء، وهي ثقة نحرص على تعزيزها من خلال تنفيذ قائم على تحقيق الأثر الإنمائي المستهدف.

الاستعداد للفصل القادم

إلى جانب تنفيذ العمليات، كان عام 2025 أيضًا عامًا للتقييم والاستعداد للمستقبل. فقد أطلقت المؤسسة رسميًا عملية إعداد الاستراتيجية المؤسسية "معًا 2030"، وهي عملية شاملة وتشاركية تهدف إلى تحديد الاتجاه الاستراتيجي للمؤسسة خلال السنوات المقبلة. ومن المقرر الانتهاء منها في عام 2026، بما يعزز تركيز المؤسسة، ويعظم أثرها، ويضمن التوافق الكامل مع أهداف مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ورؤيتها طويلة الأجل ورسالتها التنموية. كما تجسد هذه المبادرة التزامًا جماعيًا بالاستماع والتعلم ووضع المؤسسة في موقع أفضل لخدمة دولها الأعضاء بكفاءة وفعالية أكبر.

التقدير للقيادة والشراكات

أتوجه بخالص الامتنان إلى مجلس إدارة المؤسسة على توجيهاته الاستراتيجية، وإشرافه، ودعمه المستمر، وهو دعم يشكل ركيزة أساسية في مسار المؤسسة ونزاهتها. كما أقدم أصدق عبارات الشكر للمهندس هاني سالم سنبل، على قيادته ومساهماته خلال العامين الماضيين بصفته رئيسًا تنفيذيًا بالإنبابة، والتي أسهمت في ضمان استمرارية واستقرار المؤسسة خلال هذه الفترة.

طاقمنا في قلب المؤسسة

أود الإشارة إلى أن تقدم المؤسسة الإسلامية للتنمية القطاع الخاص يعود بالأساس إلى تفاني طاقمها. ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر للإدارة والموظفين على التزامهم ومهنتهم ومرونتهم، إن جهودهم ومساهماتهم - غالبًا بعيدًا عن الأضواء - تجسد قيم المؤسسة وتعزز دورها كشريك تنموي موثوق. وتظل خدمة دولنا الأعضاء مسؤولية ينهض بها طاقمنا بفخر واعتزاز.

نظرة إلى المستقبل

وبينما نتطلع إلى المستقبل، يظل التفاؤل قويًا بشأن آفاق المؤسسة. وباستلهاام رسالتنا، والاستفادة من خبراتنا، والانسجام مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ستواصل المؤسسة دعم الطول التي يقودها القطاع الخاص لتعزيز النمو الشامل، والمرونة، والأثر التنموي طويل الأجل. فطريقنا إلى الأمام يقوم على الشراكة والابتكار والطموح المشترك. وتظل المؤسسة مستعدة للقيام بدورها الكامل لتحقيق هذه الأهداف.

وإننا نتطلع، من خلال التعاون المستمر مع مساهمينا ودولنا الأعضاء، إلى مواصلة بناء اقتصادات تمكن الشركات والمجتمعات من تحقيق الازدهار المنشود.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام،

د. خالد يوسف خلف الله
الرئيس التنفيذي بالإنبابة

الفصل 1 نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

منذ تأسيسها في عام 1999، لعبت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص دوراً محورياً في تعزيز التقدم، وتمكين الشركات من الازدهار، ودعم ريادة الأعمال، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام. انطلاقاً من تمويل المشاريع التحويلية إلى ترسيخ الشركات وتعزيز القدرات، امتد أثر تدخلاتنا ليُلامس حياة الناس ويُلهم الطموحات في أشكال لا تُحصى.

1



نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

تركز المؤسسة منذ تأسيسها على دعم النمو الاقتصادي الشامل والمستدام من خلال تعزيز دور تنمية القطاع الخاص كمحرك رئيسي للرخاء في دولها الأعضاء. وفي إطار مهمتها المتوافقة مع توجهات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تقدم المؤسسة حلولاً مالية متوافقة مع الشريعة، وتبني الشراكات، وتعزز القدرات المؤسسية.

وتسعى المؤسسة إلى:

- تحديد ودعم فرص تنمية القطاع الخاص المحفزة للنمو،
- تقديم مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية،
- تعبئة موارد إضافية لصالح القطاع الخاص في دولها الأعضاء، و
- دعم تطوير الأسواق المالية وأسواق رأس المال الإسلامية.

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ("المؤسسة") هي مؤسسة مالية متعددة الأطراف تابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية ("البنك"). تأسست خلال الاجتماع السنوي الرابع والعشرين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية الذي عقد في جدة في رجب 1420هـ (نوفمبر 1999). وتتخذ المؤسسة مدينة جدة في المملكة العربية السعودية مقراً رئيسياً لها.

يبلغ رأس المال المصرح به للمؤسسة 4 مليارات دولار أمريكي، منها 2 مليار دولار أمريكي متاحة للاكتتاب. ويضم هيكل المساهمين البنك الإسلامي للتنمية، و56 دولة عضواً، إضافة إلى خمس مؤسسات مالية عامة، مما يعكس تنوع قاعدة المساهمين.

النطاق الجغرافي لعملياتنا

تغطي عملياتنا المناطق التالية لأكثر من 20 سنة حيث نقدم خدمات مالية وندعم النمو في الأماكن الأشد احتياجاً وفي الأوقات الأكثر ملأمة.

1 أفغانستان	11 تشاد	21 إيران	31 مالي	41 المملكة العربية السعودية	51 تركيا
2 ألبانيا	12 جزر القمر	22 العراق	32 موريتانيا	42 السنغال	52 تركمانستان
3 الجزائر	13 كوت ديفوار	23 الأردن	33 المغرب	43 سيراليون	53 الإمارات العربية المتحدة
4 أذربيجان	14 جيبوتي	24 كازاخستان	34 موزمبيق	44 الصومال	54 أوغندا
5 البحرين	15 مصر	25 الكويت	35 النيجر	45 السودان	55 أوزبكستان
6 بنغلاديش	16 الغابون	26 جمهورية قرغيزستان	36 نيجيريا	46 سورينام	56 اليمن
7 بنين	17 غامبيا	27 لبنان	37 سلطنة عمان	47 سوريا	
8 برونائي	18 غينيا	28 ليبيا	38 باكستان	48 طاجيكستان	
9 بوركينا فاسو	19 غينيا بيساو	29 ماليزيا	39 فلسطين	49 توغو	
10 الكاميرون	20 إندونيسيا	30 المالديف	40 قطر	50 تونس	



مقر المنظمة

جدة، المملكة العربية السعودية

رؤيتنا

بلوغ مركز ريادي بصفتنا مؤسسة مالية إسلامية متعددة الأطراف تهدف إلى تنمية القطاع الخاص.

مهمتنا

استكمال الدور الذي يلعبه البنك الإسلامي للتنمية من خلال تطوير وتعزيز القطاع الخاص كوسيلة لتعزيز النمو والازدهار الاقتصادي.

إخلاء المسؤولية:

لا تجسّد الحدود أو أسماء الدول المستخدمة في هذا التقرير بالضرورة الموقّف الرسمي للمؤسسة. وتستخدم الخرائط لأغراض توضيحية، ولا تعني التعبير عن رأي من المؤسسة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو فيما يتعلق بتعيين الحدود.

الفصل 2 المؤسسة في أرقام

منذ تأسيسها، ركزت المؤسسة على تنمية القطاع الخاص باعتباره حجر الزاوية في تحفيز خلق فرص العمل، وتعزيز إمكانات التصدير، ودفع عجلة النمو المستدام والشامل.



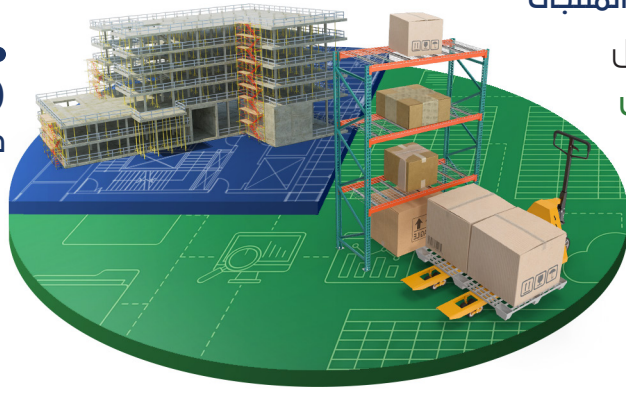
2

ملحوظة: في القسم التالي، لا يظل مجموع النسب المئوية دائمًا إلى 100.00% بسبب تقريب اختلافات الأرقام

مجموع المشاريع المعتمدة 22 مشروعا

الاعتمادات حسب المنتجات

- التمويل لأجل
- 158.0 مليون
- دولار أمريكي



- خطوط التمويل
- 379.6 مليون
- دولار أمريكي

الاعتمادات حسب القطاعات



- القطاع المالي:
- 71.56%
- 16 مشروعا

- النقل:
- 10.80%
- مشروعان

- الصناعة والتعدين:
- 9.16%
- 3 مشاريع

- الطاقة:
- 8.48%
- مشروعا واحدا

1.2 لمحة عن أنشطة عام 2025

اعتماد 555.6 مليون دولار أمريكي

- استثمار 71.6% في القطاع
- المالي، واستهداف الشركات الصغيرة
- والمتوسطة، كمستفيد نهائي.

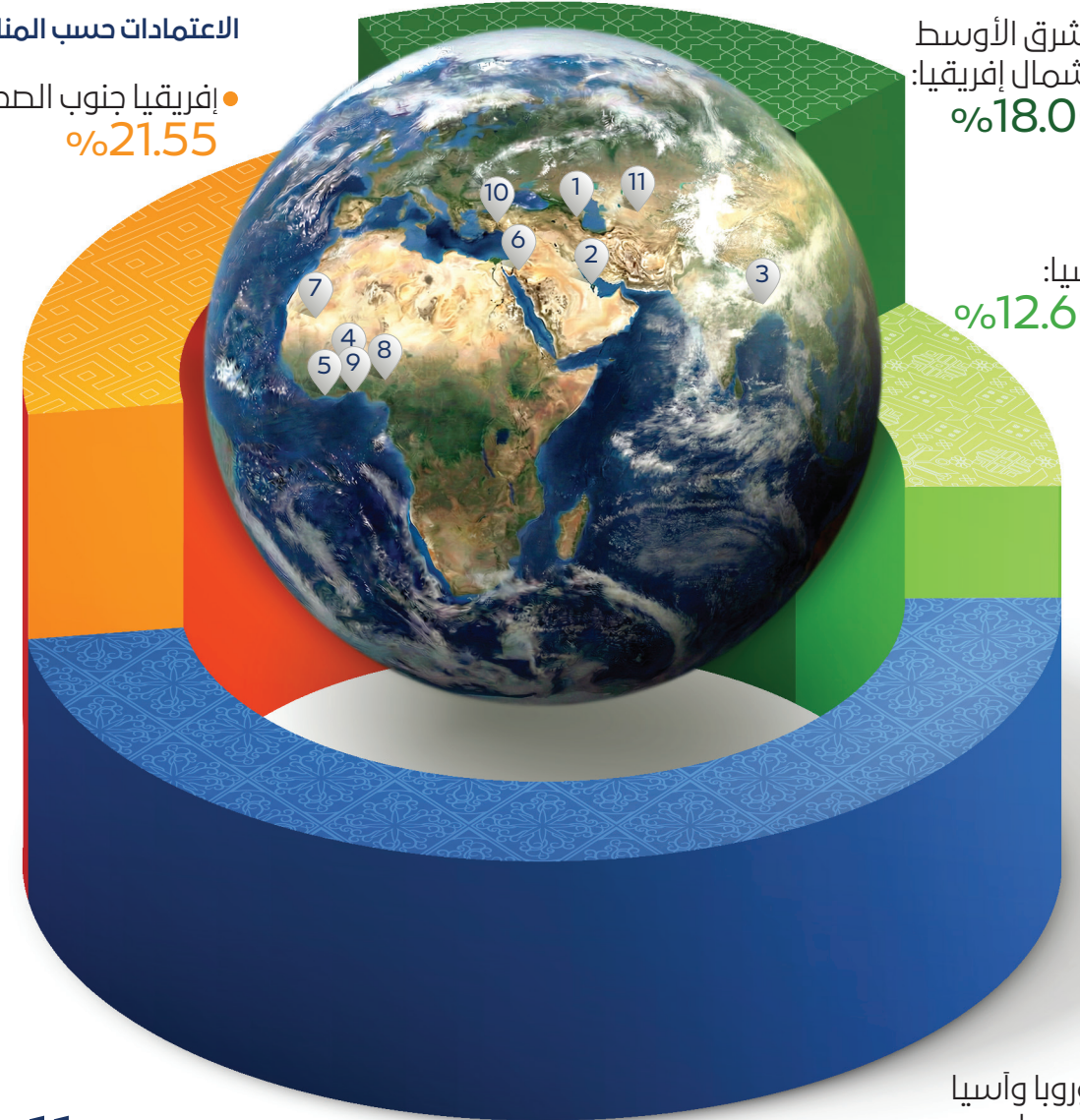
تسلط الأرقام الواردة في هذا القسم الضوء على إنجازاتنا في عام 2025، إلى جانب البيانات التراكمية حول إنجازات المؤسسة منذ إنشائها.

الاعتمادات حسب المناطق

- إفريقيا جنوب الصحراء:
- 21.55%

- الشرق الأوسط
- وشمال إفريقيا:
- 18.00%

- آسيا:
- 12.60%



غطت استثمارات المؤسسة 11 دولة:

11	9	7	5	3	1
أوزبكستان	توغو	موريتانيا	كويت ديفوار	بنغلاديش	أذربيجان
	10	8	6	4	2
	تركيا	نيجيريا	الأردن	بنين	البحرين

- أوروبا وآسيا
- الوسطى:
- 47.86%

2.2 عام من النمو المنضبط: عمليات المؤسسة في عام 2025

منذ تأسيسها، ركزت المؤسسة على تنمية القطاع الخاص باعتباره حجر الزاوية في تحفيز خلق فرص العمل، وتعزيز إمكانات التصدير، ودفع عجلة النمو المستدام والشامل.

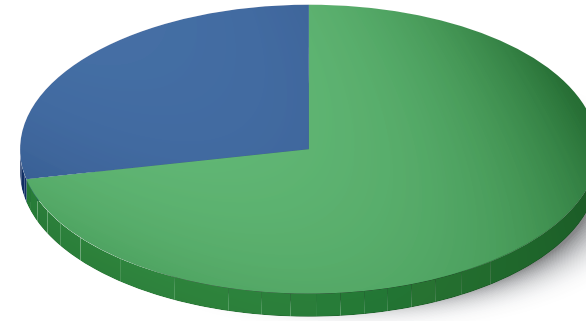
تبتت المؤسسة منذ إنشائها نهجا إنمائيا واضحا مبنيا على كون القطاع الخاص الديناميكي والممول بشكل جيد يعد عنصرا ضروريا لتحقيق النمو المستدام، وخلق فرص العمل، وتعزيز المرونة الاقتصادية في دولها الأعضاء. ومن خلال معالجة التحديات الهيكلية - وخاصة محدودية الوصول إلى التمويل - تسعى المؤسسة إلى تعزيز ريادة الأعمال، وحشد رأس المال الخاص، ودعم التحول الإنتاجي عبر مختلف المناطق.

وفي ظل حالة عدم اليقين العالمية، وارتفاع تكاليف التمويل، برز دور المؤسسة كممول محفز خلال عام 2025، إذ ركزت المؤسسة على التدخلات التي تعزز الوساطة المالية، وتدعم المؤسسات الخاصة القادرة على النمو والاستمرارية، وتمكن الاستثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية.

وقد اعتمدت المؤسسة خلال عام 2025، مشاريع جديدة بقيمة 555.6 مليون دولار أمريكي، مما يعكس توظيفا أكثر انضباطا لرأس المال بما ينسجم مع أولوياتها الاستراتيجية. استحوذت أدوات التمويل الائتماني - وخاصة خطوط التمويل - على 71.56% من إجمالي الاعتمادات. بما يؤكد استمرار المؤسسة في العمل عبر المؤسسات المالية الشريكة لتوسيع الوصول إلى التمويل، لاسيما للشركات الصغيرة والمتوسطة. كما استحوذت عمليات التمويل لأجل على نسبة 28.44% من الاعتمادات، مما يدعم الاستثمارات الموجهة في القطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد الحقيقي.

الاعتمادات حسب المنتجات | 2025
توزيع الاعتمادات على مشاريع المؤسسة حسب أدوات التمويل، مما يسלט الضوء على استمرار توسع عمليات خطوط التمويل.

● التمويل لأجل
%28.44



● خطوط التمويل
%71.56

وفي ظل حالة عدم اليقين العالمية، وارتفاع تكاليف التمويل، برز دور المؤسسة كممول محفز خلال عام 2025.

فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي، استحوذ القطاع المالي على أكبر حصة من الاعتمادات الجديدة بنسبة 71.56%، مما يعزز تركيز المؤسسة على تعميق الأسواق المالية وتعزيز قدرات المؤسسات المالية المحلية. كما وُجّهت استثمارات القطاعات غير المالية بشكل انتقائي نحو النقل (10.80%)، والصناعة والتعدين (9.16%)، والطاقة (8.48%)، مما يعكس دور المؤسسة في دعم الربط والتنمية الصناعية والمرونة الطاقية، وهي عوامل تمكين رئيسية لنمو القطاع الخاص على المدى الطويل.

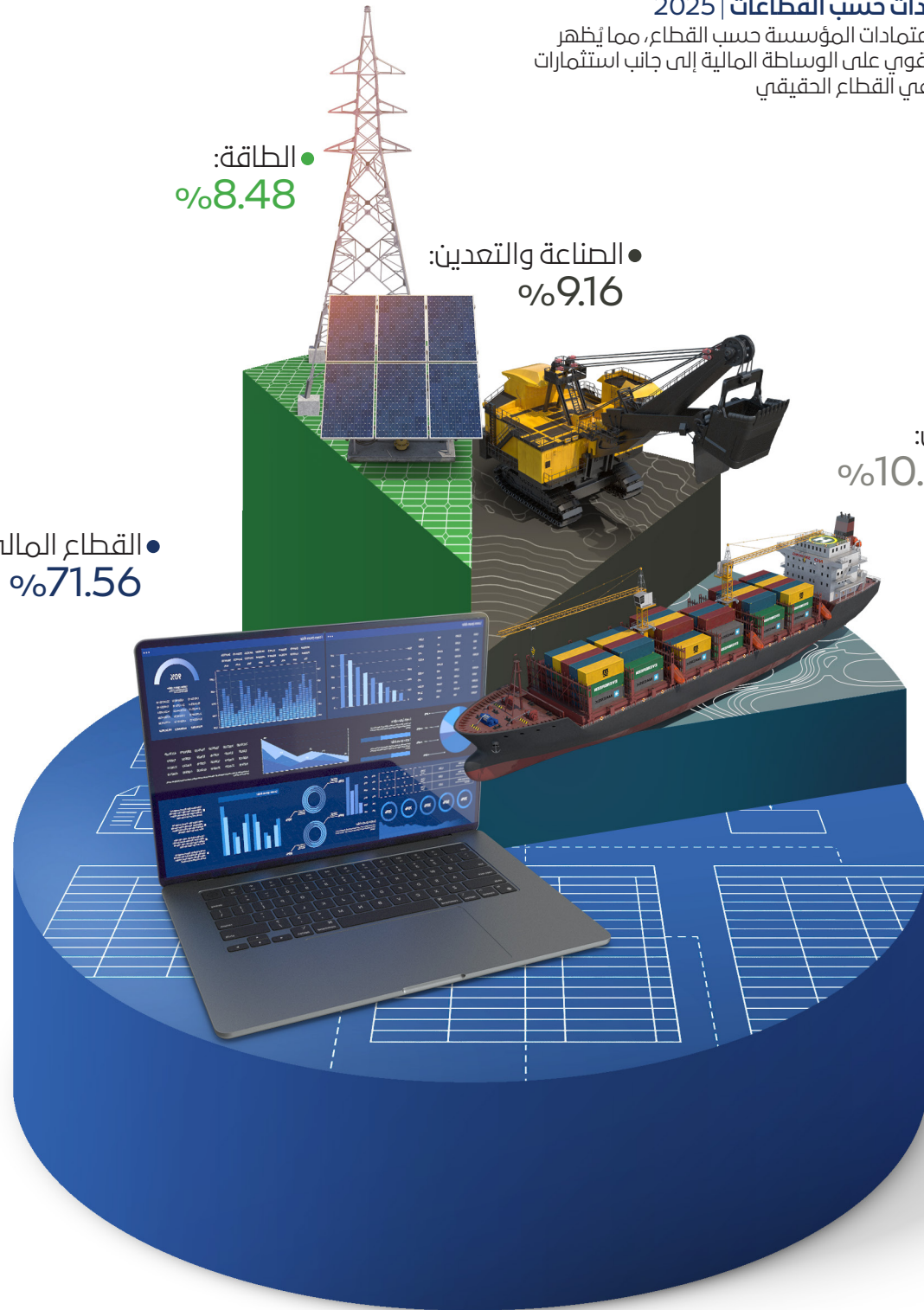
الاعتمادات حسب القطاعات | 2025
تفصيل اعتمادات المؤسسة حسب القطاع، مما يظهر التركيز القوي على الوساطة المالية إلى جانب استثمارات انتقائية في القطاع الحقيقي.

● الطاقة:
%8.48

● الصناعة والتعدين:
%9.16

● النقل:
%10.80

● القطاع المالي:
%71.56



ارتفعت المدفوعات بشكل مطرد خلال العام، بما يدعم تنفيذ المشاريع القائمة وتعزيز تركيز المؤسسة على جودة المحفظة والكفاءة التشغيلية والتسليم في الوقت المناسب.

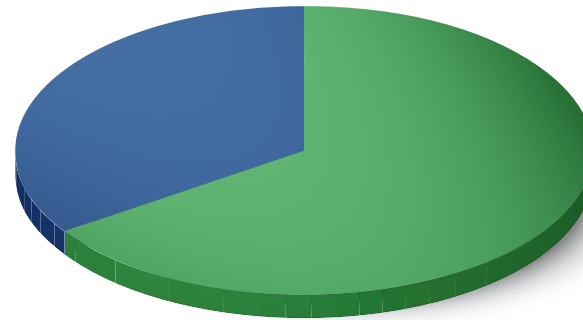
خصت الحصة الأكبر للقطاع المالي الذي استحوذ على 65.5% من إجمالي المدفوعات.



المدفوعات حسب المنتجات | 2025

توزيع مدفوعات المؤسسة حسب أداة التمويل يعكس تنفيذ العمليات المعتمدة خلال العام

● التمويل لأجل
%34.50



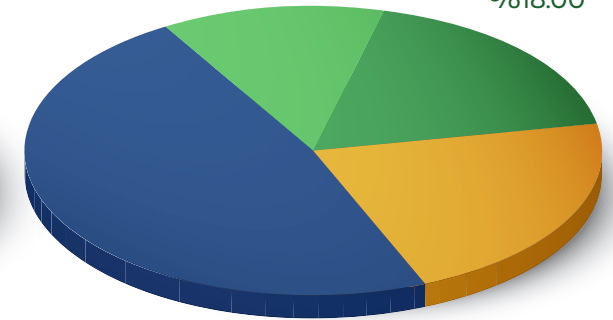
● خطوط التمويل
%65.50

الاعتمادات حسب المناطق | 2025

التوزيع الإقليمي لاعتمادات المؤسسة يعكس التنوع الجغرافي لتدخلاتها عبر دولها الأعضاء

● آسيا:
%12.60

● الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:
%18.00

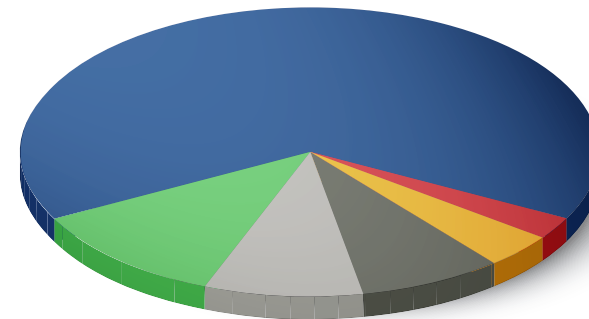


● أوروبا وآسيا الوسطى:
%47.86

● إفريقيا جنوب الصحراء:
%21.55

المدفوعات حسب القطاعات | 2025

توزيع مدفوعات المؤسسة حسب القطاع يبرز تركيز التمويل على القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية



● القطاع المالي
%65.50

● الطاقة
%11.21

● النقل
%9.00

● الصناعة والتعدين
%7.95

● النفط، وتخزين الغاز، والنقل
%4.00

● الصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى
%2.33

على الصعيد الجغرافي، توزعت اعتمادات المؤسسة لعام 2025 بين أوروبا وآسيا الوسطى بنسبة 47.86%، تلتها أفريقيا جنوب الصحراء (21.55%)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (18.00%)، وآسيا (12.60%). ويعكس هذا التوزيع قدرة المؤسسة على الاستجابة لاحتياجات التمويل الإقليمية المتنوعة مع الحفاظ على حضور جغرافي متنوع بين أعضائها.

وعلى صعيد التنفيذ، واهلت المؤسسة تحويل التزاماتها إلى آثار ملموسة، حيث ارتفعت المدفوعات خلال العام، مما دعم تنفيذ المشاريع الجارية، وعزز تركيز المؤسسة على جودة المحفظة، والكفاءة التشغيلية، والتسليم في الوقت المناسب. وقد مكّن هذا التركيز على التنفيذ من ترجمة الموارد المعتمدة إلى نشاط اقتصادي حقيقي، واستثمار خاص، ونتائج تمويلية على أرض الواقع.

3.2. الأثر التراكمي منذ التأسيس

قدّمت المؤسسة منذ إنشائها اعتمادات تراكمية بلغت 7.1 مليار دولار أمريكي، فيما تجاوزت المدفوعات 5.6 مليار دولار أمريكي، بما يعكس إسهاماتها المستدامة لتنمية القطاع الخاص.

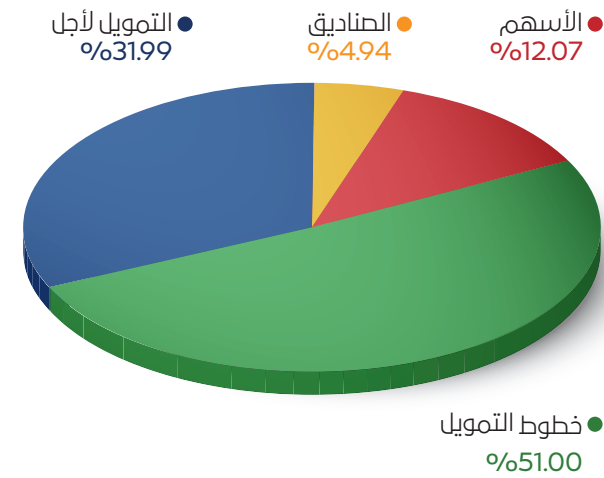
منذ بدء عملياتها عام 1999، عززت المؤسسة دورها بثبات كمؤسسة تمويل تنموي تُعنى بتطوير القطاع الخاص. وبحلول نهاية عام 2025، بلغ إجمالي اعتماداتها التراكمية حوالي 7.1 مليار دولار أمريكي، مما يبرز نشاط المؤسسة المتواصل لأكثر من عقدين في تطوير القطاع الخاص في قطاعات ومناطق مختلفة. وتجلي ذلك من خلال تمويل المؤسسة لأكثر من 450 مشروعاً غطت 41 دولة عضواً.

وتماشياً مع مهمتها، وُجّهت محفظة المؤسسة التراكمية بشكل رئيسي عبر أدوات التمويل الائتماني، حيث شكّلت عمليات خطوط التمويل والتمويل لأجل 80% من إجمالي الاعتمادات. ويؤكد هذا التوجه استراتيجية المؤسسة في الاستفادة من الوسطاء الماليين لتحقيق التوسع، والانتشار، وتعزيز القيمة المضافة والأثر الإنمائي. وقد ساهمت استثمارات رأس المال والصناديق في دعم هذا النهج من خلال تعزيز المؤسسات، وتطوير أسواق رأس المال، ومشاركة القطاع الخاص على المدى الطويل.

على مستوى القطاعات، نال القطاع المالي الحصة الأكبر من الاعتمادات التراكمية، إذ شكّل ما يقارب 60% من إجمالي الاعتمادات، ويستهدف في المقام الأول تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال المؤسسات الشريكة. بينما نال قطاع الصناعة والتعدين ثاني أكبر حصة، خصصت لدعم القدرة الإنتاجية والأنشطة ذات القيمة المضافة. أما باقي محفظة المشاريع فتشمل قطاعات مثل الطاقة والنقل والصحة والعقارات والمعلومات والاتصالات والخدمات الاجتماعية، مما يعكس نهج الاستثمار المرن والمتجاوب مع متطلبات السوق الذي تتبناه المؤسسة.

مجموع الاعتمادات حسب المنتجات منذ تأسيس المؤسسة

محفظة اعتمادات المؤسسة حسب أدوات التمويل.

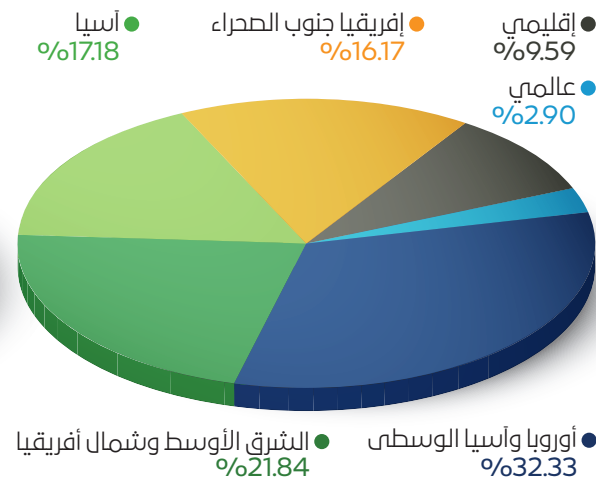


فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي، تُظهر الاعتمادات التراكمية للمؤسسة حضوراً إقليمياً واسعاً ومتنوعاً. إذ نالت أوروبا وآسيا الوسطى، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، وآسيا، حصصاً كبيرة من محفظة المؤسسة، إلى جانب عمليات إقليمية ومتعددة الدول. ويؤكد هذا الانتشار الواسع دور المؤسسة كشريك تنموي موثوق يدعم نمو القطاع الخاص في سياقات اقتصادية متنوعة.

وقد بلغت المدفوعات التراكمية للمؤسسة 5.6 مليار دولار أمريكي، وهي في ارتفاع مستمر، مما يعكس تركيز المؤسسة المتواصل على التنفيذ، والتوظيف الفعال للمحفظة، وترجمة الالتزامات المالية إلى أثر تنموي ملموس. وتتطلع المؤسسة مستقبلاً إلى تعزيز دورها التحفيزي في حشد رؤوس الأموال الخاصة، ودعم المؤسسات القادرة على الصمود، والمساهمة في التنمية الشاملة والمستدامة في جميع دولها الأعضاء.

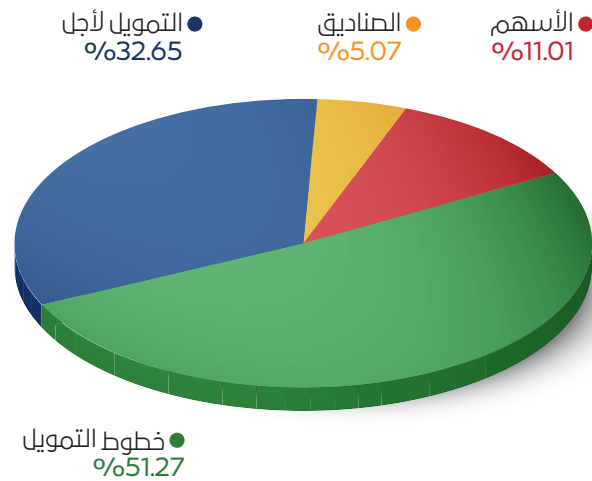
الاعتمادات حسب المناطق

مجموع الاعتمادات حسب المناطق منذ تأسيس المؤسسة



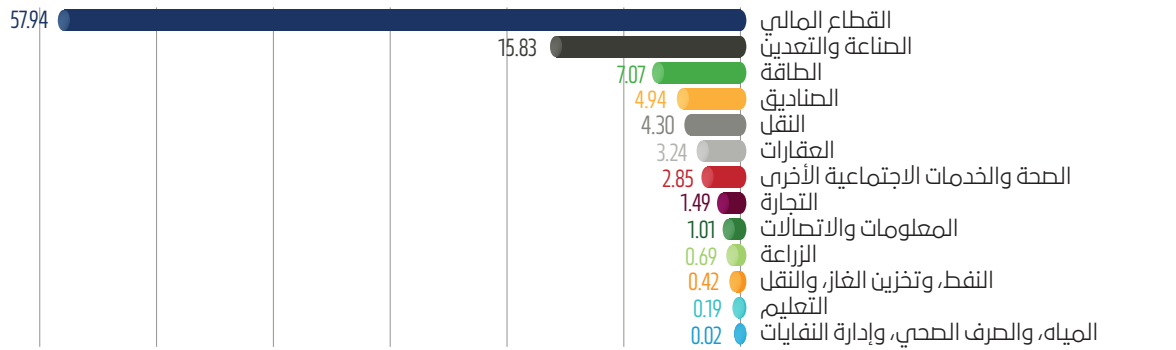
المدفوعات التراكمية حسب المنتج منذ التأسيس

توزيع المدفوعات حسب المنتج، بما يعكس التقدم المحرز في تنفيذ مشاريع محفظة المؤسسة



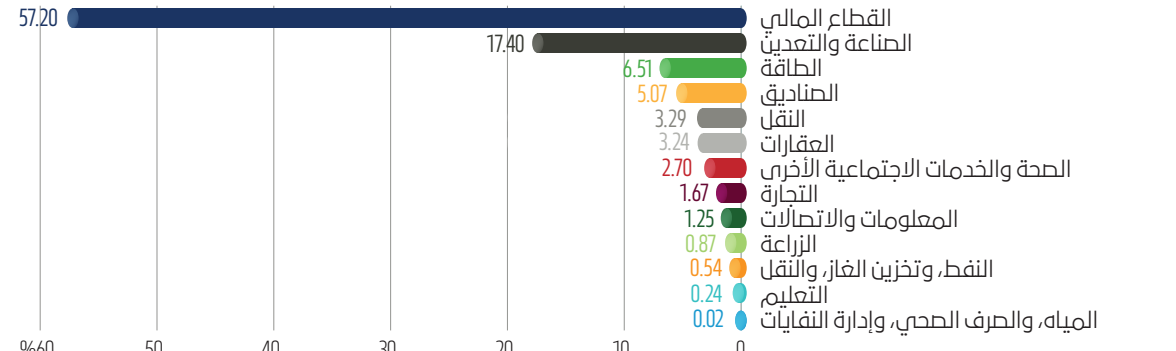
الاعتمادات التراكمية حسب القطاعات

مجموع الاعتمادات حسب القطاعات منذ تأسيس المؤسسة



المدفوعات التراكمية حسب القطاعات

مجموع المدفوعات حسب القطاعات منذ تأسيس المؤسسة



الفصل 3 عملياتنا، وأنشطتنا، وأدأؤنا: معالم بارزة في عام 2025

واطلت المؤسسة خلال عام 2025 توسيع نطاق وصول القطاع الخاص إلى التمويل الإسلامي في جميع الدول الأعضاء، ويقدم هذا القسم دراسات حالة مختصرة تبرز أثر تدخلاتنا على المؤسسات، وفرص العمل، وتنمية الاقتصاد الحقيقي.

3

الأهمية الاستراتيجية والخطط المستقبلية

من الناحية الاستراتيجية، يفتح هذا الخط إنجازاً مهماً للمؤسسة على عدة أصعدة، فهو يفتح أفقاً جغرافية جديدة - أوغندا وشرق أفريقيا - لمنتج خطوط التمويل، مع إرساء نموذج قابل للتكرار بالتعاون مع بنوك التنمية المملوكة للدولة في الدول الأعضاء الأخرى. كما يضع المشروع الأساس للتمويل المشترك مستقبلاً، وخطوط تمويل متكررة، إضافة إلى دعم استشاري أو برامج بناء قدرات لتعزيز قدرات التمويل الإسلامي داخل البنك والمنظومة المالية على نطاق أوسع.

وبالنسبة لأوغندا، تُبرز هذه الحالة أهمية الجمع بين معرفة مؤسسة تمويل إنمائي وطنية بالبلد وتوافق سياساتها مع تركيز المؤسسة على تنمية القطاع الخاص والأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. أما بالنسبة للمؤسسة، فيعزز هذا المشروع دورها كمحفز لأنظمة قطاع خاص شاملة ومرنة من خلال حشد تمويل موجه طويل الأجل بالشراكة مع مؤسسات مالية محلية رئيسية.

التوافق مع أهداف التنمية المستدامة

يسهم هذا التمويل في تعزيز مجموعة من أهداف التنمية المستدامة من خلال توسيع نطاق الوصول إلى التمويل الإسلامي متوسط وطويل الأجل، الموجه للقطاعات الإنتاجية والشركات الصغيرة والمتوسطة، ويركز الدعم بوجه خاص على:

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، ودعم العمالة المنتجة، من خلال توفير التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، والمساعدة في خلق فرص عمل جديدة.

الهدف 9: بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التحفيز المستدام والشامل، ودعم الابتكار عبر الاستثمارات الموجهة نحو قطاعات الزراعة، والتحفيز، والتعليم والصحة.

الهدف 17: تعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من دور بنك التنمية الوطني كقناة فعالة لتقديم التمويل الإسلامي الموجه نحو الأثر.



البنك المستفيد وهيكل خط التمويل

يُعدّ بنك التنمية الأوغندي مؤسسة تمويل حكومية مُكلفة بتمويل القطاعات الرئيسية، مع تركيز خاص على الشركات الصغيرة والمتوسطة بما يتماشى مع خطة التنمية الوطنية، وبصفته شريكاً حكومياً أساسياً، يُقدّم البنك تمويلًا مُيسراً للقطاعات ذات الأولوية مع التركيز على الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجالات الزراعة والصناعة الزراعية، والبنية التحتية، والسياحة، والتحفيز، وتنمية رأس المال البشري (التعليم والخدمات الصحية).

قدمت المؤسسة خط تمويل بقيمة 30 مليون دولار أمريكي بصفحة مرابحة سلعوية طويلة الأجل، بهدف تزويد بنك التنمية الأوغندي بموارد متوافقة مع الشريعة الإسلامية على المدى المتوسط والطويل. ويهدف هذا الخط، من خلال شبكة البنك القائمة وتركيزها القطاعي، إلى توجيه التمويل إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية النشطة في مجال الاستثمارات الإنتاجية في القطاعات الرئيسية.

التنفيذ والأثر الإنمائي

من المتوقع أن يسهم هذا الخط في تحقيق ما يلي:

- توسيع نطاق الوصول على التمويل الإسلامي طويل الأجل للشركات الصغيرة والمتوسطة التي عادةً ما تواجه صعوبات في تأمين التمويل الكافي للنفقات الرأسمالية والنمو.
- تعزيز الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة والترويج الاقتصادي.
- دعم خلق فرص عمل، وتحسين الإنتاجية وجودة الخدمات في القطاعات المستهدفة.

كما يُوفر المشروع نموذجاً عملياً لدمج التمويل الإسلامي في أطر مؤسسات التمويل التنموي الوطنية.

1.3 تحفيز القطاعات ذات الأولوية في أوغندا: تمويل مقدم من المؤسسة بقيمة 30 مليون دولار أمريكي لبنك التنمية الأوغندي

يمثل أول خط تمويل للمؤسسة في أوغندا نموذجاً عملياً لكيفية تعزيز الشركات الاستراتيجية مع بنوك التنمية الوطنية لتوسيع الوصول إلى التمويل الإسلامي متوسط وطويل الأجل للقطاعات ذات الأولوية والشركات الصغيرة والمتوسطة.

السياق والهدف

اعتمدت المؤسسة في عام 2025 تمويلًا بقيمة 30 مليون دولار أمريكي لبنك التنمية الأوغندي، وهو أول خط تمويل للمؤسسة في أوغندا ومنطقة شرق أفريقيا. ويأتي ذلك اتساقاً مع استراتيجيتها لدعم القطاع الخاص في أفريقيا جنوب الصحراء عبر قنوات تمويل قابلة للتوسع ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

ويهدف هذا الخط، من خلال شبكة البنك القائمة وتركيزها القطاعي، إلى توجيه التمويل إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية النشطة في مجال الاستثمارات الإنتاجية في القطاعات الرئيسية.



الميزات الرئيسية

630 مريضًا داخليًا

63 سريرًا للرعاية النهارية

23 غرفة عمليات

38 وحدة عناية مركزة

أنظمة تشخيص متقدمة تشمل أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي والأشعة

قاعدة تدريب سريري لجامعة كوكشتاو وكلية الطب العليا

الأثر

قبل	After (2026)
مستشفى يتي قبل 55 عامًا	مركز طبي حديث بسعة 630 سريرًا
مرافق متفرقة	مركز إقليمي متكامل
بطء الوصول إلى الخدمات	تقديم خدمات حديثة وفعالة
معدات قديمة	جهاز رنين مغناطيسي، مسرع خطي، أجهزة أشعة
تدريب محدود	التعليم والبحث في المجال الطبي في موقع المستشفى

التوافق مع أهداف التنمية المستدامة

يسهم المشروع في دعم عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة من خلال توسيع نطاق الوصول إلى خدمات رعاية صحية عالية الجودة، وتعزيز مرونة النظام الصحي على المستوى الإقليمي. ويشمل ذلك على وجه الخصوص:

الهدف 3: ضمان حياة صحية وتعزيز الرفاه للجميع في جميع الأعمار، عبر تحسين قدرات المستشفيات، وتحديث التجهيزات الطبية، وتطوير برامج التدريب السريري.

الهدف 9: تطوير بنية تحتية صحية متقدمة وموثوقة ومستدامة، من خلال إنشاء مركز طبي حديث ومتكامل يلبي الاحتياجات المتزايدة للسكان.

الهدف 17: تنشيط الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة، من خلال تعبئة رأس المال العام والخاص لدعم البنية التحتية الاجتماعية الحيوية.

2.3 تطوير الرعاية الصحية في شمال كازاخستان: مشروع مستشفى كوكشتاو متعدد التخصصات بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

يمثل هذا المشروع معيارًا جديدًا لمشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الرعاية الصحية في آسيا الوسطى، إذ يساهم في تعزيز البنية التحتية الصحية، ويخلق فرص عمل، ويحسن جودة الخدمات الصحية لمئات الآلاف من السكان.

التحدي

اعتمدت منطقة أكمولا على مستشفيات بُنيت منذ أكثر من 55 عامًا؛ تعاني من الاكتظاظ، وتفتقر إلى التجهيزات، وموزعة على عدة مرافق. كان المرضى يقطعون مسافات طويلة لتلقي الرعاية المتخصصة، ويعاني العاملون في مجال الرعاية الصحية من بنية تحتية غير مهيأة. مع وجود أكثر من 500 مريض خارجي يوميًا، كانت مدينة كوكشتاو في أمس الحاجة إلى مستشفى مركزي حديث.

نظرة عامة

الدولة	Kazakhstan
القطاع	البنية التحتية للرعاية الصحية / الشراكة بين القطاعين العام والخاص
القيمة	365 مليون يورو
الشركة ذات الغرض الخاص	رينيل كوكشتاو
المطور	روينيس هولدنجز
الممولون	البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، شركة الاستثمار والتنمية الألمانية، المؤسسة، بروباركو، دويتشه بنك
مدة الإنشاء	2024-2026
الطاقة الاستيعابية	630 سريرًا للمرضى الداخليين

الحل

في عام 2024، أطلقت حكومة كازاخستان ووزارة الصحة، بالتعاون مع شركة تورار للرعاية الصحية، مشروع مستشفى كوكشتاو متعدد التخصصات بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهو مركز طبي إقليمي جديد بمساحة 111,000 متر مربع، يضم أقسام الطوارئ والجراحة والتشخيص والتعليم.

الشراكة

جمع تحالف قوي للشراكة بين القطاعين العام والخاص قيادات وطنية وشركاء عالميين:

- البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (105 مليون يورو لكل منهما)
- شركة الاستثمار والتنمية الألمانية، والمؤسسة، وشركة بروباركو، ودويتشه بنك (تمويل مشترك للمبلغ المتبقي)

بدأ العمل في المشروع، بقيادة شركة روينيس هولدنجز، في أواخر عام 2024 بعد توقيع اتفاقية تاريخية في أستانا.

التقدم المحرز

بنهاية عام 2025، اكتملت أعمال التهيئة والحفر ودك التربة وأعمال الأساسات (9,550 أساسًا) وعزل الأساسات بالكامل. وبلغت نسبة إنجاز أعمال الخرسانة المتجانسة 70%. اكتمل الهيكل العلوي لمبنى الخدمات، وبلغت نسبة إنجاز الهيكل العلوي لمبنى المستشفى الرئيسي 64%. يوظف المشروع حاليًا 1,730 عاملًا، من بينهم 430 متخصصًا دوليًا، ومن المخطط زيادة عدد العاملين إلى 2,000.

الأثر

يمثل مشروع مستشفى كوكشتاو للشراكة بين القطاعين العام والخاص ما يلي:

- نموذجًا رائدًا للشراكة الفعالة بين القطاعين العام والخاص
- عامل جذب للاستثمارات الدولية
- مركزًا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية
- مركزًا طبيًا إقليميًا قائمًا على خبرات عالمية
- حلًا مستدامًا لإحدى أكثر الاحتياجات الاجتماعية في المنطقة

3.3. تعزيز تمويل الصادرات التركية من خلال آلية تمويل مشتركة رائدة

قادت مؤسسة المؤسسة أول وأكبر عملية تمويل مشترك لها في تركيا، حيث حشدت شركاء التمويل الإسلامي لتعزيز القدرة التصديرية، ودعم نمو القطاع الخاص، وتعميق التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية في السوق.

نبذة عن المشروع

في عام 2025، نجحت المؤسسة في ترتيب وإتمام تمويل مشترك متوافق مع الشريعة الإسلامية بقيمة 145 مليون دولار أمريكي لصالح بنك ائتمان الصادرات التركي. وقد مثلت هذه الصفقة إنجازاً بارزاً للمؤسسة، إذ تُعدّ أكبر عملية تمويل مشترك لها على الإطلاق، وأول عملية تمويل مشترك تقودها المؤسسة في تركيا.

الهيكل والأدوار

تمت هيكلة التمويل على شكل مرابحة سلعية لمدة ثلاث سنوات، مما مكن من حل متوافق مع الشريعة الإسلامية ومهمم، خصيصاً لتلبية احتياجات التمويل الفعلية لبنك ائتمان الصادرات. وقد اضطلعت المؤسسة بدور المرتب

في عام 2025، نجحت المؤسسة في ترتيب وإتمام تمويل مشترك متوافق مع الشريعة الإسلامية بقيمة **145 مليون دولار أمريكي** لصالح بنك ائتمان الصادرات التركي.

ويبرز هذا التعاون قدرة المؤسسة على استقطاب شركاء إقليميين للمساهمة في تمويل مشاريع تنموية مؤثرة في الدول الأعضاء.

الرئيسي المفوض، ومدير الاكتتاب، ووكيل الاستثمار، مُبرهنَةً بذلك على خبرتها وريادتها في هيكلة التمويلات المشتركة الإسلامية.

الشراكة والتعبئة

شهدت عملية التمويل المشترك إقبالاً كبيراً، مما يعكس ثقة المستثمرين القوية ومصادقية المؤسسة في السوق. نجحت المؤسسة في حشد 100 مليون دولار أمريكي من بنوك إسلامية رائدة في دول مجلس التعاون الخليجي، وتشمل:

- بنك وربة وبنك الكويت الدولي بصفتهما منظمين رئيسيين مشتركين، و
- بنك الريان بصفته منظماً مشاركاً رئيسياً.

ويبرز هذا التعاون قدرة المؤسسة على استقطاب شركاء إقليميين للمساهمة في تمويل مشاريع تنموية مؤثرة في الدول الأعضاء.

الأثر التنموي

يسهم هذا التمويل في تعزيز قدرة بنك التصدير والاستيراد التركي على توفير السيولة والدعم للمصدرين في القطاع الخاص، مما يدعم القدرة التنافسية والنمو القائم على التصدير. كما يوفر للقطاع المصرفي التركي بديلاً متوافقاً مع الشريعة الإسلامية للتمويل التقليدي، مما يسهم في توسيع نطاق التمويل الإسلامي داخل البلاد، ويعزز دور المؤسسة في دعم التنمية التي يقودها القطاع الخاص في دولها الأعضاء.

التوافق مع أهداف التنمية المستدامة

يسهم هذا التمويل المشترك في دعم عدد من أهداف التنمية المستدامة عبر تعزيز تمويل الصادرات لشركات القطاع الخاص، وتوسيع نطاق استخدام أدوات التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية في تركيا. ويركز بشكل خاص على:

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمل اللائق، من خلال توفير سيولة إضافية للمصدرين، ودعم خلق فرص العمل المرتبطة بالأنشطة التصديرية.

الهدف 9: تعزيز التنمية الشامل والمستدام، وتشجيع الابتكار، عبر تحسين إمكانية الحصول على تمويل التجارة والاستثمار بما يدعم القدرة التنافسية للقطاع الخاص.

الهدف 17: تعزيز الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة، من خلال تعبئة المؤسسات المصرفية الإسلامية الإقليمية للمشاركة في عملية تمويل مشتركة منظمة.



4.3. دعم النمو المستدام للصناعات التحويلية في الأردن

يعمل هذا المشروع على تعزيز قطاع الصناعات التحويلية في الأردن، من خلال توسيع الطاقة الإنتاجية، وخلق فرص عمل عالية الجودة، ودفع عجلة النمو المستدام والشامل في جميع قطاعات الاقتصاد.

نبذة عن المشروع

في عام 2025، وافقت المؤسسة على تمويل بقيمة 20 مليون دولار أمريكي، متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، لشركة التطبيقية للصناعات البلاستيكية، وهي شركة أردنية رائدة في تصنيع الأقمشة غير المنسوجة المستخدمة في منتجات النظافة الشخصية، ومعدات الوقاية الشخصية في مجال الرعاية الصحية (مثل الأردية الطبية وأقنعة الوجه)، بالإضافة إلى التطبيقات الزراعية.

تفاصيل الاستثمار وأهدافه

مكّن هذا التمويل لشركة التطبيقية للصناعات البلاستيكية من الاستثمار في معدات متطورة لإنتاج الداتيل المغزول، وإنشاء خط إنتاج جديد، وتوسيع طاقتها الإنتاجية بشكل ملحوظ. ومن المتوقع أن يساهم تبني أحدث تقنيات الداتيل المغزول في تحسين الكفاءة التشغيلية وجودة المنتجات وتنويعها، مما يعزز مكانة الشركة التنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية.

التنمية والأثر الاجتماعي

يدعم هذا الاستثمار تحديث قطاع التصنيع في الأردن، ويساهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الأوسع نطاقاً للبلاد من خلال النمو الصناعي المستدام. ومن المتوقع أن يوفر المشروع أكثر من 400 فرصة عمل جديدة، منها 80 وظيفة مخصصة للنساء، مما يساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين وتوفير فرص عمل محلية، بما يتماشى مع أهداف التنمية الشاملة للمؤسسة الدولية للتنمية.

من خلال هذا الاستثمار الاستراتيجي، أكدت المؤسسة التزامها بدعم الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة، وخلق فرص العمل، وتعزيز تنافسية القطاع الخاص في الدول الأعضاء.

ومن المتوقع أن يوفر المشروع أكثر من

400 فرصة عمل جديدة،
منها

80 وظيفة مخصصة للنساء،
مما يساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين وتوفير فرص عمل محلية، بما يتماشى مع أهداف التنمية الشاملة للمؤسسة الدولية للتنمية.

من خلال هذا الاستثمار الاستراتيجي، أكدت المؤسسة التزامها بدعم الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة، وخلق فرص العمل، وتعزيز تنافسية القطاع الخاص في الدول الأعضاء.

التوافق مع أهداف التنمية المستدامة

يُعزز هذا المشروع العديد من أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، ولا سيما:

الهدف 8: تعزيز العمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام



الهدف 9: دعم الصناعة والابتكار والبنية التحتية



الهدف 17: تعزيز الشراكات من أجل التنمية المستدامة



5.3. أول خط تمويل من المؤسسة لفائدة مملكة البحرين

يساهم هذا الخط التمويلي في توسيع الوصول إلى التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية، مما يعزز نمو القطاع الخاص، ويدعم خلق فرص العمل، ويدفع عجلة التنويع الاقتصادي في البحرين.

نظرة عامة

اعتمدت المؤسسة في ديسمبر 2025 أول خطوط تمويلها لفائدة مملكة البحرين، بقيمة 30 مليون دولار أمريكي مقدم لبيت التمويل الكويتي - البحرين. يمثل هذا الخط علامة فارقة في التوسع الاستراتيجي للمؤسسة، إذ يعزز حضورها في البحرين ويوطد شراكاتها مع مؤسسات مالية إسلامية رائدة.

هدف التمويل

يُمكّن خط التمويل بيت التمويل الكويتي من توفير تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية لمشاريع القطاع الخاص المؤهلة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن خلال هذا التمويل، تدعم المؤسسة تحسين فرص حصول الشركات التي تحفز النشاط الاقتصادي الحقيقي والنمو المستدام على التمويل.

الأثر التنموي

من المتوقع أن يساهم هذا الخط في:

- تنمية القطاع الخاص وتعزيز مرونته
- خلق فرص عمل ونمو المشاريع
- التنويع الاقتصادي في البحرين، وعند الاقتضاء، في الدول الأعضاء الأخرى في المؤسسة.

الأهمية الاستراتيجية

يبرز خط التمويل الأول للمؤسسة في البحرين دورها المحوري في تمكين المؤسسات المالية المحلية من تعزيز تأثيرها وتقديم التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية من خلال تعزيز مرونة القطاع الخاص ودعم الرخاء المشترك. كما يدعم هذا الخط أهداف المؤسسة من خلال تنويع محفظتها التمويلية ودعم نمو عمليات التمويل في مختلف الدول الأعضاء.

يُمثل هذا الخط علامة فارقة في التوسع الاستراتيجي للمؤسسة، إذ يعزز حضورها في البحرين ويوطد شراكاتها مع مؤسسات مالية إسلامية رائدة.

التوافق مع أهداف التنمية المستدامة

يدعم هذا التمويل عدداً من أهداف التنمية المستدامة من خلال توسيع نطاق الوصول إلى التمويل المتوافق مع الشريعة الإسلامية للمؤسسات الإنتاجية في البحرين. ويساهم بوجه خاص في تحقيق ما يلي:

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والعمل اللائق، من خلال دعم تنمية القطاع الخاص وخلق فرص العمل.



الهدف 9: دعم التنويع والابتكار الشامل والمستدام عبر تمويل قطاعات الاقتصاد الحقيقي التي تساهم في دفع عجلة التنويع الاقتصادي.



الهدف 17: بناء شراكات فعالة من أجل التنمية المستدامة، من خلال مواءمة موارد التمويل المتاحة مع نطاق وخبرة الوسيط المالي المحلي.



معلومات أساسية

نوع التمويل: خط تمويل

المؤسسة الشريكة: بيت التمويل الكويتي - البحرين

الدولة: مملكة البحرين

المبلغ: 30 مليون دولار أمريكي

تاريخ الموافقة: ديسمبر 2025

6.3 . صكوك المؤسسة العالمية لعام 2025: مؤشرات الوصول إلى الأسواق

يُجسد إصدار المؤسسة لصكوكها العامة لعام 2025 العامة مثالاً واضحاً على كيفية ترجمة قوتها الائتمانية القوية إلى نتائج سوقية ملموسة تعود بالنفع المباشر على الدول الأعضاء.

في عام 2025، أصدرت المؤسسة بنجاح صكوكاً عامة لمدة خمس سنوات بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، وقد تجاوزت طلبات الاكتتاب المعروض بأربعة أضعاف، مما يؤكد ثقة المستثمرين القوية في جدارتها الائتمانية ونموذج أعمالها. واستند هذا الإقبال إلى طلب كبير من بنوك مركزية في الدول الأعضاء، ومنها بنك إندونيسيا، والبنك المركزي الليبي، والبنك المركزي السعودي (ساما)، والبنك المركزي العماني، إضافة إلى مستثمرين مؤسسيين آخرين. وقد عكست هذه المشاركة الواسعة والمتنوعة المكانة المرموقة للمؤسسة كجهة إصدار دولية عالية الجودة في أسواق رأس المال الإسلامية العالمية.

في عام 2025، أصدرت المؤسسة بنجاح صكوكاً عامة لمدة

خمس سنوات

بقيمة 500 مليون دولار أمريكي، وقد تجاوزت طلبات الاكتتاب المعروض بأربعة أضعاف، مما يؤكد ثقة المستثمرين القوية في جدارتها الائتمانية ونموذج أعمالها.

الهيكل والطلب والتسعير

صُممت الصكوك بما يتماشى مع استراتيجية التمويل طويلة الأجل للمؤسسة، حيث وفرت موارد مستقرة بالدولار الأمريكي على المدى المتوسط لدعم عملياتها في القطاع الخاص في جميع الدول الأعضاء. وأتاح الإقبال الكبير على الاكتتاب للمؤسسة تحسين أسعار الإصدار مقارنة بالتوقعات الأولية، مما يترجم تصنيفاتها الائتمانية القوية إلى تكاليف تمويل مواتية. ويسهم ذلك في تعزيز قدرتها على إعادة الإقراض بشروط تنافسية، مع الحفاظ على مؤشرات مالية متينة وحماية ميزانيتها العمومية.

القيمة الاستراتيجية للدول الأعضاء

أبرزت هذه الصفقة عدداً من الفوائد الملموسة للدول الأعضاء:

- صحتت موارد مالية كبيرة يمكن توظيفها في تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية
- عززت دور البنوك المركزية للدول الأعضاء كشركاء أساسيين في دعم التمويل التنموي الإسلامي، مما أسهم في تقوية الروابط المالية ضمن منظومة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.
- وفرت معياراً مرجعياً للسيولة يدعم إصدارات الصكوك المستقبلية السيادية والمؤسسية للدول الأعضاء، مما ساهم في تطوير سوق الصكوك العالمية وتسهيل دخول جهات إصدار جديدة.

الدروس المستفادة وإمكانية التكرار

يبرز إصدار صكوك 2025 قدرة المؤسسة على الاستفادة من تصنيفاته الائتمانية الممتازة، وسجله الحافل القوي، وعلاقاته مع المؤسسات الرسمية لحشد تمويل واسع ومتنوع. كما يوضح أهمية الاعتماد على معاملات أسواق رأس المال المهتمة بعناية والقابلة للتكرار لدعم مهمة المجموعة الأوسع، من خلال استقطاب المستثمرين الإقليميين والدوليين مع توجيه الموارد نحو استثمارات منتجة في القطاع الخاص لمختلف الدول الأعضاء.

التوافق مع أهداف التنمية المستدامة

يسهم إصدار الصكوك في تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعبئة موارد واسعة النطاق متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وتوجيهها لتمويل مشاريع القطاع الخاص في مختلف الدول الأعضاء. ويدعم هذا الإصدار على وجه التحديد:

الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل، عبر إتاحة التمويل طويل الأجل للشركات الصغيرة والمتوسطة والاستثمارات الخاصة ذات الأثر الاستراتيجي.



الهدف 9: دعم الصناعة والابتكار والبنية التحتية، من خلال تمويل الأصول والمشاريع الإنتاجية التي تسهم في تطوير قدرات الاقتصاد الحقيقي.



الهدف 17: تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة، عبر تعبئة أسواق رأس المال من خلال تعميق أسواق الصكوك الإسلامية، وإشراك البنوك المركزية في الدول الأعضاء، ووضع معيار مرجعي يسهم في تمهيد الطريق لإصدارات مستقبلية.



7.3. استثمارات الأسهم وعمليات التخارج الاستراتيجية: ثلاث دراسات حالة

طُمت استثمارات المؤسسة في الأسهم لتعزيز وتطوير المؤسسات التي تسهم في بناء بيئات قوية للقطاع الخاص في الدول الأعضاء. ومن خلال توفير رأسمال متأنٍ طويل الأجل، تدعم المؤسسة نمو المنهات الاستراتيجية، خصوصًا في الأسواق التي ما تزال فيها البنية التحتية المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية محدودة.

بالإضافة إلى رأس المال، تسهم المؤسسة عبر إدارتها الفعالة في تحسين الحوكمة، وتطوير العمليات، وتعزيز المرونة على المدى الطويل. ومع وصول المؤسسات إلى مراحل متقدمة من النضج، تحرص المؤسسة على ضمان انتقال الملكية بشكل مسؤول إلى شركاء موثوقين، بما يسمح بإعادة تدوير رأس المال مع الحفاظ على الأثر التنموي المستدام.

وتُبرز دراسات الحالة التالية كيف أسهمت مشاركة المؤسسة في تعزيز بنية التمويل الإسلامي، بدءًا من البنية التحتية العالمية للسيولة وصولًا إلى منصات الصيرفة الإسلامية في الأسواق الناشئة.



تعزيز البنية التحتية العالمية للسيولة في التمويل الإسلامي: المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية (IILM) - ماليزيا

نبذة تعريفية

تأسست المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية (IILM) عام 2010 بوصفها مؤسسة مالية متعددة الأطراف تعنى بإصدار أدوات سيولة عالية الجودة وقصيرة الأجل ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويضطلع المعهد الدولي لإدارة السيولة، ومقره كوالالمبور، بدور محوري في دعم مرونة الأنظمة وإدارة السيولة ضمن النظام المالي الإسلامي العالمي. وتحظى المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية بدعم تحالف من البنوك المركزية والسلطات النقدية من إندونيسيا والكويت وماليزيا ونيجيريا وقطر وتركيا والإمارات العربية المتحدة وموريشيوس، إضافة إلى المؤسسة.

مساهمة المؤسسة:

تسهم مشاركة المؤسسة في رأسمال IILM في تطوير البنية التحتية المالية الإسلامية القائمة على السوق، بما يعزز الثقة العالمية في أدوات السيولة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الأثر الاستراتيجي

تواظف المؤسسة الدولية لإدارة السيولة الإسلامية دورها باعتبارها الجهة العالمية الوحيدة المصدرة للصكوك قصيرة الأجل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بإجمالي إصدارات يتجاوز 130 مليار دولار أمريكي، بما يعزز القدرة على الوصول إلى السيولة العالمية ويعزز الاستقرار النظامي للمؤسسات المالية الإسلامية.

أبرز إنجازات عام 2025

إصدار صكوك بقيمة

22.9 مليار دولار أمريكي
عبر 21 مزادًا

بلغ متوسط الإصدار الشهري

1.9 مليار دولار أمريكي
(73% على أساس سنوي)

ارتفع حجم برنامج الصكوك إلى

8.5 مليار دولار أمريكي
(رقم قياسي)

توسعت محفظة الصكوك القائمة بنسبة
55% على أساس سنوي لتبلغ

6.4 مليار دولار أمريكي

توسعت شبكة المتعاملين
الرئيسيين من 12 إلى

16 مؤسسة



رحلة التحول

مع اندلاع جائحة كوفيد-19، أسهمت المؤسسة، من خلال شركة تمويل أفريقيا القابضة، وبالتنسيق الوثيق مع البنك الإسلامي للتنمية، ومجلس إدارة البنك، في تنفيذ برنامج تحول شامل ركز على:

- تعزيز الحوكمة
- تحسين الرقابة الإدارية
- تعزيز أطر إدارة المخاطر والرقابة الداخلية
- تحقيق الاستقرار المالي والانضباط التشغيلي

إنجازات عام 2025

أفي عام 2025، تُوجّ التحول بنقل ملكية البنك الإسلامي الغيني بنجاح إلى التحالف العالمي لمبادرة المرونة (AGIR)، وهي مجموعة مالية واستثمارية مقرها غرب أفريقيا، ومؤهلة لدعم المرحلة التالية من نمو البنك.

الأثر الاستراتيجي

يُظهر تطور البنك الإسلامي الغيني قدرة المؤسسة على توظيف حقوق الملكية كرأس مال متأن، وتعزيز المؤسسات من خلال الإدارة الفعالة، وتنفيذ عمليات خروج مسؤولة بمجرد ترسيخ الاستدامة والجاهزية الاستراتيجية.

النتائج المحققة (2021 - سبتمبر 2025)

ارتفاع صافي الربح من 5 مليار فرنك غيني (0.6 مليون دولار أمريكي) إلى

46 مليار فرنك غيني
(6 مليون دولار أمريكي)

مضاعفة إجمالي الأصول أربعة أضعاف

زيادة حقوق الملكية بنسبة 50%

تعزيز نسبة تغطية القروض

المتعثرة إلى 80%

نجاح إعادة الهيكلة والنقل المسؤول للملكية: البنك الإسلامي الغيني، غينيا

نبذة تعريفية

تأسس البنك الإسلامي الغيني عام 1983، وهو أول بنك خاص في غينيا يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. استثمرت المؤسسة في البنك الإسلامي الغيني عام 2009، قبل أن تنتقل حصتها لاحقاً إلى شركة تمويل أفريقيا القابضة، انسجاماً مع نهج المؤسسة القائم على تطوير المنصات لتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الإسلامية في غرب أفريقيا.

بناء منصات مصرفية إسلامية في الأسواق الناشئة: شركة تمويل أفريقيا القابضة، غرب أفريقيا

نبذة تعريفية

تأسست شركة تمويل أفريقيا القابضة عام 2009 من قبل المؤسسة كمنصة استراتيجية رائدة لتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الإسلامية في غرب أفريقيا. ومن خلال هذه الشركة، دعمت المؤسسة إنشاء وتطوير مؤسسات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية في السنغال وغينيا والنيجر وموريتانيا، مما أسهم في توسيع الوصول إلى التمويل الإسلامي في أسواق تعاني من محدودية الخدمات المالية.

مساهمة المؤسسة

من خلال المشاركة طويلة الأجل في رأس المال، ونهج الملكية القائمة على المنصات، لعبت المؤسسة دوراً محورياً في:

- تعزيز أطر الحوكمة
- دعم الالتزام باللوائح التنظيمية
- توسيع نطاق عمليات الحيرفة الإسلامية
- بناء مؤسسات مصرفية مستدامة

إنجازات عام 2025

في عام 2025، استكملت المؤسسة المرحلة الأخيرة من عملية انتقال ملكية الشركة، بما في ذلك بيع حصتها في بنك السنغال الإسلامي، وأصول أخرى إلى شركة التمويل لغرب أفريقيا (CFOA)، وهي مجموعة رائدة في مجال الخدمات المالية بغرب أفريقيا.

تعكس مسيرة الشركة نموذج المؤسسة القائم على الاستثمار التنموي في رأس المال من خلال بناء مؤسسات قوية على المدى الطويل، وتنفيذ عمليات تخارج مسؤولة عند بلوغ مرحلة النضج والاستعداد الكامل لدخول السوق، بما يتيح إعادة توجيه رأس المال نحو أولويات استراتيجية جديدة.



الفصل 4 أوجه التآزر والشراكات لدى المؤسسة

تعمل المؤسسة على عقد شراكات مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة لترسيخ دور القطاع الخاص وتعزيز قدرته على المساهمة في معالجة تحديات التنمية العالمية. يبرز هذا القسم كيف تعمل الشراكات الاستراتيجية كحجر الزاوية لجهود المؤسسة الرامية إلى تعظيم الأثر التنموي ودعم النمو المستدام.

4



ولم تعد الشراكات تُعامل
كعناصر مساندة، بل كركائز
استراتيجية لرسالة المؤسسة.



وانتقلت طبيعة الشراكات من
مجرد ترتيبات داعمة إلى آليات
تنفيذ أساسية، مما أتاح للمؤسسة
توسيع نطاق تأثيرها، وتعزيز مرونتها
المؤسسية، وتحسين قدرتها على
الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء.

وانعكس هذا التطور على الأداء الداخلي، حيث أصبح
التعاون بين وحدات الأعمال والمكاتب الإقليمية وكيانات
مجموعة البنك أكثر تنظيمًا ومنهجية، مما مكّن المؤسسة
من العمل بوظيفها كيانًا موحدًا متكامل الوظائف بدلاً
من مجموعة مهام متفرقة. ونتيجة لذلك، أصبح الحوار
الاستباقي أكثر توجيهًا نحو التنفيذ، مما عزز مساهمة
المؤسسة في التنمية التي يقودها القطاع الخاص.

واستنادًا إلى مكتسبات عام 2025، يمثل العام إطارًا
مرجعياً للمشاركة المستقبلية في 2026. ولم تعد
الشراكات تُعامل كعناصر مساندة، بل كركائز استراتيجية
لرسالة المؤسسة. ومن خلال مواصلة بناء شراكات راسخة
تقوم على الثقة والتنسيق التشغيلي والغاية المشتركة،
تظل المؤسسة ملتزمة بتعزيز تنمية القطاع الخاص ودعم
النمو الشامل في جميع دولها الأعضاء.

في عام 2025، أصبحت الشراكات عنصرًا
جوهرياً في تمكين المؤسسة من دعم
النمو الشامل في ظل حالة عدم اليقين
العالمية وأولويات التنمية المتغيرة.
وقد رسخت التجارب المتراكمة على مدار
العام قناعة مؤسسية محورية مفادها
أن تحقيق نتائج تنمية مستدامة يتطلب
تعاونًا فعالاً، وتنفيذاً منسقاً، ومساءلة
مشتركة، بدلاً من الاعتماد على النهج
الفردية التقليدي.

كما عزّزت المؤسسة دورها كحلقة وصل بين الأطراف
المعنية بصياغة السياسات وتعبئة رأس المال والتنفيذ
العملي. وانتقلت طبيعة الشراكات من مجرد ترتيبات داعمة
إلى آليات تنفيذ أساسية، مما أتاح للمؤسسة توسيع
نطاق تأثيرها، وتعزيز مرونتها المؤسسية، وتحسين
قدرتها على الاستجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. وقد
اضطلع قسم الشراكات بدور محوري في هذا التحول
من خلال دعم مبادرات التمويل المشترك، وتيسير تبادل
المعرفة، وتعزيز التنسيق بين كيانات مجموعة البنك
الإسلامي للتنمية.

وتجاوزت المؤسسة نهج المشاركة التبادلية نحو اعتماد
مقاربة تقوم على منظومة تكاملية أكثر شمولاً
وانسجاماً. وضممت آليات التعاون بعناية لحشد مشاركة
القطاع الخاص ومواءمتها مع الأولويات التنموية الوطنية.
كما جرى دمج ورش العمل والبعثات والتبادلات الفنية ضمن
إطار شراكة أوسع يركز على التنفيذ والاستجابة والنتائج
القابلة للقياس، بدلاً من المبادرات المنفصلة أو المؤقتة.

1.4. أوجه التآزر لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

لجنة التنسيق الفني

قادت المؤسسة عملية تطوير اجتماعات منتدى الرؤساء التنفيذيين للجنة التنسيق الفني، وتحويلها إلى منصات منظمة لمعالجة التحديات المشتركة، وتنسيق المهام، ومواءمة المشاريع. ومن المتوقع أن يساهم التخطيط المتناسق للمهام في الحد من الازدواجية التشغيلية وتعزيز التكامل على مستوى دول المجموعة، بما يتيح استخدامًا أكثر كفاءة وفعالية لموارد مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

التكامل التشغيلي بين المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات:

أسهمت ورشتان فنيتان متخصصتان في تعزيز التعاون في أسواق رأس المال ومواءمة إدارة المخاطر. وقد نتجت عن ذلك إجراءات مشتركة للتعامل مع العملاء، ومسارات منهجية لتبادل المشاريع، وتكامل تشغيلي للأدوات الخاصة بالمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ضمن العمليات التمويلية للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص. ويمثل هذا التقدم خطوة مهمة نحو تعزيز الكفاءة التشغيلية والوضوح المؤسسي بين الكيانات.

تحسين شراكات المجموعة:

شاركت المؤسسة بفعالية مع إدارة الشراكات والمناصرة العالمية وتعبئة الموارد في البنك الإسلامي للتنمية بهدف مواءمة منهج شراكات المجموعة ودمج منصة 3. وقد عزز هذا التعاون تناغم مؤشرات الأداء، وحسن تنسيق البيانات، وسهّل إجراءات الشراكات بين الكيانات، مما أسهم في ترسيخ مكانة مؤسسية أكثر تماسكًا ورفع كفاءة تعبئة الموارد.



لجنة التنسيق الفني: تعزيز أوجه التآزر بين المجموعة

واهلت لجنة التنسيق الفني دورها كمحرك مؤسسي رئيسي لتعزيز الاتساق والتعاون التشغيلي بين دول المجموعة خلال عام 2025. ومن خلال آليات منظمة للتنسيق، ومؤشرات أداء مشتركة، وبرتوكولات مشاركة منهجية، تمت ترجمة أوجه التآزر المؤسسي إلى نتائج قابلة للقياس أسهمت بشكل مباشر في دعم تنمية القطاع الخاص.

وفي عام 2025، ترأست المؤسسة اجتماعات اللجنة ومنتدى الرؤساء التنفيذيين، مما مكّن من تعميق التعاون التشغيلي بين المؤسسة والبنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة. وتركزت جهود التنسيق على ترتيبات التمويل المشترك وأدوات تخفيف المخاطر وتطوير الأعمال التعاونية. كما أولت المؤسسة اهتمامًا كبيرًا لمتابعة العمليات المشتركة منهجيًا لضمان الانتقال من مرحلة النوايا إلى مرحلة التنفيذ.

وتم تطوير آليات منهجية لتبادل المعلومات بشأن خطوط التمويل المشتركة، والتمويلات المجتمعة، والعمليات المدعومة بالتأمين، مما عزز قدرة المجموعة على تعبئة رأس المال بكفاءة. كما أسهم التنسيق المحسن مع المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في تعزيز جدوى العمليات ودعم نشر طول تمويلية أكثر ملاءمة للشركات الصغيرة والمتوسطة ولمشاريع البنية التحتية.

وفي جانب المعرفة، ساهمت اللجنة في تعزيز ثقافة تبادل الخبرات داخل المجموعة عبر ورش عمل فنية وأنشطة تطوير أعمال مشتركة وجلسات تبادل معرفي، مما عمّق فهم المهام والأدوات والقدرات التشغيلية لكل كيان، وساعد في تقديم طول أكثر تكاملًا وفعالية للدول الأعضاء.

واستشرافًا لعام 2026، اتفقت اللجنة على مجموعة موسعة من مؤشرات الأداء تشمل تتبع المدفوعات الفعلية، مما يعكس تحولًا نحو التعاون الموجه لتحقيق النتائج. ويبرز هذا التطور قدرة آليات التنسيق المنظمة على تعزيز فعالية المجموعة وتقليل التشتت المؤسسي وتعظيم الأثر الجماعي في دعم التنمية الشاملة والمستدامة.

تحفيز التآزر الجماعي:

صفقة الصندوق العربي للطاقة

المواءمة الاستراتيجية مع الصندوق العربي للطاقة

عملت المؤسسة على تعزيز علاقتها مع الصندوق العربي للطاقة وتيسير تنسيق مجموعة البنك بشأن صفقة طاقة تاريخية عبر الحدود بين دولتي عوفين. ومن خلال إحالة هذه الصفقة الاستراتيجية إلى لجنة التنسيق الفني، تمكنت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات من توفير بوليصة تأمين بقيمة 250 مليون دولار لدعم الصفقة، وهو ما يعكس قدرة المؤسسة على تعبئة الجهود المؤسسية بصورة منسقة لتحقيق نتائج تمويلية مؤثرة.

2.4. الشراكات المؤسسية الاستراتيجية

TÇX



BANK OF INDUSTRY
...transforming Nigeria's industrial sector

هندوق تي سي إكس

تعاونت المؤسسة مع هندوق تي سي إكس لتطوير أداة تحوط بالعملية المحلية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، والتي حصلت على الموافقة الرسمية في عام 2025. ويتيح هذا الحل المبتكر تمويل بالعملية المحلية للأسواق الهشة والناشئة، مع الحد من مخاطر صرف العملات الأجنبية، وتعزيز التنسيق بين المؤسسة، وخزينة البنك الإسلامي للتنمية، وهندوق تي سي إكس في تقديم طول مالية ملائمة.



مجموعة تيكسل

ركز التعاون مع مجموعة تيكسل على تطوير هياكل تأمين ضد عدم السداد وطول نقل مخاطر مطممة لتحسين استخدام رأس المال. وتتيح هذه الأدوات تعزيز قدرة إقراض إضافية من خلال تعبئة رأس المال الخاص، بما يبرهن على أهمية شراكات إدارة المخاطر الاستراتيجية في تعزيز الكفاءة المؤسسية والأثر التنموي.



بنك الصناعة وبنك التصدير والاستيراد النيجيري

أسفرت ورش عمل بناء القدرات مع مؤسسات التمويل التنموي النيجيري عن وضع أطر تعاون رسمية، تشمل مذكرات تفاهم وفرص مشاريع مشتركة في مجالات تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير الطاقة المتجددة، وإصدار الصكوك، وتيسير تمويل الصادرات. وقد أظهر هذا التعاون التزام المؤسسة بالشراكة طويلة الأجل مع المؤسسات الوطنية، وتعزيز فرص تمويل مؤثرة وقابلة للتنفيذ.



وزارة المالية الجزائرية

نسقت المؤسسة ورشة عمل فنية مع وزارة المالية الجزائرية لدعم الاستعدادات المؤسسية لإصدار صكوك سيادية. وقدمت الجلسة إرشادات عملية، وأطرًا لتخطيط السيناريوهات، إضافة إلى رؤى فنية مطممة خصيصًا للسياق القانوني والاقتصادي الكلي الخاص بالجزائر. مثل هذا التعاون خطوة هامة في دعم برنامج التوزيع المالي في الجزائر، وأظهر قدرة المؤسسة على تقديم مساعدة فنية موجهة على مستوى السياسات.



شركة أي إف سي كايبتال بارتنرز

استضافت المؤسسة وشركة أي إف سي كايبتال بارتنرز ورشة عمل فنية مشتركة تناولت كيفية التعامل مع أدوات حقوق الملكية في إطار كفاية رأس المال. واستكشفت الجلسة منهجيات التصنيف، والممارسات التنظيمية المتوافقة مع معايير بازل، والرؤى المستتقة من عملية مراجعة كفاية رأس المال لمجموعة العشرين. وقد ساهم هذا التعاون في تعميق فهم المؤسسة لمتطلبات تخطيط رأس المال لدعم تمويل التنمية المستدامة، وأسهم في توجيه جهود المؤسسة نحو تحسين إدارتها الاستراتيجية للميزانية العمومية.



البنك الأفريقي للتنمية

استعرضت ورشة عمل فنية شاملة حول التمويل المشترك أكثر من 60 مشروعًا تغطي قطاعات الطاقة والنقل والتنمية الصناعية. وأسفر هذا التعاون عن إعداد قائمة مختصرة لفرص التعاون ذات الأولوية، ومتابعة فعالة لمعاملات محددة، بما في ذلك مبادرات الطاقة المتجددة في الكاميرون. وقد أظهر النهج المنظم كيف يمكن للمراجعة المنهجية للمشاريع أن تُترجم إلى خطط عمل قابلة للتنفيذ.



هندوق الودائع والقروض، إيطاليا

تعاونت المؤسسة مع هندوق الودائع والقروض الإيطالي والبنك الإسلامي للتنمية لاستكشاف فرص تمويل الطاقة المتجددة في أفريقيا، مع التركيز على مواءمة أدوات التمويل الميسر الأوروبية مع هياكل التمويل الإسلامي. وقد أدى هذا التعاون الثلاثي إلى وضع خارطة طريق لتطوير المشاريع تستفيد من المزايا النسبية لكل مؤسسة مع الحفاظ على مبادئ الامتثال للشريعة الإسلامية.

3.4. الجوائز والتقديرية منذ تأسيس المؤسسة

2012

جائزة التميز المؤسسي لعام 2012
المؤتمر العالمي للحيرفة الإسلامية
لعام 2012

2013

أفضل مبادرة مالية إسلامية
جوائز التميز لأكاديمية تنويج لعام 2013

2014

التميز في تنمية القطاع الخاص الإسلامي -
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2014
مجلة التمويل الدولي 2014

“أفضل مقدم للإجارة الإسلامية” و “أفضل
مستشار في التمويل الإسلامي”
منظمة سي إم أو 2014

جائزة التميز في أعمال الحيرفة الإسلامية
مجلة أكويزيشن الدولية لعام 2014

جائزة أفضل بنك إسلامي للعام
جوائز إي سي كيو العالمية لعام 2014

أفضل مؤسسة لتنمية القطاع الخاص - الشرق الأوسط
جوائز أي إي آر للاقتصاد العالمي والاستدامة
لعام 2014

أفضل بنك إيماني

سي بي إي فاينانشال 2014



2015

المؤسسة الأكثر تميزاً للمساهمة في
التمويل الإسلامي

منتدى كوالالمبور للتمويل الإسلامي 2015

“حفقة السنة في إفريقيا” عن إصدار الحكوك
السيادية الأولى بقيمة 100 مليار فرنك إفريقي في
جمهورية السنغال في يوليو

مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2015

“حفقة السنة العاربة للحدود” عن معاملة مرابحة
السلع البارزة بقيمة 100 مليون دولار أمريكي مع بنك
طوكيو-ميتسوبيشي يو-إف-جي في سبتمبر

مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2015

جائزة التميز للمساهمة المتميزة في تنمية التمويل
الإسلامي في القطاع الخاص

قمة الحكوك لندن 2015

جائزة الاقتصاد الإسلامي - فئة المال والتمويل
غرفة دبي للتجارة والصناعة ومؤسسة تومسون
رويترز 2015

جائزة أفضل مبادرة في التمويل الإسلامي
مجلة أفريكان بانكر 2015

أفضل بنك إيماني

سي بي إي فاينانشال 2015

2016-17

الحفقة السيادية لعام 2016
مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2017

أفضل برنامج لتنمية رأس المال البشري لعام 2017
الجوائز العالمية في التمويل الإسلامي

2019

المساهمة المتميزة في الابتكار المالي العالمي
المسؤول في المجالات البيئية والاجتماعية والمنتحة
بالحكومة لعام 2019

مجلة كاييتال فاينانس إنترناشيونال 2019

2020

“حفقة السنة العاربة للحدود” و “حفقة السنة في
باكستان” لعام 2019 عن آلية التمويل المزدوجة
العملة لمشروع الطاقة الريحية بقدرة 50 ميغاوات
لفائدة ناسدا للطاقة الخضراء

مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2020

2021

أفضل مساهم في صناعة التمويل الإسلامي
مركز الهدى للحيرفة الإسلامية والافتتاح
الإسلامي 2021

“حفقة العام في الكويت” عن إصدار حكوك بنك
الكويت الدولي من الفئة الثانية بقيمة 300 مليون
دولار أمريكي

مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2021

“حفقة السنة في مجال التأثير الاجتماعي/الاستثمار
المسؤول اجتماعياً/المجالات البيئية والاجتماعية
والمتصلة بالحكومة” عن الحكوك المستدامة للبنك
الإسلامي للتنمية بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي

مجلة أخبار التمويل الإسلامي 2021

2022

حصل مشروع بريف للنساء على جائزة شرفية
جوائز العالمية في التمويل الإسلامي
لعام 2022

2023

منحت جائزة أفضل عملية لعام 2022 وفقاً لمجلة
أخبار التمويل الإسلامي للأسواق الإسلامية الناشئة
لشركة ريفر ميد فارم بقيمة 4 مليون دولار أمريكي
بالتعاون مع بنك اسيا اليانيس

أخبار التمويل الإسلامي (IFN) 2023

2025

مجلة أخبار التمويل الإسلامي: حفقة قطر لعام 2025
لحكوك دولة قطر بقيمة 3.0 مليار دولار أمريكي
أخبار التمويل الإسلامي (IFN) 2025

4.4. المؤسسة في طور

دعت مسابقة المؤسسة للتصوير الفوتوغرافي عبر الهاتف المحمول المواطنين المقيمين في جميع دولها الأعضاء إلى تقديم أفضل صورهم. وتهدف هذه المسابقة إلى عرض المشاركين لثقافة بلادهم وتراثها وشعبها وتنميتها من منظورهم الفردي. تظهر الصفحات التالية مجموعة مختارة من مشاركات المتسابقين.



متأهل
للنهائي



عمال الاقتصاد الأحمر

مشاركة السيد محمد
شفيح الإسلام
@shafiuislamshaikot
من بنغلاديش

تزرع كميات كبيرة من الفلفل الحار في
مناطق شرق بنغلاديش. وتقوم
عائلات بفرز الفلفل بعناية وتحفيظه ثم
يبيع لشركات التوابل.



متأهل
للنهائي



بذور التقدم

مشاركة السيد محمد
شفيح الإسلام
@fotonya_anderu
من اندونيسيا

مع غروب الشمس، تقوم امرأة ريفية
بذرية الأرز المحمودة حديثا بعناية.
محافظة على تقليد لا يزال يدعم
مجتمعها. ويعكس عملها الكرامة
والعمود والدور الحيوي للنساء في
تعزيز الأمن الغذائي.

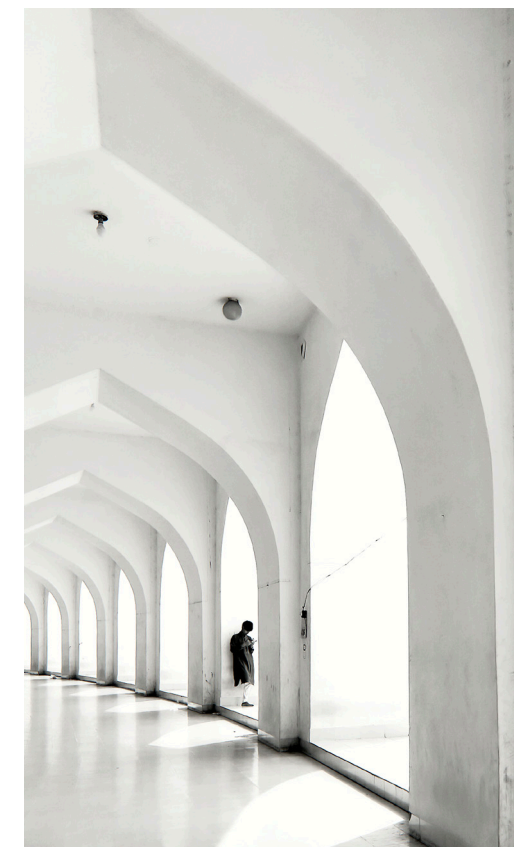
متأهل
للنهائي



آخر حاتم للفخار

مشاركة السيد
عاصف أحمد
@asifahmedfilms
من بنغلاديش

في قرية ريفية صغيرة، التقى
بذرة تبلغ من العمر 105 عاما وما
تزال تعمل يوميا كصانعة فخار.
اسمها أوشا راني. ويداها، اللتان
نحتهما عوامل الزمن والعمل،
ترويان قمة موهود يتجاوز العمر.



حظيت الصور المعروضة في هذه الصفحات بإشادة كبيرة من المحرر.





حظيت الصور
المعروضة في
هذه الصفحات
بإشادة كبيرة من المحرر.



القطر 5 فعالية التنمية

إن تحقيق فعالية التنمية يشكّل ركيزة أساسية لعمل المؤسسة بصفقتها مؤسسية تمويل إنمائي. ويعرض هذا القسم الآليات المعتمدة لمتابعة وقياس الأثر الإنمائي لعمليات المؤسسة.

5

1.5. التطورات والإنجازات الرئيسية

تعزيز فعالية التنمية

- إرساء الطابع المؤسسي لاستخدام أدوات تقييم الأثر عبر مختلف مراحل دورة حياة الاستثمار.
- توحيد مؤشرات نتائج التنمية في القطاعات كافة.
- تعزيز إطار عمل أداة توقع التنمية وإعداد التقارير (DART) لدعم اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة.

تعزيز التنمية بقيادة القطاع الخاص

- مشاركة ريفية المستوى في جهود حشد رؤوس الأموال الخاصة خلال الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.
- دعم بيئات الابتكار من خلال مسابقة البنك الإسلامي للتنمية للشركات الناشئة والابتكار.
- تعزيز دور البنك بصفته محفزاً لريادة الأعمال والنمو الشامل.

الأثر والإشراف على المستوى القطري

- تنفيذ بعثات تقييم إشرافية في مصر وتركيا والأردن.
- مراجعة مشاريع في قطاعات الرعاية الصحية والأعمال الزراعية والبناء والخدمات المالية.
- التركيز على القيمة المضافة للتنمية، والأثر الاقتصادي المحلي، والنتائج البيئية.

دمج الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية

- ترسيخ الاستدامة كأولوية استراتيجية ضمن الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.
- تفعيل وحدة أثر الاستدامة (SIU) بوصفها ركيزة محورية للنهوض بالممارسات المستدامة ودمج مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.
- إطلاق إطار عمل الاستدامة (خمسة محاور وخرطة طريق مرحلية).

بناء القدرات والمعرفة

- تنفيذ جلسات توعوية وتطبيقية حول الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية داخلياً وخارجياً.
- إهدار مواد معرفية لبناء لغة مؤسسية موحدة حول الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

الشراكات الاستراتيجية

- إطلاق تقييم الأهمية النسبية المزدوجة (DMA) بالتعاون مع نادي التمويل الإنمائي الدولي (IDFC).
- وضع أساس قائم على الأدلة لدمج أولويات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية مستقبلاً.
- في عام 2025، عززت المؤسسة مكانتها كمؤسسة قطاع خاص ذات توجه تنموي ضمن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. واستناداً إلى الإصلاحات والأدوات الجوهرية التي طبقت خلال السنوات الأخيرة، ركزت المؤسسة على ترسيخ البنية المؤسسية لفعالية التنمية، وتعميق نهجها القائم على الأثر عبر جميع عملياتها، وترجمة التوجهات الاستراتيجية إلى نتائج ملموسة على مستوى المشاريع والدول.

إخفاء الطابع المؤسسي على قياس الأثر والإبلاغ عنه

شكّل التوسع في استخدام أدوات قياس أثر التنمية إحدى أبرز إنجازات عام 2025، حيث طبقت هذه الأدوات عبر جميع مراحل دورة الاستثمار، وتم تحسين منهجيات تقييم الأثر وتفعيلها بما يعزز الاتساق والجودة في عمليات الفحص والتقييم والمتابعة.

شكّل التوسع في استخدام أدوات قياس أثر التنمية إحدى أبرز إنجازات عام 2025، حيث طبقت هذه الأدوات عبر جميع مراحل دورة الاستثمار.



مستشفى مدينة مانيسا في تركيا:

يخدم المستشفى، الذي يضم 558 سريرًا ويمتد على مساحة 97,515 مترًا مربعًا، أكثر من 1.5 مليون مريض سنويًا في مانيسا وإزمير، ويوفر نحو 927 وظيفة.

بعثات التقييم الإشرافي: مصر، تركيا، والأردن

أرسل مكتب فعالية التنمية خلال عام 2025 بعثات تقييم إشرافية لمشاريع في مصر وتركيا والأردن. وقد قيّمت هذه البعثات تقدم المشاريع، وقيمتها المضافة، وأثرها الاجتماعي والاقتصادي، لاسيما على القطاع الخاص والمجتمعات المحلية والبيئة. وشملت القطاعات التي غطتها الرعاية الصحية والأعمال الزراعية والبناء والخدمات المالية.

ومن الأمثلة البارزة مستشفى مدينة مانيسا في تركيا، الذي نُفذ في إطار برنامج "التحول الصحي" التابع لوزارة الصحة من خلال نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ويخدم المستشفى، الذي يضم 558 سريرًا ويمتد على مساحة 97,515 مترًا مربعًا، أكثر من 1.5 مليون مريض سنويًا في مانيسا وإزمير، ويوفر نحو 927 وظيفة. ويجسد المشروع التكامل بين رأس المال الخاص والابتكار والأثر الاجتماعي ضمن نموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

كما جرى توحيد مؤشرات نتائج التنمية بشكل أكبر عبر القطاعات، مما أتاح تجميعًا أكثر قوة للنتائج، وقدم حورة أشمل وأكثر دقة لمساهمات المؤسسة في خلق فرص العمل، وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشمول المالي. كما نُظمت ورشة عمل مخصصة لتطوير أداة توقع التنمية وإعداد التقارير، وهي منصة المؤسسة لتقييم جاهزية المشاريع ومواءمتها الاستراتيجية. وشارك الحضور في جلسات تفاعلية لفهم منهجيات التقييم وطرق دمجها في عمليات الاستثمار وتعزيز الشفافية والمساءلة وضمم القرارات القائمة على الأدلة.

وخلال الاجتماعات السنوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في الجزائر، نظم مكتب فعالية التنمية جلسة رفيعة المستوى أكدت الدور المحوري للقطاع الخاص في تسريع التنمية المستدامة، وركزت على حشد رؤوس الأموال الخاصة، وتعزيز ريادة الأعمال، وتمكين الاستثمارات المؤثرة وربط الربحية بالأثر الاجتماعي والبيئي.

دمج الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في جميع العمليات

تماشيًا مع رسالة المؤسسة الهادفة إلى تعزيز نمو شامل يقوده القطاع الخاص، رُفِع مستوى الاستدامة لتصبح ركيزة استراتيجية ضمن الاستراتيجية العشرية الجديدة للمجموعة. ولترسيخ هذا الالتزام، أنشأت المؤسسة وحدة أثر الاستدامة مطلع عام 2024 لقيادة عملية الدمج المنهجي لمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وضمان انسجامها مع قيم التمويل الإسلامي وأهداف التنمية.

وفي مارس 2025، أطلقت المؤسسة إطار عملها للاستدامة، القائم على خمسة محاور وخطة تنفيذ مرحلية، ورُكِّزَت المرحلة الأولى على بناء القدرات الأساسية والاستعداد المؤسسي، مع إعطاء الأولوية لترسيخ فهم مشترك لمفاهيم الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية وأهميتها في استراتيجية المؤسسة وحوكمتها ونموذجها التشغيلي، بما يمهد للتكامل الشامل في تنفيذ العمليات الأساسية.

بناء القدرات وتطوير المعرفة

في إطار المرحلة الأولى، نفذت وحدة أثر الاستدامة برنامجًا منظمًا للتوعية بالاستدامة من خلال مرحلتين رئيسيتين:

- **يناير 2025:** جلسة توعوية داخلية بمشاركة خبراء خارجيين لمناقشة اتجاهات الاستدامة العالمية وأهميتها الاستراتيجية للمؤسسة.
- **مايو 2025:** جلسة تطبيقية خارجية خلال الاجتماعات السنوية في الجزائر لمناقشة كيفية تفعيل أثر الاستدامة من قبل مؤسسات تمويل التنمية.

واستُكملت هذه الجهود بإنتاج سلسلة مقاطع معرفية قصيرة نُشرت على مدار العام لتعزيز الوعي ونشر لغة مشتركة حول الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

واستنادًا إلى نتائج التقييم، ستعمل على دمج أولويات الاستدامة تدريجيًا في استراتيجيتها المؤسسية، وحوكمتها، وأنظمة إدارة المخاطر، وأطر الأداء.

الشراكات الاستراتيجية والتقييمات التشخيصية

دعمت المؤسسة برنامجها للاستدامة عبر شراكة مع نادي التمويل الإنمائي الدولي لإجراء تقييم الأهمية النسبية المزدوجة (DMA)، الذي انطلق في سبتمبر 2025. ويهدف إلى تحديد التأثيرات الكبرى للمؤسسة على الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، إضافة إلى المخاطر والفرص ذات الصلة. من المتوقع استكماله في مايو 2026، ليشكل أساسًا عمليًا لدمج الاستدامة في الاستراتيجية والعمليات.

وتؤكد هذه الشراكة التزام المؤسسة بالتعلم من خبرات مؤسسات التمويل الإنمائي ونظرائها من بنوك التنمية متعددة الأطراف، بما يضمن أن يعكس إطار الاستدامة المعايير الدولية مع مراعاة خصوصية رسالة المؤسسة.

وتطلعًا إلى المستقبل، ستترجم المؤسسة هذا العمل التأسيسي إلى ممارسات مؤسسية متقدمة. واستنادًا إلى نتائج التقييم، ستعمل على دمج أولويات الاستدامة تدريجيًا في استراتيجيتها المؤسسية، وحوكمتها، وأنظمة إدارة المخاطر، وأطر الأداء، كما ستسهم المراحل اللاحقة في توضيح الملكية المؤسسية، ودمج الاستدامة في عمليات صنع القرار، وإدخال مؤشرات قابلة للقياس لرصد التقدم—بما يعزز مسار المؤسسة نحو تنمية أكثر استدامة وتأثيرًا.

2.5. نتائج الدراسة الاستقصائية للفعالية الإنمائية لعام 2025

تجري المؤسسة دراسة استقصائية سنوية لتجميع بيانات بشأن مساهمات عملائها / شركائها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقياس أثارها الإنمائية الملموسة.

نتائج المسح السنوي للفعالية الإنمائية

2025	
682,360	العملاء الجدد الذين تمكنوا من الوصول إلى التمويل الإسلامي
100,044	العملاء الجدد للتمويل الإسلامي
19,240	العملاء الجدد من النساء
2,381	الشركات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من دعم المؤسسة
585	الشركات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من دعم المؤسسة / تديرها النساء
661,987,585	إجمالي مبلغ التمويل المقدم للشركات الصغيرة والمتوسطة
347,216	الوظائف المستدامة
77,178	الوظائف المستدامة التي تشغلها النساء
23,531	الوظائف المستدامة
7,288	الوظائف المستدامة الخاصة بالنساء
803	النساء في المناصب الإدارية العليا
1,005,928,545	المشتريات المحلية
557,319,669	إجمالي مبيعات التهدير المتولدة
283,837,677	الضرائب / الإيرادات الحكومية المتولدة
8,778,712	مدفوعات خاصة بتنمية المجتمع
2,473,856,348	إجمالي الطاقة المنتجة (كيلوواط في الساعة)
1,062	إجمالي القدرة الإنتاجية بالميجاوات للطاقة الممولة
3,546,726	إجمالي المرضى المستفيدين
51,438	إجمالي الطلاب المسجلين
51,851	إجمالي المزارعين المستفيدين
3,281	إجمالي الوحدات السكنية
11,299	الأشخاص الذين استفادوا من التدريب

ملحوظة: شملت الدراسة الاستقصائية السنوية بشأن فعالية التنمية، التي تجريها المؤسسة، أسئلة محددة بشأن مساهمة المشاريع التي دعمتها المؤسسة في أهداف التنمية المستدامة. ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات في التقرير السنوي عن فعالية التنمية لعام 2025.

الإنجازات الرئيسية في عام 2025

المساهمات الاقتصادية والمالية
دعمت المؤسسة 2,38 شركة صغيرة
ومتوسطة من خلال تمويل بلغ 661.9 مليون
دولار أمريكي، بما في ذلك 585 شركة
تقودها النساء.

استفاد 100,044 عميلًا جديدًا من طول
التمويل الإسلامي خلال عام 2025.

أسهمت مبادرات المؤسسة في تحقيق
283.8 مليون دولار أمريكي من الإيرادات
الحكومية.

التشغيل والأثر الاجتماعي

دعم 347,216 وظيفة قائمة، من بينها
77,178 وظيفة للنساء.

استحدثت 23,531 فرصة عمل جديدة، من
بينها 7,288 فرصة عمل للنساء.

تسجيل 803 امرأة في مناصب إدارية
عليا داخل الشركات المستفيدة من دعم
المؤسسة.

البنية التحتية والاستدامة

تحقيق 1.0 مليار دولار أمريكي من المشتريات
المحلية، و 557.3 مليون دولار أمريكي من
مبيعات التصدير.

تمويل قدرات طاقة تحل إلى 1,062
ميغاواط، بما أسهم في إنتاج 2.5 مليار
كيلوواط/ساعة.

استفادة 3,546,726 مريضًا من خدمات الرعاية
الصحية، وتسجيل 51,438 طالبًا في البرامج
التعليمية، وتطوير 3,281 وحدة سكنية.

رأس المال الفعال: تحسين الوصول إلى التمويل وتوسيع إمكانات الاستثمار

الفصل 6 حوكمة المؤسسة

تلتزم المؤسسة بتطبيق أعلى مبادئ الحوكمة الرشيدة. ويوضح هذا القسم كيف تسهم المشاركة الاستراتيجية لمجلس الإدارة، والإدارة العليا، والكوادر المهنية المتميزة، في تعزيز كفاءة المؤسسة وترسيخ توجهها نحو تمكين القطاع الخاص من الاستعداد للمستقبل.

6



مجلس الإدارة حتى نهاية عام 2025

1. معالي الدكتور محمد الجاسر (رئيس مجلس إدارة المؤسسة)
2. معالي الدكتور حمد سليمان البازعي
3. سعادة الدكتور محمد محمود عيسى دوتسي
4. سعادة الدكتور الحسن علي منطراي
5. سعادة محمد هادي مجعي
6. سعادة الدكتور أيمن فيصل ألفي
7. سعادة الأستاذ زكريا ناشيد
8. سعادة الأستاذ حمد ماخي الهاجري
9. سعادة الأستاذ باتير شيرميديوف
10. سعادة الدكتور أحمد جمالي

وبموجب اتفاقية تأسيس المؤسسة، يعقد المجلس اجتماعاته كلما دعت الحاجة، بشرط توافر النصاب القانوني المتمثل في أغلبية الأعضاء، بما لا يقل عن ثلثي حقوق التصويت. ويجوز للرئيس أو لثلاثة من الأعضاء الدعوة إلى اجتماع استثنائي في أي وقت.

وتوزع أصوات البنك الإسلامي للتنمية بالتساوي على الأعضاء المعيّنين من قبله، بينما يحق لكل عضو الإدلاء بعدد أصوات يعادل ما حصل عليه خلال عملية انتخابه. ويجوز للمجلس، وفقاً للنظام الأساسي، ممارسة جميع صلاحيات المؤسسة باستثناء ما هو محفوظ للجمعية العمومية، إضافة إلى وضع الشروط والإجراءات التي تسمح للرئيس برفع المسائل وفق إجراءات مفعلة.

2.6. مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة الإشراف على الإدارة العامة لعمليات المؤسسة، ويمارس الصلاحيات المخولة له بموجب اتفاقية التأسيس أو المفوضة إليه من الجمعية العمومية. وتشمل مهامه اعتماد السياسات والقواعد واللوائح العامة، والاستراتيجية التشغيلية، والميزانية الإدارية السنوية. كما يختص المجلس بتفسير أحكام اتفاقية التأسيس، والنظر في مقترحات تعديلها، واتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات لتسيير أعمال المؤسسة وتحقيق أهدافها، بشرط عدم تعارض تلك الإجراءات مع اتفاقية التأسيس أو قرارات الجمعية العمومية.

ويتكون مجلس الإدارة من عشرة أعضاء، بمن فيهم الرئيس الذي يشغل منصبه بحكم رئاسته للبنك الإسلامي للتنمية. ويضم المجلس ممثلين عن البنك الإسلامي للتنمية، ومجموعات الدول الأعضاء في أفريقيا وآسيا والدول العربية في آسيا، والمؤسسات المالية العامة، إضافة إلى عضو دائم من المملكة العربية السعودية بصفتها أكبر المساهمين.

1.6. الجمعية العمومية

تُعَدُّ الجمعية العمومية السلطة العليا لاتخاذ القرار داخل المؤسسة. ويمثل كل عضو في الجمعية العمومية ممثل مُعَيَّن، وتمتلك الجمعية بصلاحيات ممارسة جميع سلطات المؤسسة، مع إمكانية تفويض أي من هذه الصلاحيات أو جميعها إلى مجلس الإدارة، باستثناء الصلاحيات الحصرية المتعلقة بقبول الأعضاء الجدد، أو تعليق عضوية أي عضو، أو تعديل رأس المال، أو اعتماد البيانات المالية السنوية المدققة، أو تعديل اتفاقية التأسيس، أو غيرها من المسائل المحفوظة للجمعية العمومية بموجب اتفاقية تأسيسها.

3.6. اللجنة التنفيذية

يعين مجلس الإدارة لجنة تنفيذية من بين أعضائه تعمل كهيئة سريعة لاتخاذ القرار، وتتمتع بصلاحيات اعتماد عمليات التمويل والاستثمار، ومراجعة أداء الاستثمارات والتمويلات القائمة، والتحقق من توافقها مع الولاية الإنمائية للمؤسسة، وفحص التقدم الذي أحرزته المؤسسة في أداء مهمتها المتعلقة بفعالية التنمية. ما تتولى اللجنة مراجعة خطط العمل والميزانية السنوية والتوجيه بهما، إضافة إلى المهام الأخرى التي يفوضها إليها مجلس الإدارة.

وتتكون اللجنة مما لا يزيد عن ستة أعضاء، ويُخصص مقعدان دائمان لرئيس مجلس الإدارة ولممثل الدولة العضو المالك لأكثر عدد من الأسهم (المملكة العربية السعودية). ويتم التداول على عضوية اللجنة سنويًا.

أعضاء اللجنة التنفيذية حتى نهاية عام 2025

1. معالي الدكتور محمد الجاسر (رئيس مجلس إدارة المؤسسة)
2. سعادة الدكتور أيمن فيصل ألفي
3. سعادة الدكتور الحسن علي منصاري
4. سعادة الأستاذ باتير شيرميدوف
5. سعادة الدكتور أحمد جمالي

4.6. لجنة الترشيحات والمكافآت

تتولى لجنة الترشيحات والمكافآت دعم مجلس الإدارة في ممارسة مسؤولياته الرقابية المتعلقة بالموارد البشرية وسياسات المكافآت. وتتألف اللجنة من أربعة أعضاء، من بينهم عضو مستقل يتمتع بخبرة متخصصة في إدارة الموارد البشرية.

5.6. لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال

يُشكّل مجلس الإدارة لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال لتتولى الإشراف على وظائف المراجعة وإدارة المخاطر والامتثال داخل المؤسسة، وترفع نتائج أعمالها إلى مجلس الإدارة. وتتكون اللجنة من أربعة أعضاء: ثلاثة من أعضاء المجلس المعيّنين وعضو مستقل خبير يعينه المجلس. وتستمر عضوية اللجنة لمدة ثلاث سنوات متوافقة مع مدة العضوية في مجلس الإدارة.

أعضاء لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة حتى نهاية عام 2025

1. سعادة الدكتور أيمن فيصل ألفي (رئيساً)
2. سعادة الدكتور محمد محمود عيسى دوتسي
3. سعادة الأستاذ حمد ماضي الهاجري
4. سعادة البروفيسور عبد الله هغير الحسيني (خبير مستقل)

6.6. الرئيس التنفيذي

يتولى الرئيس التنفيذي إدارة الأعمال اليومية للمؤسسة تحت الإشراف العام لرئيس مجلس الإدارة، ويُعنى بتعيين مسؤولي المؤسسة وموظفيها، كما يعتمد التمويل والاستثمارات ضمن حدود الصلاحيات التي يقرها مجلس الإدارة. وقد عين المجلس الدكتور خالد خلف الله رئيسًا تنفيذيًا بالإنابة خلال اجتماعه رقم 122 المنعقد في 19 مارس 2025.

7.6. الهيئة الشرعية لمجموعة البنك

في عام 2012، دُمجت اللجنة الشرعية للمؤسسة ضمن الهيئة الشرعية للبنك الإسلامي للتنمية، لتشكيل الهيئة الشرعية لمجموعة البنك. وهي الجهة المختصة بتقديم المشورة بشأن امتثال منتجات ومعاملات المجموعة لأحكام الشريعة الإسلامية. وتتألف الهيئة الشرعية من السادة العلماء التالية أسماؤهم:

أعضاء الهيئة الشرعية لمجموعة البنك حتى نهاية عام 2025:

1. الدكتور محمد علي إبراهيم القرني
2. الدكتور نظام محمد صالح يعقوبي
3. الدكتور أرنان حسن
4. الدكتور سعيد أدكنلي ميكائيل
5. الشيخ مفتي محمد حسان كالم





8.6 الإدارة العليا للمؤسسة حتى نهاية عام 2025:

1. الدكتور خالد خلف الله، الرئيس التنفيذي بالإدارة
2. الأخ محمد عطاء شودري، مدير عام بالإدارة، إدارة الأسهم
3. الأخ محمد عاشق مؤيد، مدير عام بالإدارة، إدارة الخدمات المصرفية
4. الأخ عثمان ديانتي، مدير عام، إدارة تطوير الموارد البشرية
5. الأخ عثمان بيوكوتلو، مدير عام، الإدارة الاستراتيجية
6. الدكتور محمد اليامي، مدير عام، مكتب فعالية التنمية
7. الأخ منصور نويبي، مدير عام، إدارة الشؤون القانونية والامتثال
8. الأخ سامر بابلي، مدير عام، الإدارة المالية
9. الأخ نورالدين لفل، مدير عام، مكتب العمليات الخاصة
10. الأخ محمد كمران محمد رفيق، مدير عام، إدارة تدبير المخاطر
11. الأخ حسام ابوعيثنة، مدير عام، إدارة المراجعة الداخلية
12. الأخ نزيه الناصر، مدير عام، إدارة الخدمات المؤسسية والاتصالات

9.6 التغييرات في الإدارة العليا

خلال عام 2025، حدثت التغييرات التالية في الإدارة العليا للمؤسسة:

1. عُيِّن الدكتور خالد خلف الله رئيساً تنفيذياً بالإدارة للمؤسسة في الاجتماع 122 لمجلس الإدارة الذي عقد في 19 مارس 2025 بعد تقاعد المهندس هاني سالم سنبل (الرئيس التنفيذي السابق بالإدارة للمؤسسة).
2. عُيِّن السيد عثمان ديانتي مديراً عاماً لإدارة تطوير الموارد البشرية اعتباراً من 20 أغسطس 2025.
3. عُيِّن السيد محمد عاشق مؤيد مديراً عاماً بالإدارة للخدمات المصرفية اعتباراً من 22 سبتمبر 2025.
4. عُيِّن السيد نزيه الناصر مديراً عاماً لإدارة الخدمات المؤسسية والاتصالات اعتباراً من 20 أغسطس 2025.
5. عُيِّن السيد محمد كمران محمد رفيق مديراً عاماً لإدارة تدبير المخاطر اعتباراً من 24 يوليو 2025.

إدارة تطوير الموارد البشرية 2025 وما بعدها

حققت إدارة تطوير الموارد البشرية خلال عام 2025 تقدماً ملحوظاً في مجالات تطوير القيادات، واستقطاب الكفاءات، وترسيخ التحول الثقافي داخل المؤسسة. وشملت أبرز إنجازاتها إطلاق برامج قيادية متقدمة، واستكمال المتطلبات التشغيلية ذات الأولوية، واعتماد نماذج عمل مرنة، من بينها التحول إلى نظام العقود محددة المدة للموظفين الجدد، وتفعيل عقد العمل العالمي المرن. كما أسهمت الإدارة في تعزيز مبادرات التحول الرقمي والحوكمة والمشاركة المؤسسية، متجاوزة الأهداف المقررة، ومؤكدة التزام المؤسسة بقيمتها الجوهرية من خلال سلسلة من ورش عمل وجلسات تفاعلية متحضمة.

ومع شروع المؤسسة في إعداد استراتيجيتها المؤسسية الخمسية خلال عام 2026، تواجب إدارة تطوير الموارد البشرية هذا التحول الاستراتيجي عبر التركيز على تعزيز استمرارية القيادة، وتسريع وتيرة اكتساب المهارات، وترسيخ الثقافة المؤسسية. وتخطط الإدارة لتنفيذ مبادرات متقدمة في تطوير القيادات بالاستناد إلى علم الأعصاب، إلى جانب برامج تعلم موجهة وأطر حوكمة فطورية، بما يعزز جاهزيتها ومرونتها لتلبية متطلبات المستقبل.

وستركز الإدارة خلال العام المقبل على دعم القيادات وتطويرها من خلال تدخلات محكمة، وتعزيز قدرات الموظفين عبر برامج تعلم وتطوير قائمة على تقييم دقيق للمواهب. كما ستولي أهمية قصوى لضمان استمرارية القيادة من خلال تخطيط منهجي للتعاقد الوظيفي، وبرامج استراتيجية لتطوير المواهب، بما يضمن وجود قاعدة قيادية قوية ومؤهلة داخل المؤسسة. ويسهم هذا التوجه في تعزيز قدرة المؤسسة على التكيف مع متغيرات بيئة العمل، ودعم الارتقاء المستمر بالأداء المؤسسي. وستظل الأولوية متمحورة حول ترسيخ القدرات القيادية، وتطوير الكفاءات البشرية، وتعزيز ثقافة التعلم المستمر، بما يعزز الاتساق والوفوج في السلوك والأداء على مستوى المؤسسة.

الفصل 7 ممارساتنا

تطبق المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص آليات مؤسسية وآليات حوكمة لضمان مطابقة جميع أنشطتها، ومعاملاتها، وعملياتها، لمبادئ الشريعة والإسلامية، والتقيّد بأعلى معايير الشفافية، والنزاهة، والمساءلة لضمان ثقة عملائنا وشركائنا، مع تقديم فعالية التنمية القوي. ويظل التزامنا الأول هو الحفاظ على أعلى معايير المساءلة والشفافية، وتعزيز الثقة، وضمان فعالية التنمية المثلى.



1.7. إدارة المخاطر

تتولى وظيفة إدارة تدبير المخاطر بالمؤسسة مسؤولية تدبير مخاطر الائتمان، والاستثمار في الأسهم، ومخاطر السوق، والتشغيل، والتعافي، بما يضمن الاستفادة المالية للمؤسسة ويعزز سمعتها المرموقة. كما تساند الوظيفة الخطة الاستراتيجية من خلال ترسيخ الوعي العميق بالمخاطر وآليات التعامل الفعال معها، بهدف رفع الكفاءة، وتعزيز أوجه التآزر مع كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والحفاظ على علاقات إيجابية مع وكالات التصنيف الائتماني وأصحاب المصلحة.

وفي سياق مشهد عالمي سريع التغير، تتوافق وظيفة إدارة المخاطر بالمؤسسة بصورة استراتيجية مع أفضل الممارسات المعتمدة في القطاع، مما يسهم في تعزيز أداء المؤسسة ومرونتها. وتقوم الوظيفة جهود وضع إطار شامل لتدبير المخاطر يشمل السياسات والمبادئ التوجيهية والعمليات ونظم تكنولوجيا المعلومات. كما تتولى الفرق المتخصصة إدارة محفظة المؤسسة مع التركيز على استمرارية الأعمال، والقياس الاستباقي للمخاطر، والإبلاغ عنها، والحد من حدتها.

وفي عام 2025، واستناداً إلى ما تحقق من تقدم خلال السنوات السابقة، حققت إدارة المخاطر إنجازات محورية من خلال وضع ومراجعة مجموعة متكاملة من السياسات والإرشادات والإجراءات. وقد شملت هذه السياسات مجالات أساسية مثل مخاطر الائتمان، وكفاية رأس المال، وإرشادات تقييم المخاطر، والخسائر الائتمانية المتوقعة، وإدارة السيولة، والضوابط الداخلية للتقارير المالية، وإدارة مخاطر الاحتيال. ويتركز العمل حالياً على تنفيذ إطار شامل لإدارة المخاطر، بما يعكس التزاماً راسخاً بتطبيق ممارسات فعالة تماشى مع أهداف المؤسسة، وتعزز قدرتها على التكيف مع بيئة الأعمال المتغيرة.

وفي سياق مشهد عالمي سريع التغير، تتوافق وظيفة إدارة المخاطر بالمؤسسة بصورة استراتيجية مع أفضل الممارسات المعتمدة في القطاع، مما يسهم في تعزيز أداء المؤسسة ومرونتها.

2.7. الامتثال

تلتزم المؤسسة التزاماً راسخاً بضمان توافق جميع أنشطتها مع سياسة مكافحة غسل الأموال الشاملة ومكافحة تمويل الإرهاب، ومبدأ "اعرف عميلك". ويضمن هذا الالتزام الامتثال لقواعد وإجراءات ومبادئ توجيهية صارمة. وتخضع عمليات المؤسسة لعمليات مراجعة دقيقة، وعناية واجبة، ومراقبة وإشراف مستمرين من خلال أنظمة الفرز والفحص الآلية، التي تغطي برامج العقوبات الدولية الرئيسية، والحظر، والأشخاص المكشوفين سياسياً، ومتطلبات الإنفاذ القانوني أو التنظيمي، وقوائم العقوبات، وغيرها من العناصر ذات الصلة.

وقد اعتمد مجلس إدارة المؤسسة في مارس 2024 سياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومبدأ "اعرف عميلك" الحالية، استناداً إلى سياسة مماثلة سبق تبنيها وتنفيذها من قبل مجلس المديرين التنفيذيين للبنك في عام 2019. كما تتضمن السياسة أحدث التوصيات المحايدة وغير السياسية الصادرة عن الهيئات الدولية المتخصصة، ومنها مجموعة العمل المالي (FATF) وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1373 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. إلى جانب ذلك، تلتزم المؤسسة بالسياسات والمبادئ التوجيهية المعتمدة على مستوى المجموعة، والواجبة التطبيق على جميع كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بما يشمل سياسة النزاهة، وسياسة الإفصاح عن المعلومات، وسياسة حماية المبلغين عن المخالفات والشهود، ومحدونة قواعد السلوك، والمبادئ التوجيهية لمكافحة الفساد. وتعالج هذه السياسات مسائل تضارب المصالح، والرشوة، والممارسات المحظورة الأخرى مثل الاحتيال والتواطؤ والعرقلة والإكراه.

وُدار مسائل الامتثال في المؤسسة عبر وحدة امتثال مخصصة ترفع تقاريرها وظيفياً إلى الرئيس التنفيذي، وتقدم تقارير نصف سنوية إلى لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال التابعة لمجلس الإدارة. وتشمل مسؤوليات الوحدة:

- تطوير وتنفيذ السياسات والأدلة والإجراءات الخاصة بالامتثال.
- مراقبة الأنشطة المتعلقة بمنع وكشف ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والإشراف عليها.

- تنفيذ برامج التدريب والتوعية في مجال الامتثال.
- تقديم الدعم والتوجيه للإدارة العليا والموظفين.

ومن خلال هذه الإجراءات، تضمن المؤسسة تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتخفيفها واستبعادها بفعالية من عملياتها، بما يعزز أعلى معايير النزاهة والشفافية والامتثال.

3.3. المراجعة الداخلية

تقدم وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة خدمات الضمان والمشورة والرؤى الموضوعية والمستقلة لمجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يدعم جهود المؤسسة في تحقيق أهدافها. وبفضل الصلاحيات الممنوحة لها، تحافظ هذه الوظيفة على استقلاليتها عن الإدارة العليا، إذ ترفع تقاريرها مباشرة إلى مجلس الإدارة عبر لجنة المراجعة والمخاطر والامتثال.

وخلال عام 2025، نفذت إدارة المراجعة الداخلية تقييماً شاملاً لمحفظة الخزينة، وعمليات خطوط التمويل، وأنشطة إدارة مخاطر السوق، والعناصر المرتبطة بنموذج انخفاض القيمة المستخدم في تقييم الخسائر الناجمة عن الأنشطة التمويلية. وإدراكاً لأهمية القوى العاملة الماهرة كعنصر جوهري للنجاح، ولأن الأمن السيبراني يمثل ميزة تنافسية حيوية، ستركز الإدارة في عام 2026 على تقييم مبادرات تطوير الموارد البشرية، والتطورات التكنولوجية الداعمة لتحسين القيمة المقدمة للدول الأعضاء.

كما سيجري الإدارة تقييمات شاملة لمحافظ الأسهم والمحافظ المصرفية، إضافة إلى دراسة تأثير الأنشطة القانونية للمؤسسة في الحفاظ على قيمتها وتعزيزها. وعلى الصعيد الداخلي، ستواصل الإدارة جهودها لتحسين قدراتها في تقديم خدمات عالية الجودة، وتنفيذ مبادرات تضمن الامتثال الكامل لمعايير المراجعة الداخلية العالمية.

هذه الإجراءات، تضمن المؤسسة تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتخفيفها واستبعادها بفعالية من عملياتها، بما يعزز أعلى معايير النزاهة والشفافية والامتثال.

4.4. الشؤون القانونية

تتمثل مهمة إدارة الشؤون القانونية في دعم رسالة المؤسسة وتعزيزها عبر تقديم خدمات قانونية دقيقة وفعالة وكفؤة وفي الوقت المناسب، بما يضمن حماية مصالح المؤسسة. وتتمتع إدارة الشؤون القانونية والامتثال بمكانة استراتيجية تمكنها من إدارة المخاطر القانونية المرتبطة بالعمليات الداخلية والخارجية للمؤسسة، مع توفير دعم قانوني شامل على مستوى المؤسسة.

وتحرص الإدارة على تقديم مشورة قانونية عالية الجودة بشأن جميع المعاملات والمشاريع والمسائل المؤسسية، الأمر الذي يدعم اتخاذ قرارات سليمة، ويسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة.

الفصل 8 الملاحق

76	الاعتمادات والمدفوعات منذ تأسيس المؤسسة
77	المعالم المالية البارزة
79	القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات المستقل
170	الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية التقرير السنوي

8



الملحق 1: الاعتمادات والمدفوعات منذ تأسيس المؤسسة

البلد	الاعتمادات الإجمالية (مليون دولار أمريكي)	المدفوعات الإجمالية (مليون دولار أمريكي)
ألبانيا	4.35	4.10
أذربيجان	165.20	126.25
البحرين	98.81	48.24
بنغلاديش	670.90	568.91
بنين	58.00	59.42
بوركينافاسو	40.44	41.02
الكاميرون	75.04	72.54
تشاد	5.50	5.50
كوت ديفوار	119.11	116.32
جيبوتي	4.00	4.00
مصر	315.02	299.79
غامبيا	6.15	6.15
غينيا	14.64	12.99
إندونيسيا	98.80	80.77
إيران	51.86	36.31
الأردن	104.78	100.31
كازاخستان	199.25	57.12
الكويت	64.13	64.13
قرغيزستان	38.90	22.09
ليبيا	49.00	10.00
ماليزيا	152.66	100.55
المالديف	43.40	51.44
مالي	105.79	66.53
موريتانيا	93.99	57.70
المغرب	20.36	20.38
موزمبيق	35.00	20.09
النيجر	21.44	13.23
نيجيريا	70.00	203.21
باكستان	246.93	131.98
فلسطين	7.00	4.00
المملكة العربية السعودية	428.08	380.11
السنگال	241.90	220.77
سيراليون	6.00	12.00
السودان	70.76	52.80
سورينام	2.00	-
سوريا	67.52	56.30
طاجيكستان	43.50	42.42
توغو	29.60	43.30
تونس	54.71	51.64
تركيا	996.67	647.43
تركمانستان	20.00	25.75
الإمارات العربية المتحدة	80.90	80.90
أوغندا	80.00	80.00
أوزبكستان	817.96	724.80
اليمن	131.49	99.73
إقليمي/عالمي	1,019.79	675.88
المجموع	7,071.34	5,598.92

ملحوظة: تبدو المدفوعات لبعض الدول أعلى من الاعتمادات بسبب تنفيذ مشاريع إقليمية أو عالمية.

الملحق 2: المعالم المالية البارزة

بيان الدخل	2024 (مليون دولار أمريكي)	2025 (مليون دولار أمريكي)
إجمالي الدخل	181	190
إجمالي تكاليف التشغيل	54	59
هامش الدخل	24	35
بيان المركز المالي		
الموجودات السائلة	1,910	1,509
هامش الموجودات العاملة	1,366	1,594
أصول أخرى	37	34
موجودات محتفظ بها للبيع	311	64
إجمالي الموجودات	3,625	3,250
القروض والدين طويل الأجل	2,425	1,977
حقوق المساهمين	1,200	1,272
المعدلات		
العائد على متوسط الموجودات	% 0.7	% 1.0
العائد على متوسط حقوق المساهمين	% 2.0	% 2.8
نسبة الدين إلى حقوق المساهمين	% 202.1	% 155.4
نسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات	% 33.1	% 39.2
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	% 52.7	% 46.4

الملاحق 3: القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

تقرير مراجع الحسابات المستقل

رئيس وأعضاء الجمعية العامة الموقرين

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص
جدة، المملكة العربية السعودية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ("المؤسسة") ومنشأتها التابعة (يشار إليها مجتمعة باسم "المجموعة")، والتي تشمل على قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2025، وقائمة الدخل الموحدة وقائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة وقائمة التغيرات في حقوق الأعضاء الموحدة وقائمة التدفقات النقدية الموحدة وقائمة التغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التوضيحية الأخرى.

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بعدل، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2025، ونتائج عملياتها، والتغيرات في حقوق الأعضاء، وتدفعاتها النقدية، والتغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

في رأينا، التزمت المجموعة أيضاً بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية كما حدتها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025.



المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للمراجعة. ومسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة" الوارد في تقريرنا. إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للائحة معايير أخلاقيات المهنة لمحاسبين ومراجعي المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وللائحة معايير أخلاقيات المهنة للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير الأخلاقيات الدولية، والمسؤوليات الأخلاقية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة المعتمدة في المملكة العربية السعودية السارية على مراجعة القوائم المالية للمنشآت ذات الاهتمام العام، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولللائحة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس معايير الأخلاقيات الدولية. وفي اعتقادنا، فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

الأمر الرئيسية للمراجعة

الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025. وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

الأمر الرئيسية للمراجعة

مخصص خسائر الائتمان المتوقعة مقابل موجودات المشاريع

كما في 31 ديسمبر 2025، بلغت موجودات مشاريع المجموعة 1.3 مليار دولار أمريكي (2024: 1 مليار دولار أمريكي). كان مخصص خسارة الائتمان المتوقعة في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 89.3 مليون دولار (2024: 86.3 مليون دولار أمريكي) كما في هذا التاريخ.

تعد مراجعة مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشروع أحد محاور التركيز الرئيسية بسبب حجمها وبسبب أهمية التقديرات والأحكام المستخدمة في تصنيف موجودات المشروع إلى مراحل مختلفة، وتحديد متطلبات المخصصات ذات الصلة، وتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسارة الائتمان المتوقعة.

تعترف المجموعة بمخصصات خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً (المرحلة 1) أو خسائر الائتمان مدى الحياة (المرحلة 2). مطلوب تكوين مخصص خسارة لخسارة الائتمان المتوقعة بالكامل مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف المبدئي.

إن خسائر الائتمان المتوقعة هي تقدير مرجح للقيمة الحالية لخسائر الائتمان. يتم قياسها على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمجموعة بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة الحصول عليها الناشئة عن ترجيح السيناريوهات الاقتصادية المستقبلية المتعددة، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي للأصل. تستخدم المجموعة نماذج إحصائية لحسابات خسائر الائتمان المتوقعة والمتغيرات الرئيسية المستخدمة في هذه الحسابات هي احتمالية التعثر في السداد، والخسارة في حالة التعثر في السداد؛ والتعرض عند التعثر والذي تم توضيحها في إيضاح رقم 3 حول القوائم المالية الموحدة.

يتم تقييم الجزء الكبير من موجودات المشروع للزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان وقياس خسائر الائتمان المتوقعة. وهذا يتطلب من الإدارة أن تلتقط جميع المعلومات التطلعية النوعية والكمية المعقولة والداعمة أثناء تقييم الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان، أو أثناء تقييم معايير الائتمان منخفاً القيمة فيما يتعلق بالتعرض للمخاطر. قد يتم إدراج حكم الإدارة أيضاً في تجاوز تدرج المراحل اليدوي وفقاً لسياسات المجموعة، عند الحاجة.

الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة

1. قد حصلنا على فهم للعملية التجارية لموجودات المشروع، وعملية إدارة مخاطر الائتمان، وسياسة انخفاض القيمة وخسائر الائتمان وعملية التقدير لتحديد مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشروع ومنهجية خسائر الائتمان المتوقعة.
2. لقد قمنا بتقييم وتصميم وتطبيق الضوابط الآلية و/أو اليدوية على:
 - اعتماد ودقة واكتمال مخصصات انخفاض القيمة وضوابط الحوكمة على مراقبة النماذج، من خلال اجتماعات الإدارة الرئيسية واللجان التي تشكل جزءاً من عملية الموافقة على مخصصات انخفاض قيمة موجودات المشاريع؛
 - مخرجات النماذج؛ و
 - الاعتراف بمخصصات انخفاض القيمة وقياسها.
3. على أساس العينة، اخترنا موجودات المشاريع وقمنا بتقييم الآتي:
 - تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان للمجموعة (المرحلة 2)، وتقييم التصنيف الائتماني المنخفض (المرحلة 3) وما إذا كان قد تم تحديد أحداث الانخفاض في القيمة ذات الصلة في الوقت المناسب وتصنيف موجودات المشروع إلى مراحل مختلفة وتحديد التعثر في السداد/ التعرض لمخاطر الانخفاض في القيمة بشكل فردي.
 - المعلومات التطلعية المضمنة في احتساب انخفاض القيمة من خلال تعيين متخصصين لدينا لتحديد السيناريوهات الاقتصادية المتعددة المختارة وتطبيق الترجيح ذي الصلة.
 - منهجية الحساب لتحديد ما إذا كانت تمثل لمتطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 30.
 - تعديلات النموذج اللاحق وتعديلات الإدارة (إن وجدت) من أجل تقييم مدى معقولية هذه التعديلات وتقييم العوامل النوعية التي أخذتها المجموعة في الاعتبار للاعتراف بأي تعديلات نموذج لاحق، في حالة وجود قيود على البيانات أو النموذج.

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

الأمر الرئيسية للمراجعة

يتم تنفيذ قياس مبالغ خسائر الائتمان المتوقعة لموجودات المشروع بواسطة نماذج خسائر الائتمان المتوقعة مع تدخل يدوي محدود، ومع ذلك، من المهم أن تكون النماذج (احتمالية التعثر في السداد، والخسارة في حالة التعثر في السداد؛ والتعرض للمخاطر عند التعثر وتعديلات الاقتصاد الكلي) سارية طوال فترة التقرير وتخضع لعملية للفحص من قبل خبير طرف ثالث مستقل.

تم اعتبار هذا أمر رئيسي للمراجعة وتم التركيز على هذا الأمر في المراجعة بسبب الأهمية النسبية لموجودات المشروع وتعقيد الأحكام والافتراضات والتقديرات المستخدمة في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

يرجى الرجوع إلى الإيضاح 3 في القوائم المالية الموحدة لسياسة المحاسبة لانخفاض قيمة الموجودات المالية، والإيضاح 26 للإفصاح عن انخفاض القيمة، والإيضاح 31 للإفصاح عن مخاطر الائتمان والعوامل الرئيسية والافتراضات التي تم أخذها في الاعتبار في تحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة

4. قمنا باختبار النماذج وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في عملية انخفاض قيمة الائتمان وتحققنا من سلامة البيانات المستخدمة كمدخلات لنماذج الانخفاض في القيمة.

5. أجرت المجموعة عملية تحقق خارجية لنموذج خسائر الائتمان المتوقعة ونماذج الخسارة في حالة التعثر في السداد بما في ذلك نموذج الاقتصاد الكلي خلال الفترة الحالية. لقد أخذنا في الاعتبار عملية التحقق الخارجي من النماذج وتأثيرها على نتائج تقدير انخفاض القيمة. أخيراً، قمنا بتحديث تقييمنا للمنهجية والإطار الذي صممته ونفذته المجموعة لمعرفة ما إذا كانت نتائج نماذج انخفاض القيمة وتخصيصات المرحلة تبدو معقولة وتعكس التوقعات التي تستخدمها المجموعة لتحديد الظروف الاقتصادية المستقبلية في تاريخ التقرير.

6. وحيثما اقتضى الأمر، قمنا باشتراك متخصصين لمساعدتنا في فحص حسابات النموذج، وتقييم المدخلات المرتبطة ببعضها وتقييم مدى معقولية الافتراضات المستخدمة في نموذج خسائر الائتمان المتوقعة، وبالتحديد المتغيرات الاقتصادية ككل والسيناريوهات الاقتصادية الكلية المتوقعة واحتمالية التراجعات والافتراضات المستخدمة في التعديلات اللاحقة على النموذج (إن وجدت).

7. لقد قمنا بتقييم مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة مقابل متطلبات معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

المعلومات الأخرى

الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. المعلومات الأخرى تتضمن المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للمجموعة، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات حولها. من المتوقع تزويدنا بالتقرير السنوي لعام 2025 للمجموعة بعد تاريخ تقرير مراجع الحسابات.

ولا يغطي رأينا في القوائم المالية الموحدة المعلومات الأخرى، ولن نبدي أي شكل من أشكال الاستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى، عند توفرها، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحزفة بشكل جوهري.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن تعهد المجموعة للعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي تحددها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية من مسؤولية الإدارة.

إن الإدارة مسؤولة أيضاً عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بشكل عادل طبقاً لمعايير المحاسبة المالية، ومسؤولة أيضاً عن نظام الرقابة الداخلية الضروري لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريف الجوهري الناتج عن غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية الموحدة، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح، بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لدى الإدارة أي بديل واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقرير المالي للمجموعة.

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص القوائم المالية الموحدة وتقرير مراجع الحسابات المستقل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

مسؤوليات مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل تخلو من التحريف الجوهرية، سواء بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير مراجع الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها طبقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للمراجعة ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عندما يكون موجوداً. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرياً إذا كان من المتوقع بدرجة معقولة أن تؤثر، كل منها على حدة أو في مجملها، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية الموحدة.

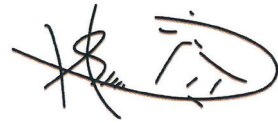
وكجزء من المراجعة طبقاً لمعايير مراجعة المؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس الحكم المهني ونلتزم بنزعة الشك المهني طوال المراجعة. وعليناً أيضاً:

- التعرف على مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية الموحدة وتقييمها، سواء بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهرياً ناتجة عن الغش تعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مغللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.

- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية فيما يتعلق بالمراجعة بغرض تصميم إجراءات مراجعة تتناسب مع الظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقويم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدتها الإدارة.
- التوصل إلى استنتاج بشأن مدى مناسبة استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة، وما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المجموعة على البقاء كمنشأة مستمرة استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. وإذا خلصنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية الموحدة، أو علينا أن نعدّل رأينا في حال عدم كفاية تلك الإفصاحات. وتستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن أحداثاً أو ظروفًا مستقبلية قد تتسبب في توقف المجموعة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
- تقويم العرض العام للقوائم المالية الموحدة وهيكلها ومحتواها، بما فيها الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق العرض العادل.

Deloitte.

ديلويت أند توش وشركاهم
محاسبون ومراجعون قانونيون



وليد بن محمد سحبي
محاسب قانوني
ترخيص رقم 378
مارس 2026
رمضان 1446 هـ



- التخطيط لمراجعة المجموعة وتنفيذها للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الوحدات التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي في القوائم المالية للمجموعة. ونحن مسؤولون عن توجيه أعمال المراجعة المنفذة لأغراض مراجعة المجموعة والإشراف عليها وفحصها. ونظّل وحدنا المسؤولين عن رأي المراجعة.

ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة أمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية تقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

كما نقوم بإطلاع المكلفين بالحوكمة ببيان يظهر امتثالنا لقواعد السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية، والتواصل معهم بخصوص جميع العلاقات وغيرها من المسائل التي يحتمل الاعتقاد أنها قد تؤثر تأثيراً معقولاً على استقلاليتنا وإجراءات الحماية ذات الصلة متى كان مناسباً.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة عند مراجعة القوائم المالية الموحدة للسنة الحالية، ومن ثم نعدّل هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونوضح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو ما لم نر، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بدرجة معقولة أن تفوق فوائد المطلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.

قائمة المركز المالي الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

الموجودات	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	إيفاج
النقد وما في حكمه	170,213	144,333	5
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	79,808	366,292	6
استثمارات في الحكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى	1,338,641	1,479,091	7
ذمم مرابحة مدينة	823,907	461,436	8
تمويل البيع الآجل	139,361	334,540	9
الإجارة المنتهية بالتمليك	330,577	241,065	10
ذمم الإستهناغ المدينة	8,215	8,717	11
استثمارات في منشآت زميلة	182,024	162,316	13
استثمار في ممتلكات عقارية	78,852	78,282	14
موجودات أخرى	33,964	37,152	15
	3,185,562	3,313,224	
موجودات محتفظ بها للبيع	64,049	311,429	36
مجموع الموجودات	3,249,611	3,624,653	
المطلوبات			
الحكوك المهددة	1,111,552	1,313,233	16
مطلوبات تمويل مرابحة سلعية	779,552	805,518	17
مستحقات ومطلوبات أخرى	75,967	30,381	18
التزامات متلفح الموظفين	4,500	5,190	19
المبالغ المستحقة لهندوق التضامن للمؤسسة	1,987	1,807	20
	1,973,558	2,156,129	
المطلوبات المرتبطة مباشرة بالموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	3,790	268,388	36
مجموع المطلوبات	1,977,348	2,424,517	
حقوق الأعداء			
رأس المال المدفوع	1,589,512	1,589,512	21
الخسائر المتراكمة	(398,231)	(432,517)	22
احتياطي القيمة العادلة	23,699	4,345	
الاحتياطي الاكتواري	11,308	10,927	
احتياطي تحوط التدفقات النقدية	(1,898)	(2,285)	
احتياطي آخر	7,673	3,507	
احتياطي تحويل عملات أجنبية	(332)	(18,544)	
حقوق الملكية العائدة إلى المساهمين في المؤسسة الأم	1,231,731	1,154,945	
حقوق الملكية غير المسيطرة	40,532	45,191	
مجموع حقوق الأعداء	1,272,263	1,200,136	
مجموع المطلوبات وحقوق الأعداء	3,249,611	3,624,653	
الارتباطات			33

قائمة الدخل الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

العمليات المستمرة	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	إيفاج
هامشي الربح			
دخل من ودائع مرابحة ووكالة سلعية	15,579	29,574	
دخل من استثمارات في الحكوك	46,420	40,613	7.1
دخل من موجودات تمويلية	81,099	81,874	12
دخل استثمارات في حقوق ملكية، هامشي الإيرادات الأخرى	19,135	20,803	13.2
	18,626	9,975	23
مجموع الدخل من العمليات المستمرة	180,859	182,839	
تكاليف التمويل	(83,577)	(94,444)	
هامشي الدخل من العمليات المستمرة	97,282	88,395	
المصاريف التشغيلية			
تكاليف الموظفين	(44,849)	(41,798)	
مهورفات إدارية أخرى	(13,156)	(11,835)	
الاستهلاك	(523)	(364)	
مجموع المصاريف التشغيلية	(58,528)	(53,997)	
هامشي الربح التشغيلي قبل محمل الانخفاض في القيمة من العمليات المستمرة	38,754	34,398	
محمل الانخفاض في القيمة	(13,220)	(10,122)	26
هامشي الربح للسنة من العمليات المستمرة	25,534	24,276	
إيرادات غير متوافقة مع أحكام الشريعة	180	619	20
مبالغ محولة لهندوق التضامن للمؤسسة	(180)	(619)	20
هامشي الربح للسنة قبل الضريبة من العمليات المستمرة	25,534	24,276	
ضريبة الدخل	(11)	(76)	
هامشي الربح للسنة بعد الضريبة من العمليات المستمرة	25,523	24,200	
العمليات المتوقفة			
هامشي الربح / (الخسارة) للسنة بعد الضريبة من العمليات المتوقفة	9,417	(700)	36
هامشي الربح للسنة	34,940	23,500	
العائدة إلى:			
حاملي الحصص في المؤسسة الأم	34,286	23,605	
حقوق الملكية غير المسيطرة	654	(105)	
	34,940	23,500	

قائمة الدخل الشامل الآخر الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	إيفاج	
23,500	34,940		حافلي الربح للسنة
الدخل الشامل الآخر:			
البنود التي لن يعاد تصنيفها إلى قائمة الدخل:			
11,326	381	19.3	خسائر اكتوارية من التزامات منافع الموظفين
البنود التي يمكن إعادة تصنيفها لاحقاً إلى قائمة الدخل:			
17,560	19,065		التغيرات في القيمة العادلة على الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
1,584	387		التغيرات في احتياطي التحوط للالتفقات النقدية
(860)	4,166		التغيرات في الاحتياطي الأخر
(719)	550		التغيرات في القيمة العادلة للعقارات
(6,888)	18,475		فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية الناتج عن تحويل عمليات أجنبية
10,677	42,643		
22,003	43,024		مجموع الدخل الشامل الآخر للسنة
العائدة إلى:			
23,278	42,500		حاملي الحصص في المؤسسة الأم
(1,275)	524		حقوق الملكية غير المسيطرة
45,503	77,964		مجموع الدخل الشامل للسنة
العائدة إلى:			
46,883	76,786		حاملي الحصص في المؤسسة الأم
(1,380)	1,178		حقوق الملكية غير المسيطرة



قائمة التغيرات في حقوق الأعضاء الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

الإجمالي	حقوق الملكية غير المسيطرة	حقوق الملكية العائدة إلى المساهمين في المؤسسة الأم	احتياطي تحويل عملات أجنبية	الاحتياطيات الأخرى	احتياطي تحوط التدفقات النقدية
1,153,398	47,295	1,106,103	(11,855)	3,633	(3,869)
23,500	(105)	23,605	-	-	-
22,003	(1,275)	23,278	(6,689)	(126)	1,584
45,503	(1,380)	46,883	(6,689)	(126)	1,584
1,959	-	1,959	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
(724)	(724)	-	-	-	-
1,200,136	45,191	1,154,945	(18,544)	3,507	(2,285)
34,940	654	34,286	-	-	-
43,024	524	42,500	18,212	4,166	387
77,964	1,178	76,786	18,212	4,166	387
-	-	-	-	-	-
(4,412)	(4,412)	-	-	-	-
(1,425)	(1,425)	-	-	-	-
1,272,263	40,532	1,231,731	(332)	7,673	(1,898)

الخسائر الاكتوارية	احتياطي القيمة العادلة	هامشي الربح	الخسائر المتراكمة	رأس المال المدفوع	الرصيد في 1 يناير 2024
(399)	(12,838)	-	(456,122)	1,587,553	
-	-	23,605	-	-	هامشي الربح/(الخسارة) للسنة
11,326	17,183	-	-	-	الدخل الشامل الأخر
11,326	17,183	23,605	-	-	مجموع الدخل الشامل
-	-	-	-	1,959	زيادة في رأس المال المدفوع
-	-	(23,605)	23,605	-	المحول إلى الخسائر المتراكمة
-	-	-	-	-	(استبعاد شركة تابعة (إيضاح 36
-	-	-	-	-	توزيع نقدي
10,927	4,345	-	(432,517)	1,589,512	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2024
-	-	34,286	-	-	هامشي الربح للسنة
381	19,354	-	-	-	الدخل الشامل الأخر
381	19,354	34,286	-	-	مجموع الدخل الشامل
-	-	(34,286)	34,286	-	المحول إلى الخسائر المتراكمة
-	-	-	-	-	(استبعاد شركات تابعة (إيضاح 36
-	-	-	-	-	توزيع نقدي
11,308	23,699	-	(398,231)	1,589,512	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2025

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	ايضاح	
الأنشطة التشغيلية			
			الربح قبل الضريبة للسنة
24,276	25,534		الربح قبل الضريبة - العمليات المتوقعة
108	12,834		تعديلات على:
			الإيرادات العائدة إلى حقوق الملكية غير المسيطرة
105	(654)		استهلاك وإطفاء
27,013	40,734		محمل لانخفاض القيمة للموجودات المالية
17,992	20,937	26	تكاليف التمويل
94,444	83,577		مخصص التزامات منافع الموظفين
5,279	4,348	19	ربح / خسارة من استبعاد عمليات متوقعة
1,540	(5,275)		الحصة في الربح من استثمار في شركات زميلة
(21,142)	(22,885)		الربح من التحوط الاسلامي والمشتقات المالية بعد خصم خسائر العملات
(2,290)	(4,468)		
147,325	154,682		
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
			ودائع مرابحة سلعية ووكالة
(341,229)	286,483		استثمارات في الحكومة والأسهم والأوراق المالية الأخرى
101,743	151,750		ذمم مرابحة مدينة
(71,831)	(371,104)		تمويل البيع الأجل
(44,541)	147,917		الإجارة المنتهية بالتمليك
(39,949)	(134,260)		ذمم الإستهناج المدينة
3,132	513		استثمارات في منشآت زميلة
(7,805)	(9,918)		موجودات أخرى
(62,919)	51,142		مستحقات ومطلوبات أخرى
44,656	394,075		المبالغ المستحقة لهندوق التخامن للمؤسسة
618	180		
			النقد من الأنشطة التشغيلية
(270,800)	671,460		تكاليف تمويل مدفوعة
(85,890)	(79,003)		التزامات منافع موظفين مدفوعة
(4,452)	(4,657)		فريبة مدفوعة
(1,752)	(3,481)		
			حافى النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
(362,894)	584,319		

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	ايضاح	
الأنشطة التمويلية			
			استثمار في عقارات
1,180	(281)		توزيعات أرباح مستلمة من شركات زميلة
-	6,340		تدفقات نقدية خارجة من استبعاد عمليات متوقفة
1,417	(385,769)		
			حافى النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة الاستثمارية
2,597	(379,710)		
الأنشطة التمويلية			
			متحولات من الحكومة المهدرة
500,000	500,000		سداد الحكومة المهدرة
(998)	(700,896)		عائدات تمويل المرابحة السلعية
415,699	426,847		سداد تمويل المرابحة السلعية
(597,479)	(485,267)		المساهمة في رأس المال
1,959	-		حقوق الملكية غير المسيطرة
(2,104)	(247)		
			حافى النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التمويلية
317,077	(259,563)		
حافى الانخفاض في النقد وما في حكمه			
(43,220)	(54,954)		النقد وما في حكمه في بداية السنة
257,040	207,131		احتياطي تحويل عملات أجنبية
(6,689)	18,212		
			النقد وما في حكمه في نهاية السنة
207,131	170,389	5	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

1. التأسيس والأنشطة

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ("المؤسسة"، "المؤسسة الأم") هي مؤسسة دولية متخصصة أُسست بموجب اتفاقية التأسيس (الاتفاقية) التي وقعها وحدق عليها أعضاؤها. وقد بدأت المؤسسة الأم أعمالها عقب الاجتماع الافتتاحي للجمعية العمومية المنعقد في 6 ربيع الثاني 1421هـ الموافق 8 يوليو 2000.

وفقاً للاتفاقية، تهدف المؤسسة الأم، طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، إلى تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان الأعضاء بواسطة تشجيع إنشاء وتوسيع وتحديث المنشآت الخاصة المنتجة للسلع والخدمات بطريقة مكتملة لأنشطة البنك الإسلامي للتنمية ("البنك").

ولا تخضع المؤسسة الأم، بوصفها مؤسسة مالية متعددة الأطراف، لرقابة أي سلطة تنظيمية خارجية. وهي تظلم بأعمالها وفقاً للاتفاقية والقواعد واللوائح الداخلية المعتمدة.

وتباشر المؤسسة الأم أنشطتها التجارية من مقرها الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية.

تعد الأنشطة الرئيسية للمؤسسة الأم ومنشأتها التابعة (مجتمعة باسم "المجموعة") مجموعة واسعة من الخدمات المالية، بما في ذلك البيع بالتجزئة والخدمات البنكية الاستثمارية والخدمات البنكية الخاصة والتطوير العقاري.

2. أساس الأعداد

أعدت هذه القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقواعد ومبادئ الشريعة على النحو الذي حدده الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وفيما يخص المسائل التي لم تتناولها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تسترشد المؤسسة بتوجيهات المعايير الدولية للتقرير المالي ذات الصلة الصادرة أو المعتمدة من مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسير ذي الصلة الصادر عن لجنة تفسير التقارير المالية الدولية التابع للمجلس، بشرط ألا تتعارض معايير المحاسبة الدولية مع قواعد ومبادئ الشريعة كما حددها الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

تشتمل القوائم المالية الموحدة للمجموعة على القوائم المالية للمؤسسة والمنشآت التابعة التالية (مجتمعة باسم "المجموعة") التي تمارس فيها المؤسسة الأم السيطرة، وبالتالي تم دمجها في هذه القوائم المالية الموحدة على أساس تفصيلي من خلال الجمع بين عناصر مماثلة من موجودات ومطلوبات ودخل ومصاريف المؤسسة ومنشأتها التابعة، باستثناء الحالات التي يتم فيها تصنيف المنشأة التابعة على أنها محتفظ بها للبيع.

قائمة التغيرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

31 ديسمبر 2024	حصة المصارف	مافي الاستعدادات/ المستحقات	إضافات	1 يناير 2024	مافي الموجودات المدارة نيابة عن مؤسسة مالية
-	-	(102,000)	102,000	-	
-	-	(102,000)	102,000	-	الإجمالي
31 ديسمبر 2025	حصة المصارف	مافي الاستعدادات/ المستحقات	إضافات	1 يناير 2025	مافي الموجودات المدارة نيابة عن مؤسسة مالية
69,000	-	68,200	137,200	-	
69,000	-	68,200	137,200	-	الإجمالي

لدى المجموعة ترتيبات قائمة على الوكالة مع مؤسسة مالية حيث تقدم خدمات إدارة الاستثمار للمؤسسة المالية وتعمل كوكيل لها. لا تتعرض المجموعة لأي مخاطر عوائد متغيرة على استثمار هذه الأموال وبالتالي فهي لا تسيطر على هذه الأموال. لذلك، لا تعترف المجموعة بهذه الأموال في قائمة مركزها المالي الموحدة. خلال العام، ربحت الشركة مبلغ 81,018 دولار أمريكي (2024: 314,917 دولار أمريكي) كأجر للوكيل. يتم الاتفاق على المكافأة من خلال الاتفاقية الإطارية بين المجموعة والمؤسسة المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

اسم المنشأة	بلد التأسيس	طبيعة الأعمال	نسبة الملكية الفعلية %
			2024
			2025
شركة أذربيجان للإجارة (إيفاج 36)	أذربيجان	التأجير	100
شركة إدارة أموال "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" المحدودة	ماليزيا	إدارة الأموال	100
صندوق نمو البنوك الإسلامية	ماليزيا	صندوق الأسهم الخاصة	100
شركة المؤسسة الإسلامية المالية لتنمية القطاع الخاص للدخل الثابت المحدودة	ماليزيا	إدارة الأموال	100
صندوق استثمار الوحدات للمؤسسة الإسلامية المالية لتنمية القطاع الخاص (ليوان)	ماليزيا	إدارة الأموال	66.6
طية للإجارة	أوزبكستان	التأجير	100
شركة تمويل أفريقيا القابضة	السنگال	البنوك	100
شركة إدارة الإجارة	المملكة العربية السعودية	التأجير	100
شركة تفضيل المتحدة المحدودة (مجموعة كاييتاس سابقاً)	المملكة العربية السعودية	الاستشارات	100
بنك غينيا الإسلامي (إيفاج 36)	غينيا	البنوك	68.4
عمر للإجارة ذ.م.م	طاجيكستان	التأجير	67
المجموعة الموريتانية	موريتانيا	العقارات	53
شركة إيوان الفريدة للإسكان	المملكة العربية السعودية	العقارات	50
طه علم اس دي إن بي اتش دي (إيفاج 36)	ماليزيا	خدمات الحج والعمرة	50

تشمل شركة إدارة أصول "المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص" المحدودة صندوق استثمار الوحدات للمؤسسة والذي تم تعيين بي دبليو سي محففي له. ستتم تصفية صندوق استثمار الوحدات على مرحلتين، المرحلة الأولى هي تحويل الأصول إلى نقد، والمرحلة الثانية هي حل الصندوق بالكامل.

يتم إعداد القوائم المالية للشركات التابعة لنفس الفترة المالية للمؤسسة الام باستخدام سياسات محاسبية مماثلة. يتم إلغاء جميع الأرصدة والمعاملات والدخل والمصاريف والأرباح والخسائر داخل المجموعة بالكامل عند التوحيد. يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل اعتباراً من تاريخ انتقال السيطرة إلى المؤسسة وتستمر في التوحيد حتى تاريخ توقف السيطرة أو تصنيف الشركة التابعة على أنها محتفظ بها للبيعم، حيث في هذه الحالة يتم حذف الموجودات والمطلوبات على التوالي وعرضها كموجودات ومطلوبات محتفظ بها للبيعم كبنء واحد في قائمة المركز المالي. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المؤسسة جميع المخاطر والمزايا العرضية المتعلقة بملكية الأعمال، مع استيفاء الشرطين التاليين حسب الأصول: أ) تتعرض بشكل مباشر لعوائد متغيرة ولديها حقوق لعوائد متغيرة (سلبية وإيجابية، على التوالي) من مشاركتها في مثل هذه الأعمال؛ و ب) أن يكون لديها القدرة على التأثير على تلك العوائد من خلال قدرتها على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة وذلك للحصول على المنفعة من أنشطتها.

تم تسجيل حقوق الملكية غير المسيطرة في صافي موجودات المنشأة التابعة كعنصر منفصل في حقوق أعضاء المجموعة. في قائمة الدخل الموحدة، يتم إدراج حقوق الملكية غير المسيطرة في صافي الدخل، وتظهر بشكل منفصل عن تلك الخاصة بالمساهمين.

تتكون حصة حقوق الملكية غير المسيطرة من مبلغ تلك الحصص في تاريخ تجميع الأعمال الأصلي وحصة حقوق الملكية غير المسيطرة في التغييرات في حقوق الأعضاء منذ تاريخ التجميع. يتم تخصيص الخسائر التي تنطبق على حقوق الملكية غير المسيطرة التي تفوق على حقوق الملكية غير المسيطرة في حقوق ملكية منشأة تابعة على حصص المجموعة باستثناء إلى الحد الذي يكون لدى حقوق الملكية غير المسيطرة التزاماً ملزماً وهي قادرة على إجراء استثمار إضافي لتغطية الخسائر.

تتم إدارة المعاملات ذات حقوق الملكية غير المسيطرة بنفس طريقة المعاملات مع الجهات الخارجية. يؤدي بيع المشاركات إلى حقوق الملكية غير المسيطرة إلى ربح أو خسارة معترف بها في قائمة الدخل الموحدة. يتم حساب التغييرات في حصة ملكية في منشأة تابعة لا تؤدي إلى فقدان السيطرة على أنها معاملة حقوق ملكية.

ويتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات. وكذلك تتطلب من الإدارة عمل اجتهادات أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمؤسسة. ويحتوي إيضاح 4 على المجالات التي تنطوي على درجة أعلى من الحكم أو التعقيد، أو المجالات التي تكون فيها الافتراضات والتقديرات مهمة للقوائم المالية الموحدة.

يتم إعداد القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، فيما عدا البنود التالية في قائمة المركز المالي الموحدة:

- استثمارات في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية.
- استثمارات أخرى المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- معدل الربح وعقود مقايضة ومبادلة بالعملات مقاسة بالقيمة العادلة.
- الاستثمارات في الحكوك المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
- خطة منافع نهاية الخدمة للموظفين التي يتم قياسها باستخدام حساب القيمة الحالية الاكتوارية بناء على طريقة وحدة الائتمان المخططة.

تُعرض هذه القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي وهو أيضًا العملة الوظيفية للمجموعة.

فيما يلي ملخص لأهم السياسات المحاسبية للمجموعة:

المعاملات والأرصدة

يتم تحويل المعاملات النقدية وغير النقدية المقومة بالعملة الأجنبية أو تلك التي تتطلب سداداً بعملة أجنبية إلى الدولار الأمريكي، على أساس أسعار الصرف الفوري في تاريخ إجراء المعاملة. ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير. ويتم قيد فروقات أسعار صرف العملات الأجنبية الناتجة عن إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المقومة بالعملات الأجنبية في قائمة الدخل الموحدة كأرباح / خسائر تحويل عملة أجنبية.

يتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات غير النقدية المقومة بالعملات الأجنبية التي تقاس بالقيمة العادلة (بما فيها الاستثمار في الأسهم) إلى الوحدة الحسابية بسعر الصرف الفوري بتاريخ تحديد القيمة العادلة. ويتم قيد فروقات العملة الأجنبية الناتجة عن تحويل هذه الاستثمارات في قائمة الدخل الشامل الآخر.

تحوّل المعاملات التي تتم بعملة أجنبية إلى العملة الوظيفية بأسعار التحويل السائدة في تاريخ إجراء المعاملة. تدرج المكاسب والخسائر الناتجة عن تسديد تلك المعاملات وتحويلها بأسعار الصرف السائدة في نهاية الفترة للموجودات والمطلوبات المالية المقومة بعملة أجنبية في قائمة الدخل الموحدة. يتم تضمين فروقات التحويل على العناصر غير

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

النقدية التي يتم تنفيذها في قيمتها العادلة، مثل بعض الاستثمارات التي يتم تنفيذها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات.

يتم تحويل النتائج والمركز المالي لجميع منشآت المجموعة التي لها عملة وظيفية مختلفة عن عملة العرض إلى عملة العرض على النحو التالي:

- تُحوّل الموجودات والمطلوبات لكل قائمة مركز مالي بسعر الإقفال في تاريخ قائمة المركز المالي.
- يتم تحويل الإيرادات والمصاريف لكل قائمة دخل بمتوسط أسعار الصرف (إلا إذا كان متوسط السعر لا يمثل تقريباً معقولاً للتأثير المتراكم لأسعار الصرف السائدة في تواريخ المعاملات، وفي هذه الحالة يتم تحويل الإيرادات والمصاريف بأسعار في تواريخ المعاملات).
- يتم الاعتراف بجميع فروق أسعار الصرف الناشئة في الدخل الشامل الآخر ويتم تجميعها في احتياطي تحويل العملات الأجنبية.

وعند التوحيد، تؤخذ فروق الصرف الناشئة عن ترجمة صافي الاستثمار في العمليات الأجنبية، والتمويل وغيره من أدوات العملة المعينة كتحوطات لهذه الاستثمارات، إلى الدخل الشامل الآخر، خسائر التحويل الناشئة في حالة التخفيض الشديد أو الاستهلاك (بخلاف الفروقات المؤقتة) لعملة صافي الاستثمار في عملية أجنبية عندما يتم ترجمة الأخير بسعر الصرف الفوري في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، يتم الاعتراف بها في البداية كمحروف في قائمة الدخل الشامل الآخر مقابل أي رصيد دائم على المكون المنفصل من حقوق الأعضاء وأي مبلغ متبقي يعترف به كخسارة في قائمة الدخل الموحدة. عندما يتم استبعاد عملية أجنبية أو بيعها جزئياً، يتم الاعتراف بفروقات الصرف التي تم تسجيلها في حقوق الملكية في قائمة الدخل الموحدة كجزء من الربح أو الخسارة المعروضة للبيع.

يتم التعامل مع الشهرة وتعديلات القيمة العادلة الناشئة عن استحواذ منشأة أجنبية كموجودات ومطلوبات للمنشأة الأجنبية وتتم تحويلها وفقاً لسعر الإقفال.

3. ملخص للسياسات المحاسبية الهامة

النقد وما في حكمه

يتكون النقد وما في حكمه من النقد في الصندوق وأرصدة البنوك وودائع المراهبة السلعية وودائع الوكالة من خلال البنوك والتي تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ الإيداع والتي تخضع لمخاطر غير جوهرية للتغيرات في قيمتها العادلة. يتم إدراج النقد وما في حكمه بالتكلفة المطفأة ناقصاً مخصص خسائر الائتمان في قائمة المركز المالي.

ودائع مراهبة سلعية ووكالة

تتم وداائع المراهبة السلعية من خلال مؤسسات مالية ويتم استخدامها في شراء وبيع سلع بمعدل ربح ثابت. إن شراء وبيع السلع مقيد بشروط الاتفاق بين المجموعة والمؤسسات المالية الأخرى. يتم تسجيل وداائع السلع في البداية بالتكلفة بما في ذلك رسوم الاقتناء المرتبطة بالودائع، ومن ثم يتم قياسها بالتكلفة المطفأة مطروحاً منها مخصص خسائر الائتمان.

ودائع الوكالة هي اتفاقية يعين بموجبها طرفٌ ("الموكل") وكيل استثمار ("الوكيل") لاستثمار أموال الموكل ("رأس المال الوكالة") على أساس عقد وكالة ("الوكالة") مقابل مبلغ محدد. قد تكون رسوم الوكالة مبلغاً إجماليًا أو نسبة ثابتة من رأس المال الوكالة. يقرر الوكيل الاستثمارات التي تُنفذ من رأس المال الوكالة، وفقاً لشروط اتفاقية الوكالة. غير أن الوكيل سيتحمل أي خسارة ناتجة عن خطأ أو إهمال أو خرق لأي من شروط اتفاقيات الوكالة.

موجودات المشاريع

تشتمل موجودات المشاريع على المراهبة وموجودات الاستصناع والبيع بالتقسيط والإجارة المنتهية بالتمليك.

ذمم مراهبة مدينة

ذمم المراهبة المدينة هي اتفاقيات تبيع المجموعة بموجبها للعميل، على أساس التكلفة زائد الربح، سلعة أو أصل تشتريه المؤسسة وتحوزه بناء على وعد العميل بالشراء.

تمويل البيع الأجل

تمويل البيع الأجل هو اتفاقية بيع، يكون الدفع فيها على أقساط خلال مدة متفق عليها مسبقاً. ويشمل سعر البيع التكلفة مضافاً إليه هامش ربح متفق عليه، ولا يشترط الإفصاح عن التكلفة الفعلية.

الإجارة المنتهية بالتمليك

تشتمل على أصول تشتريها المجموعة إما بصفة فردية أو بالاشتراك مع كيانات أخرى، وتؤجر لجهات مستفيدة لاستخدامها في إطار اتفاقيات إجارة تنتهي بالتمليك بحيث تُنقل ملكية الأصول المؤجرة للجهات المستفيدة في نهاية فترة التأجير بعد سداد جميع الدفعات بموجب الاتفاقية. قد يتم نقل ملكية الموجودات من خلال نقل السيطرة (التي تنطوي على مخاطر ومزايا عرضية لملكية هذه الموجودات) بموجب نموذج عقد منفصل على النحو التالي:

- عقد البيع: بعد انتهاء مدة الإجارة؛ أو
- عقد الهبة: بعد انتهاء مدة البيع؛ أو
- عقد بيع الملكية النسبية خلال مدة الإجارة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

موجودات استئناء

الإستئناء هو اتفاق بين المجموعة وعميل، تبيع المؤسسة بموجبه للعميل أحد الأصول مصلحاً أو مُقْتَنَى من قبل المشتري نيابة عن المجموعة وفقاً لمواصفات وبسعر متفق عليهما. وبعد انتهاء المشروع، يُنقل أصل الإستئناء لحساب ذمم الإستئناء المدينة.

تجميع الأعمال

تتم المحاسبة عن الاستحواذ على الأعمال باستخدام طريقة الاستحواذ. يتم قياس المقابل المُحوّل في تجميع الأعمال بالقيمة العادلة، والتي يتم حسابها بمجموع القيم العادلة للموجودات التي نقلتها المجموعة في تاريخ الاستحواذ، والمطلوبات التي تحملتها المجموعة تجاه المالكين السابقين للشركة المستحوذ عليها، وحصّة الأسهم التي أصدرتها المجموعة مقابل السيطرة على الشركة المستحوذ عليها. يتم الاعتراف بتكاليف الاستحواذ في قائمة الدخل عند تكبدها.

في تاريخ الاستحواذ، يتم الاعتراف بالموجودات القابلة للتحديد المستحوذ عيها والمطلوبات التي تم تحملها بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ، باستثناء ما يلي:

- يتم الاعتراف بموجودات أو مطلوبات الضريبة المؤجلة والموجودات أو المطلوبات المتعلقة بترتيبات منافع الموظفين وقياسها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 12 "خراب الدخل" ومعيار المحاسبة الدولي 19 "منافع الموظفين" على التوالي.
- يتم قياس المطلوبات أو أدوات حقوق الملكية المتعلقة بترتيبات الدفع القائمة على الأسهم للشركة المستحوذ عليها أو ترتيبات الدفع القائمة على الأسهم للمجموعة المبرمة لاستبدال ترتيبات الدفع القائمة على الأسهم للشركة المستحوذ عليها وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 2 "الدفع القائم على الأسهم" في تاريخ الاستحواذ (انظر أدناه).
- يتم قياس المطلوبات (أو مجموعات الاستبعاد) المصنفة على أنها معروضة للبيع وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي 5 "الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة" وفقاً لهذا المعيار.

تم قياس الشهرة على أنها الزيادة في مجموع المقابل المحول وقيمة أي حصص غير سيطرة في الشركة المستحوذة عليها والقيمة العادلة لحصّة الملكية التي كانت تملكها الشركة المستحوذة سابقاً في الشركة المستحوذ عليها (إن وجدت) على صافي مبالغ الموجودات المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة التي يمكن تحديدها في تاريخ الاستحواذ. إذا، بعد التقييم، تجاوز صافي مبالغ الموجودات المستحوذ عليها والمطلوبات المفترضة التي يمكن تحديدها مجموع المقابل المحول ومبلغ أي حقوق ملكية غير مسيطرة في الشركة المستحوذ عليها والقيمة العادلة لحصّة التي كانت تملكها الشركة المستحوذة سابقاً في الشركة المستحوذ عليها (إن وجدت)، يتم الاعتراف بالزيادة مباشرة في قائمة الدخل كمكسب شراء بسعر تفضيلي.

عندما يتضمّن المقابل المحوّل من قبل المجموعة في تجميع أعمال ترتيب مقابل مشروط، يتم قياس المقابل المشروط بقيمته العادلة في تاريخ الاستحواذ، ويُدرج كجزء من المقابل المحوّل في تجميع الأعمال. يتم تعديل التغييرات في القيمة العادلة للمقابل المشروط، والتي تُعتبر تعديلات فترة القياس، بأثر رجعي، مع التعديلات المقابلة على الشهرة. إن تعديلات فترة القياس هي تعديلات تنشأ عن معلومات إضافية تم الحصول عليها خلال "فترة القياس" (التي لا يمكن أن تتجاوز عامًا واحداً من تاريخ الاستحواذ) حول الحقائق والظروف التي كانت قائمة في تاريخ الاستحواذ.

يعتمد احتساب التغييرات في القيمة العادلة للمقابل المحتمل، والتي لا تعتبر تعديلات فترة القياس، على كيفية تصنيف المقابل المحتمل. أما المقابل المحتمل المصنّف كحقوق ملكية والذي لا يتم إعادة قياسه في تواريخ تقرير لاحقة ويتم تسويته لاحقاً بحاسب عنه ضمن حقوق الملكية. أما المقابل المحتمل الآخر، يعاد قياسه بالقيمة العادلة في تواريخ تقرير لاحقة مع الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل.

إذا تحققت عمليات تجميع الأعمال على مراحل، فإنه يتم إعادة قياس الحصص التي استحوذت عليها المجموعة سابقاً بالقيمة العادلة بتاريخ الاستحواذ، ويتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر، إن وجدت، في قائمة الدخل. يُعاد تصنيف المبالغ الناشئة عن حصص في الشركة المستحوذ عليها قبل تاريخ الاستحواذ، والتي سبق الاعتراف بها ضمن الدخل الشامل الآخر، إلى قائمة الدخل، حيثما تكون هذه المعاملة مناسبة في حال استبعاد تلك الحصة.

إذا لم تكتمل المحاسبة الأولية لتجميع الأعمال بنهاية فترة التقرير التي حدث فيها التجميع، تقوم المجموعة بالإفصاح عن مبالغ مؤقتة للبنود التي لم تكتمل محاسبتها. وتُعدّل هذه المبالغ المؤقتة خلال فترة القياس (انظر أعلاه)، أو يُعترف بموجودات أو مطلوبات التزامات إضافية، لتعكس المعلومات الجديدة التي تم الحصول عليها حول الحقائق والظروف التي كانت قائمة في تاريخ الاستحواذ، والتي لو كانت معروفة، لكانت ستؤثر على المبالغ المعترف بها في ذلك التاريخ.

الاستثمارات

يتم تصنيف استثمارات المجموعة على النحو التالي:

1) المنشآت التابعة

تصنف أي منشأة على أنها تابعة للمجموعة إذا تمكنت المجموعة من ممارسة حق السيطرة عليها. تتحكم المجموعة في أصل أو نشاط تجاري عندما يكون لديها جميع المخاطر والمزايا العرضية المتعلقة بملكية هذا الأصل أو النشاط التجاري، مع استيفاء الشرطين التاليين حسب الأصول:

أ) تتعرض بشكل مباشر لعوائد متغيرة، أو لديها حقوق لعوائد متغيرة (سلبية أو إيجابية، على التوالي) من مشاركتها في مثل هذه الأصول أو الأعمال؛ و

ب) لديها القدرة على التأثير على تلك العائدات من خلال سلطتها على الأصول أو الأعمال.

2) المنشآت الزميلة

تصنف أي منشأة على أنها زميلة للمجموعة إذا تمكنت المجموعة من ممارسة نفوذ واسع عليها. ويفترض توفر النفوذ الواسع إذا استحوذت المجموعة استحواداً مباشراً أو غير مباشر بواسطة المنشآت التابعة لها، على 20 في المائة أو أكثر من حقوق التصويت في المنشأة ما لم ينص على غير ذلك صراحة. وبخلاف ذلك، قد يتوفر للمجموعة نفوذ واسع بواسطة التعاقد مع الأعضاء الآخرين في المنشأة أو مع المنشأة نفسها بغض النظر عن مستوى مساهمة المجموعة في رأسمال المنشأة. ويتم احتساب الاستثمارات في المنشآت الزميلة بطريقة حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها مبدئياً بالتكلفة (بما في ذلك تكلفة المعاملات المتعلقة مباشرة بالاستحواذ على الاستثمار في منشأة زميلة). ويشتمل استثمار المجموعة في منشآت زميلة الشهرة (بالصافي بعد خصم أي خسارة متراكمة للانخفاض في القيمة) يتم تحديدها عند الاستحواذ.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

(3) استثمارات في حقوق ملكية أخرى

تصنف المنشآت الأخرى التي لا تملك فيها المجموعة نفوذا كبيرا أو سيطرة مهمة بأنها استثمارات في حقوق ملكية أخرى. الهدف من الاستثمار في حقوق الملكية هو الاحتفاظ بها لفترة طويلة، ويمكن بيعها بغرض سد احتياجات السيولة، أو التغيرات في أسعار السوق، أو ضمن إطار أنشطة المجموعة التتموية. وبناءً على ذلك، فقد اختارت المجموعة أن تصنف جميع استثماراتها في حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

استثمارات مدرجة مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم قياس هذه الاستثمارات، بدايةً وفي وقت لاحق، بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بأي أرباح أو خسائر غير محققة ناتجة عن التغيير في قيمتها العادلة مباشرةً في احتياطي القيمة العادلة تحت الدخل الشامل الآخر حتى يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمار أو اعتباره منخفض القيمة، وفي هذه الحالة فإن الأرباح أو الخسائر المتراكمة التي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر، يتم الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة.

استثمارات غير مدرجة في حقوق الملكية والصناديق المقاسة بالقيمة العادلة

من خلال الدخل الشامل الآخر

يتم تحديد الاستثمارات في حقوق الملكية غير المدرجة المحملة بالقيمة العادلة بواسطة مقيمين مستقلين. يتم الإفصاح عن أرباح / خسائر القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر. وإذا توفر دليل موضوعي على تكبد خسارة انخفاض القيمة، فيتم قياس مبلغ الانخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للاستثمار والقيمة القابلة للاسترداد المتوقعة. خسائر انخفاض القيمة المعترف بها في قائمة الدخل الموحدة يتم عكسها من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر. بعد التصنيف الأولي، لا تقوم المجموعة بإعادة تصنيف الاستثمارات في سندات حقوق الملكية، من أو إلى فئة القيمة العادلة من خلال قائمة التغيرات في الدخل الشامل الآخر.

يتم تقييم جميع الاستثمارات الأخرى (باستثناء الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة) لتحديد انخفاض القيمة وفقاً لنهج الانخفاض في القيمة.

(4) استثمارات في الحوك

الحوك هي مستندات متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات غير ملموسة أو منافع أو خدمات أو موجودات مشروع معين، مقاسة بالتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

الاستثمارات في الحوك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

الاستثمارات في الحوك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

• يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يتم تحقيق هدفه من خلال جمع التدفقات النقدية المتوقعة وبيع الاستثمارات؛ و

• يمثل الاستثمار أداة دين غير نقدية أو أداة استثمار أخرى لها عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

الاستثمارات في الحوك المدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس أدوات الاستثمار بالتكلفة المطفأة إذا استوفت الشرطين التاليين:

• يتم الاحتفاظ بالاستثمار ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بهذه الاستثمارات من أجل جمع التدفقات النقدية المتوقعة حتى استحقاق الأداة ؛ و

• يمثل الاستثمار إما أداة من نوع الدين أو أداة استثمار أخرى ذات عائد فعال يمكن تحديده بشكل معقول.

يتم قياس هذه الاستثمارات باستخدام طريقة الربح الفعلي عند الاعتراف المبدئي مطروحةً منها مدفوعات رأس المال / الاسترداد ناقصةً أي تخفيض لانخفاض القيمة.

يتم تصنيف أي أدوات استثمار أخرى غير مصنفة حسب التكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة.

عند الاعتراف المبدئي، تقوم المجموعة باختيار غير قابل للنقض لتصنيف بعض أدوات حقوق الملكية التي لم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة لتصنيفها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

نموذج الأعمال: يعكس نموذج الأعمال الطريقة التي تدير بها المجموعة الموجودات لتوليد التدفقات النقدية. أي ما إذا كان هدف المجموعة يتمثل حصراً في تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أم تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناشئة عن بيع الموجودات. في حال عدم انطباق أي من الخيارين (كأن تكون الموجودات المالية محتفظ بها لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "آخر" ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. تشمل العوامل التي تضعها المجموعة في الاعتبار عند تحديد نموذج الأعمال لمجموعة من الموجودات الخبرة السابقة حول كيفية جمع التدفقات النقدية لهذه الموجودات، وكيفية تقييم أداء الموجودات وإبلاغ موظفي الإدارة الرئيسيين بها، وكيفية تقييم المخاطر وإدارتها وكيفية تعويض المديرين.

الانخفاض في قيمة الاستثمارات المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل

الشامل الآخر

تقوم المجموعة بممارسة الاجتهاد في تاريخ كل تقرير مالي لتحديد انخفاض القيمة في الموجودات المالية بما في ذلك الاستثمارات في حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. ويشمل ذلك تحديد الانخفاض سواء كان جوهرياً أم دائماً في القيمة العادلة لاستثمارات حقوق الملكية دون التكلفة. إن تحديد ما هو "جوهري" أو "دائم" يتطلب اجتهاداً. ولعمل هذا الاجتهاد، تقوم المجموعة، من بين عوامل أخرى، بتقييم التذبذب العادي لأسعار الأسهم، بالإضافة إلى أن المجموعة تعتبر الانخفاض في القيمة مناسباً عندما يكون هناك دليل على انحدار الوضع المالي للشركة المستثمر بها، والصناعة وأداء القطاع، والتغيرات التكنولوجية، والتدفقات النقدية من العمليات والتمويل.

وتعتبر المجموعة بأن الانخفاض بنسبة 30% أو أكثر مقياس معقول للانخفاض الجوهري دون مستوى التكلفة، بغض النظر عن مدة الانخفاض. يمثل الانخفاض الدائم الانخفاض دون التكلفة الذي يستمر لسنة واحدة أو أكثر بصراف النظر عن المبلغ.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

الانخفاض في قيمة الشهرة

تم توزيع الشهرة التي تم الحصول عليها من خلال تجميع الأعمال على وحدات توليد النقد في الكيانات المستحوذ عليها لأغراض اختيار انخفاض القيمة. تقوم المجموعة باختبار ما إذا كانت الشهرة قد تعرضت لأي انخفاض في القيمة وفقاً للسياسة المحاسبية لانخفاض القيمة.

انخفاض قيمة الموجودات المالية غير أدوات حقوق الملكية

تطبق المؤسسة نهج خسارة الائتمان على الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، ولتقييم مستوى مخاطر الائتمان، يتم تقسيم الموجودات المالية إلى (3) فئات:

(1) المرحلة 1 - عدم وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

(2) المرحلة 2 - وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان.

(3) المرحلة 3 - الموجودات المالية ذات المستوى الائتماني المنخفض.

يعتمد التوزيع لكل فئة على درجة التدني في الجودة الائتمانية للأصل المالي. في تاريخ كل تقرير، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. تقوم المجموعة بمراقبة كافة الموجودات المالية وعقود الضمانات المالية التي تخضع لمتطلبات انخفاض القيمة لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان، فستقوم المجموعة بقياس مخصص الخسارة على أساس مدى الحياة بدلاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً.

عند تقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان على أداة مالية قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي، تقارن المجموعة مخاطر التعثر في السداد التي تحدث للأداة المالية في تاريخ التقرير بناءً على تاريخ الاستحقاق المتبقي للأداة مع مخاطر التعثر في السداد التي كانت متوقعة للفترة المتبقية من الاستحقاق في تاريخ التقرير الحالي عندما تم الاعتراف بالأداة المالية لأول مرة. عند إجراء هذا التقييم، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات الكمية والنوعية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك الخبرة التاريخية والمعلومات التطلعية المتاحة دون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما بناءً على الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم ائتمان الخبراء.

تشكل السيناريوهات الاقتصادية المتعددة الأساس لتحديد احتمالية التعثر عند الاعتراف المبدئي وفي تواريخ إعداد التقارير اللاحقة. ستؤدي السيناريوهات الاقتصادية المختلفة إلى احتمالية مختلفة للتعثر في السداد. إن ترجيح هذه السيناريوهات المختلفة هو الذي يشكل الأساس لمتوسط احتمالية التعثر المرجح المستخدمة لتحديد ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري.

تشمل المعلومات الاستشرافية التوقعات المستقبلية للدول والقطاعات التي تعمل فيها الأطراف المقابلة للمجموعة، والتي يتم استخلاصها من تقارير الخبراء الاقتصاديين والتحليلات المالية والجهات الحكومية وبيوت الخبرة ذات الصلة والمنظمات المماثلة الأخرى، بالإضافة إلى مراعاة مختلف المصادر الداخلية والخارجية للمعلومات الاقتصادية الفعلية والتنبؤية. تخصص المجموعة الأطراف المقابلة لدرجات مخاطر الائتمان الداخلية ذات الصلة اعتماداً على جودة الائتمان الخاصة بهم. المعلومات الكمية هي مؤشر رئيسي للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وتستند إلى التغيير في احتمال التعثر مدى الحياة من خلال المقارنة. بالنظر إلى أن بيانات سيناريوهات الاقتصاد الكلي ونماذج لبلدان معينة ليست متاحة بسهولة، في مثل هذه الحالات تم استخدام السيناريوهات والنماذج البديلة.

تعد حالات احتمالية التعثر المستخدمة تطلعية وتستخدم المجموعة نفس المنهجيات والبيانات المستخدمة لقياس مخصص خسارة الائتمان المتوقعة.

تنعكس العوامل النوعية التي تشير إلى زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في نماذج احتمالية التعثر في الوقت المناسب. ومع ذلك، لا تزال المجموعة تدرس بشكل منفصل بعض العوامل النوعية لتقييم ما إذا كانت مخاطر الائتمان قد زادت بشكل جوهري.

بالنظر إلى أن الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي هي مقياس نسبي، فإن تغيير معين، من حيث القيمة المطلقة، في احتمالية التعثر سيكون أكثر أهمية بالنسبة للأداة المالية ذات احتمالية التعثر المبدئية الأقل مقارنة بالأداة المالية ذات احتمالية التعثر المرتفعة.

يتم تصنيف جميع الموجودات المالية في المرحلة 1 عند الاعتراف المبدئي. مع ذلك، في حال تحديد زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان في تاريخ التقرير مقارنة مع الاعتراف المبدئي، عندئذ يتم نقل الأصل إلى المرحلة 2. في حال وجود مؤشر على انخفاض القيمة، بالتالي يعتبر الأصل على أنه منخفض القيمة ويتم تصنيفه ضمن المرحلة 3.

باستثناء الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة (والتي يتم النظر فيها بشكل منفصل أدناه)، يجب قياس خسائر الائتمان المتوقعة من خلال مخصص خسارة بمبلغ يساوي:

- - خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهراً، أي خسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة والتي تنتج عن أحداث التعثر في السداد على الأداة المالية والتي تكون ممكنة في غضون 12 شهراً بعد تاريخ التقرير (يشار إليها باسم المرحلة 1)؛ أو
- - خسائر الائتمان المتوقعة بالكامل مدى الحياة، أي الخسائر الائتمان المتوقعة مدى الحياة والتي تنتج عن جميع أحداث التعثر في السداد المحتملة مدى الحياة الأداة المالية (يشار إليها باسم المرحلة 2).
- - بالنسبة للأدوات المصنفة ضمن المرحلة 3، يتم تحديد مخصص الخسارة على أنه الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً مخصومة لمعدل الربح الأصيل الفعلي للأداة حيثما ينطبق.

موجودات مالية ذات قيمة ائتمانية منخفضة

ويعتبر الأصل المالي منخفض القيمة عند وقوع حدث أو أكثر له تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدره لذلك الأصل المالي. يشار إلى الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية باسم موجودات المرحلة 3. إن الأدلة على أن الأصل المالي منخفض القيمة تتضمن بيانات يمكن ملاحظتها حول الأحداث التالية:

● ملفات الشركة بشأن الإفلاس

● إلغاء رخصة التشغيل

● دليل واضح على أن الشركة لن تكون قادرة على سداد المدفوعات في المستقبل

قد لا يكون من الممكن تحديد حدث واحد منفصل - بدلاً من ذلك، قد يكون الأثر المشترك للعديد من الأحداث قد تسبب في انخفاض قيمة الموجودات المالية. تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت أدوات الدين التي هي موجودات مالية مقاسة بالتكلفة المطفأة منخفضة القيمة الائتمانية في تاريخ كل تقرير.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة

يتم التعامل مع الموجودات المالية المشتراة أو الناشئة ذات القيمة الائتمانية المنخفضة بشكل مختلف لأن الأهل يعاني من انخفاض ائتماني عند الاعتراف المبدئي. بالنسبة لهذه الموجودات، تقوم المجموعة بالاعتراف بجميع التغييرات في خسائر الائتمان المتوقعة مدني الحياة منذ الاعتراف المبدئي كمخصص خسارة مع الاعتراف بأي تغييرات في قائمة الدخل. يؤدي التغيير المواتي لهذه الموجودات إلى مكاسب ناتجة عن انخفاض القيمة.

تعديل وإلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

يحدث تعديل الأهل المالي عند إعادة التفاوض بشأن الشروط التعاقدية التي تحكم التدفقات النقدية للأهل المالي أو تعديلها بطريقة أخرى بين الاعتراف المبدئي واستحقاق الأهل المالي. يؤثر التعديل على مبلغ و / أو توقيت التدفقات النقدية التعاقدية إما على الفور أو في تاريخ مستقبلي.

يُمنح التحمل على تمويل القرض في الحالات التي يكون فيها على الرغم من أن المقترض بذل كل الجهود المعقولة للدفع بموجب الشروط التعاقدية الأصلية، إلا أن هناك مخاطر عالية للتعثر في السداد أو حدوث تعثر بالفعل ومن المتوقع أن يكون المقترض قادرًا على الوفاء بالشروط المعدلة. تتضمن الشروط المعدلة في معظم الحالات تمديد استحقاق الأهل المالي، والتغييرات في توقيت التدفقات النقدية للأهل المالي (سداد أصل المبلغ والأرباح)، وانخفاض مبلغ التدفقات النقدية المستحقة (إعفاء من أصل المبلغ والربح).

عندما يتم تعديل الأهل المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هذا التعديل يؤدي إلى إلغاء الاعتراف. وفقًا لسياسة المجموعة، يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف عندما ينتج عنه شروط مختلفة بشكل جوهري. لتحديد ما إذا كانت الشروط المعدلة تختلف اختلافًا جوهريًا عن الشروط التعاقدية الأصلية، تراعي المجموعة ما يلي:

تم إجراء تقييم كمي لمقارنة القيمة الحالية للتدفقات النقدية التعاقدية المتبقية وفقًا للشروط الأصلية مع التدفقات النقدية التعاقدية وفقًا للشروط المعدلة، وكلا المبلغين مخصومان بمعدل الربح الفعلي الأصلي. إذا كان الفرق في القيمة الحالية أكبر من 10٪، ترى المجموعة أن الترتيب مختلف بشكل جوهري مما يؤدي إلى إلغاء الاعتراف. عند إجراء تقييم كمي لتعديل أو إعادة تفاوض على أصل مالي منخفض ائتمانيًا أو أصل مالي مشتري أو منشأ منخفض القيمة الائتمانية كان خاضعًا للشطب، تأخذ المجموعة في الاعتبار التدفقات النقدية المتوقعة (وليس التعاقدية) من قبل التعديل أو إعادة التفاوض ومقارنة تلك التدفقات النقدية التعاقدية بعد التعديل أو إعادة التفاوض.

في حالة إلغاء الاعتراف بالأهل المالي، يعاد قياس مخصص الخسارة لخسائر الائتمان المتوقعة في تاريخ إلغاء الاعتراف لتحديد صافي القيمة الدفترية للأهل في ذلك التاريخ. الفرق بين هذه القيمة الدفترية المعدلة والقيمة العادلة للأهل المالي الجديد مع الشروط الجديدة سيؤدي إلى ربح أو خسارة عند إلغاء الاعتراف. سيكون للأهل المالي الجديد مخصص خسارة يتم قياسه على أساس خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا باستثناء الحالات النادرة التي يعتبر فيها القرض الجديد ناشئًا منخفض القيمة الائتمانية. ينطبق هذا فقط في الحالة التي يتم فيها الاعتراف بالقيمة العادلة للأهل المالي الجديد بخصم كبير على المبلغ الاسمي المعدل لأنه لا يزال هناك مخاطر عالية من التعثر في السداد والتي لم يتم تخفيضها من خلال التعديل. تراقب المجموعة مخاطر الائتمان للموجودات المالية المعدلة من خلال تقييم المعلومات النوعية والكمية، مثل ما إذا كان المقترض في حالة تأخر الاستحقاق بموجب الشروط الجديدة.

عندما يتم تعديل الشروط التعاقدية للأهل المالي ولا يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، تحدد المجموعة ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأهل المالي قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف المبدئي عن طريق مقارنة:

- الفترة المتبقية لاحتمالية التعثر مدني الحياة استنادًا إلى البيانات عند الاعتراف المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية؛ مع
- الفترة المتبقية لاحتمالية التعثر في تاريخ التقرير بناءً على الشروط المعدلة.

بالنسبة للموجودات المالية المعدلة كجزء من سياسة التحمل للمجموعة، حيث لا يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، يعكس تقدير احتمالية التعثر قدرة المجموعة على تحصيل التدفقات النقدية المعدلة مع الأخذ في الاعتبار خبرة المجموعة السابقة في إجراء تحمّل مماثل، بالإضافة إلى العديد من المؤشرات السلوكية بما في ذلك أداء الدفع للطرف الممول مقابل الشروط التعاقدية المعدلة. إذا ظلت مخاطر الائتمان أعلى بكثير مما كان متوقعًا عند الاعتراف المبدئي، فسيستمر قياس مخصص الخسارة بمبلغ يساوي خسائر الائتمان المتوقعة مدني الحياة. إذا كان القرض المودوم منخفض القيمة الائتمانية بسبب وجود دليل على انخفاض الائتمان (انظر أعلاه)، تقوم المجموعة بإجراء تقييم مستمر للتأكد مما إذا كانت مشاكل التعرض قد تم علاجها، لتحديد ما إذا كان القرض لم يعد معرضاً لانخفاض ائتماني. بشكل عام، لا يتم قياس مخصص الخسارة على القرض المودوم إلا بناءً على خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا عندما يكون هناك دليل على سلوك السداد المحسن للطرف المودوم بعد التعديل الذي أدى إلى عكس الزيادة الجوهرية السابقة في مخاطر الائتمان.

عندما لا يؤدي التعديل إلى إلغاء الاعتراف، تحتسب المجموعة خسارة التعديل من خلال مقارنة إجمالي القيمة الدفترية قبل التعديل وبعده (باستثناء مخصص خسائر الائتمان المتوقعة). يتم إدراج خسائر التعديل، إن وجدت، للموجودات المالية في قائمة الدخل الموحدة في "خسائر تعديل الموجودات المالية". ثم تقيس المجموعة خسائر الائتمان المتوقعة للأهل المعدل، حيث يتم تضمين التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة من الأهل المالي المعدل في حساب العجز النقدي المتوقع من الأهل الأصلي.

لا تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالأهل المالي إلا عندما تنتهي الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية للأهل (بما في ذلك انتهاء الصلاحية الناشئة عن تعديل بشروط مختلفة إلى حد كبير)، أو عندما يتم تحويل الأهل المالي وجميع مخاطر ومزايا ملكية الأهل إلى كيان آخر. إذا لم تقم المجموعة بتحويل أو الاحتفاظ إلى حد كبير جميع مخاطر ومنافع الملكية واستمرت في السيطرة على الأهل المودول، تثبت المجموعة حقها المحتفظ به في الأصل والالتزام المرتبط به للمبالغ التي يجوز أن يكون من واجبها سدادها. إذا احتفظت المجموعة بشكل جوهري بكافة مخاطر ومنافع ملكية الأهل المالي المحول، تستمر المجموعة في الاعتراف بالأهل المالي وتثبت أيضًا اقتراض مضمون للمتصلات المستلمة.

تعريف التعثر في السداد

يعد تعريف التعثر في السداد أمرًا حاسمًا لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة. يتم استخدام تعريف التعثر في قياس مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة وفي تحديد ما إذا كان مخصص الخسارة يعتمد على خسائر الائتمان المتوقعة لمدة 12 شهرًا أو مدني الحياة، حيث أن التعثر في السداد هو أحد مكونات احتمالية التعثر التي تؤثر على كل من قياس خسائر الائتمان المتوقعة وتحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

تعتبر المجموعة أن ما يلي يشكل حالة تعثر في السداد:

- جميع العقود أو المدينين الذين حصلوا على تصنيف 21 في المقياس الداخلي للمجموعة (ما يعادل C في مقياس مودي و D في كل من تصنيفات إس أند بي و فيتش)؛ أو

- علاوة على ذلك، تستخدم المجموعة أيضًا قرينة قابلة للدحض تستند إلى عدد أيام التأخر عن السداد. يتم تطبيق هذه القاعدة إذا كانت المدفوعات التعاقدية مستحقة لأكثر من 180 يومًا للعقود السيادية و 90 يومًا للعقود غير السيادية، ما لم تكن هناك معلومات معقولة وداعمة تشير إلى أن العقد ليس منخفض القيمة الائتمانية.

تستخدم المجموعة تعريف التعثر في السداد هذا للأغراض المحاسبية وكذلك لأغراض إدارة مخاطر الائتمان الداخلية. تم تصميم تعريف التعثر في السداد بشكل مناسب ليعكس الخصائص المختلفة لأنواع مختلفة من الموجودات.

تستخدم المجموعة مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات لتقييم التعثر في السداد والتي إما تم تطويرها داخليًا أو تم الحصول عليها من مصادر خارجية. كما هو مذكور في تعريف الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية أعلاه، فإن التعثر في السداد هو دليل على أن الأصل منخفض القيمة الائتمانية. لذلك، سوف تشمل الموجودات منخفضة القيمة الائتمانية الموجودات المتعثرة، ولكنها ستشمل أيضًا الموجودات الأخرى غير المتعثرة نظرًا لأن تعريف انخفاض القيمة الائتمانية أوسع من تعريف التعثر في السداد.

الشطب

عندما تعتبر التعرضات غير السيادية غير قابلة للتحويل، يتم شطبها مقابل مخصص انخفاض القيمة ذي الصلة ويتم الاعتراف بأي خسارة فائضة في قائمة الدخل الموحدة. ويتم شطب هذه الموجودات بعد الانتهاء من جميع الإجراءات اللازمة وتحديد قيمة الخسارة. يتم إدراج المبالغ المستردة اللاحقة للمبالغ المشطوبة سابقاً في قائمة الدخل الموحدة للمجموعة.

المطلوبات المالية

لا تقوم المجموعة بإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية إلا عند الوفاء بالتزاماتها التعاقدية أو إلغائها، أو انتهاء صلاحيتها. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للمطلوبات المالية التي تم إلغاء الاعتراف بها والمبلغ المدفوع والمستحق في قائمة الدخل الموحدة.

الموجودات المالية الأخرى بالتكلفة المطفأة

يتم إجراء تقييم بتاريخ كل تقرير لتحديد فيما إذا كان هناك دليل موضوعي على انخفاض في قيمة أصل مالي أو مجموعة موجودات مالية بالتكلفة المطفأة. يتم احتساب قيمة خسائر الانخفاض في قيمة الموجودات المالية على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأصل وقيمتها التقديرية القابلة للاسترداد. يتم تسجيل التعديلات على المخصص كمصرف أو قيد دائم في قائمة الدخل الموحدة للمجموعة.

المطلوبات المالية

تدرج جميع إصدارات الصكوك، وتمويل المراجعات السلعية، والمطلوبات الأخرى بالتكلفة، صافية من رسوم المعاملة، بصفتها قيمة عادلة للمقابل الذي تم تسلمه. تقاس جميع المطلوبات المالية ذات العوائد، لاحقًا، بالتكلفة مع الأخذ في الحسبان أي خصومات أو علاوات. يتم إطفاء العلاوات ويتم تسجيل الخصومات على أساس العائدات حسب أجل الاستحقاق وتدرج ضمن "تكلفة التمويل" في قائمة الدخل الموحدة.

مقاومة الموجودات والمطلوبات المالية

اتتم مقاومة الموجودات والمطلوبات المالية إلا عندما يكون هناك حق قانوني واجب النفاذ لمقاومة المبالغ المعترف بها وتعتزم المجموعة إما التسوية على أساس صافي، أو تحقيق الأهل وتسوية الالتزام في وقت واحد. ولا يتم عرض الإيرادات والمصاريف على أساس الصافي إلا عندما يسمح بذلك بموجب معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، أو للأرباح والخسائر الناشئة عن مجموعة من المعاملات المماثلة.

التحوط والأدوات المالية المشتقة الإسلامية

تتمثل الأدوات المالية للمشتقات الإسلامية في العقود الآجلة للعملات الأجنبية الإسلامية ومقايضات معدلات الربح الإسلامية ومقايضات معدلات الربح على أساس العملات الإسلامية. وتعتمد هذه الأدوات على نماذج السوق المالية الإسلامية الدولية والجمعية الدولية لمشتقات المبادلات. وتستخدم المجموعة هذه الأدوات لاستراتيجيات التحوط فقط لتخفيف مخاطر التذبذب في العملات الأجنبية، وتكلفة تمويل الودائع لدى المؤسسات المالية، وأصول التمويل، وإصدار الصكوك. يتم الاعتراف بالتحوطات والمشتقات الإسلامية مبدئيًا بالقيمة العادلة في تاريخ إبرام عقد المشتقات، ويعاد قياسها لاحقًا بقيمتها العادلة في نهاية كل تاريخ تقرير. ويتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة القياس في قائمة الدخل الموحدة. وتدرج التحوطات والمشتقات الإسلامية ذات القيمة العادلة الموجبة ضمن "الموجودات الأخرى"، وتدرج ذات القيم العادلة السالبة ضمن "المستحقات والمطلوبات الأخرى"، في قائمة المركز المالي.

محاسبة التحوط

تحدد المجموعة معدل الربح فيما يتعلق بمخاطر العملات الأجنبية ومخاطر معدل الربح كتحوطات للتدفق النقدي.

في بداية علاقة التحوط، تقوم المجموعة بتوثيق العلاقة بين أداة التحوط/الوعد والبند المتحوط له، إلى جانب أهداف إدارة المخاطر واستراتيجيتها لإجراء معاملات التحوط المختلفة (التحوط). إضافة إلى ذلك، وعند بداية التحوط، تقوم المجموعة بتوثيق ما إذا كانت أداة التحوط/الوعد فعالة للغاية في تعويض التغيرات في التدفقات النقدية للبند المتحوط منه والذي يعزى إلى المخاطر المتحوط لها.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

تحولات التدفقات النقدية

يتم الاعتراف بالجزء الفعال من التغييرات في القيمة العادلة للمقايضات أو الوعد المخصصة والمؤهلة كتحويلات للتدفقات النقدية في قائمة الدخل الشامل الأخر ويتم تجميعها تحت بند احتياطات تحولات التدفقات النقدية. يتم الاعتراف بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال مباشرة في قائمة الدخل.

يمثل احتياطي تحوط التدفقات النقدية الجزء الفعال المتراكم من المكاسب أو الخسائر الناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة لأدوات التحوط أو الوعد الذي تم الدخول فيها لتحويلات التدفقات النقدية. يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة الناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة لأدوات التحوط أو الوعد المعترف بها والمتراكمة تحت احتياطات تحولات التدفقات النقدية إلى قائمة الدخل، فقط عندما تؤثر المعاملة المتحوط بها على قائمة الدخل.

يتم إعادة تصنيف المبالغ التي سبق الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الأخر إلى قائمة الدخل في الفترات التي يؤثر فيها البند المتحوط له على قائمة الدخل، في نفس السطر للبند المعترف به والمتحوط له.

يتم التوقف عن محاسبة التحوط عندما تقوم المجموعة بإلغاء العلاقة التحوطية، أو عندما تنتهي أداة التحوط أو يتم بيعها، أو إلغاؤها أو استخدامها، أو عندما لا تُعد مؤهلة لمحاسبة التحوط.

تحويلات القيمة العادلة

يتم قيد التغييرات في القيمة العادلة للمقايضات أو الوعد المصنفة والمؤهلة كتحويلات للقيمة العادلة في قائمة الدخل. ويتم تعديل القيمة الدفترية للبند المتحوط له وفقاً للتغير في القيمة العادلة الناتج عن المخاطر المتحوط لها، مع قيد مقابل في قائمة الدخل. عند الاعتراف بأرباح وخسائر التحوط في قائمة الدخل، يتم الاعتراف بها في نفس بند الأرباح أو الخسائر على البند المتحوط له.

يتم التوقف عن محاسبة التحوط عندما تقوم المجموعة بإلغاء العلاقة التحوطية، أو عندما تنتهي أداة التحوط أو يتم بيعها، أو إلغاؤها أو استخدامها، أو عندما لا تُعد مؤهلة لمحاسبة التحوط.

الأصول الائتمانية

لا تعامل الأصول التي تحفظ في صندوق استثماري على أنها أصول مملوكة للمجموعة، ولذلك لا تدرج في القوائم المالية الموحدة.

الممتلكات والمعدات

يتم الاعتراف بالممتلكات والمعدات بالتكلفة صافية من الاستهلاك المتراكم وأي انخفاض في القيمة. يتم استهلاك التكلفة ناقصاً القيمة المتبقية المقدرة للممتلكات والمعدات على أساس القسط الثابت على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات كما يلي:

- أثاث وتجهيزات 10% إلى 25%
- حواسيب 10% إلى 33%
- مركبات 15% إلى 25%
- معدات أخرى 10% إلى 20%

تتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات للتأكد من وجود انخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغييرات في الظروف إلى احتمال عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية. وفي حالة وجود مثل هذا المؤشر وعندما تتجاوز القيمة الدفترية للموجودات قيمتها المقدرة القابلة للاسترداد، تُخفص الموجودات إلى قيمتها القابلة للاسترداد، والتي تمثل القيمة الأعلى بين قيمتها العادلة مخصوماً منها تكاليف البيع وقيمتها المستخدمة.

الاستثمارات العقارية

يتم الاعتراف بالاستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة ثم يتم إعادة قياسها بالقيمة العادلة وفقاً لنموذج القيمة العادلة مع الاعتراف بالمكاسب غير المحققة الناتجة في قائمة الدخل الشامل الأخر الموحدة.

إن أي خسائر غير محققة ناتجة عن إعادة قياس الاستثمار في العقارات بالقيمة العادلة والمدرجة بالقيمة العادلة يتم تعديها في حقوق الملكية مقابل احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية إلى حد الرصيد الدائن المتوفر لهذا الاحتياطي. وفي حالة تجاوز هذه الخسائر الرصيد المتاح، يتم الاعتراف بالخسائر غير المحققة في قائمة الدخل الموحدة. في حالة وجود خسائر غير محققة تتعلق بالاستثمارات العقارية والتي تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة في فترة مالية سابقة، يتم الاعتراف بالمكاسب غير المحققة المتعلقة بالفترة المالية الحالية إلى حد إعادة هذه الخسائر السابقة إلى قائمة الدخل الموحدة.

يتم قياس الأرباح أو الخسائر المحققة الناتجة عن بيع أي استثمار في العقارات بالفرق بين القيمة الدفترية وصافي النقد أو ما في حكمه من المتحصلات من البيع لكل استثمار على حدة. يتم الاعتراف بالدخل الناتج مع الرصيد المتاح في حساب احتياطي الاستثمار في القيمة العادلة للعقارات في قائمة الدخل الموحدة للفترة المالية الحالية.

يتم تصنيف جميع العقارات التي تم اتخاذ قرار بيعها، ومن المتوقع أن يتم بيعها خلال 12 شهراً من تاريخ التقرير (مع مراعاة توفر مشتري راغب محدد) كاستثمار في عقارات محتفظ بها للبيع. يتم قياس الاستثمارات في العقارات المحتفظ بها للبيع بالقيمة العادلة وفقاً لنموذج القيمة العادلة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

الشهرة

تظهر الشهرة المكتسبة في وقت الاستحواذ على المنشآت التابعة في قائمة المركز المالي الموحدة كأصل. يتم قياس الشهرة مبدئيًا بالتكلفة التي تمثل زيادة تكلفة الاستحواذ على القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي موجودات المنشأة التابعة المستحوذ عليها في تاريخ الاستحواذ. بعد ذلك، يتم اختبار الشهرة لتحديد انخفاض القيمة على أساس سنوي. في نهاية الفترة المالية، يتم إظهار الشهرة في قائمة المركز المالي الموحدة بالتكلفة ناقصاً أي خسائر مترakمة لانخفاض القيمة.

يتم الاعتراف بالشهرة السلبية الناتجة عن الاستحواذ على أعمال أو منشأة في قائمة الدخل الموحدة.

يتم احتساب الاستحواذ على حقوق الأقلية باستخدام طريقة الكيان الاقتصادي. بموجب طريقة الكيان الاقتصادي، يعتبر شراء حصة الأقلية بمثابة معاملة مع أحد المساهمين. وعلى هذا النحو، فإن أي مقابل فائض عن حصة المجموعة في صافي الموجودات يتم تسجيله في حقوق الأعضاء.

الصكوك المصدرة

تم الاعتراف بموجودات الصكوك في القوائم المالية الموحدة للمؤسسة بوصفها وكيل خدمات، مع ملاحظة أن المؤسسة باعت هذه الأصول بعوض إلى حاملي الصكوك من خلال منشأة ذات أغراض خاصة بموجب عقد بيع صالح ينقل ملكية هذه الصكوك إلى حاملي الصكوك. ومع ذلك، لا تزال المؤسسة معرضة لمخاطر ومزايا هامة لملكية الموجودات المباعة.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون لدى المجموعة التزام (قانوني أو ضمني) ناشئ عن حدث سابق، ويكون من المحتمل تسوية تكاليف الالتزام وقياسها بشكل موثوق.

موجودات غير متداولة محتفظ بها للبيع

يتم قياس الموجودات غير المتداولة ومجموعات الاستبعاد المصنفة كمحتفظ بها للبيع بقيمتها الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً تكلفة البيع أيهما أقل. تصنف الموجودات غير المتداولة ومجموعات الاستبعاد كمحتفظ بها للبيع إذا تم استرداد قيمتها الدفترية من خلال معاملة بيع وليس من خلال الاستخدام المستمر. يتم اعتبار هذا الشرط مستوفياً فقط عندما يكون البيع محتملاً بشكل كبير ويكون الأصل أو مجموعة الاستبعاد متاحة للبيع الفوري في حالتها الحالية. ويجب أن تلتزم الإدارة بالبيع التي يتوقع أن تكون مؤهلة للاعتراف بها كعملية بيع مكتملة خلال ستة وأحد من تاريخ التصنيف. عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن فقدان السيطرة على منشأة تابعة، يتم تصنيف جميع موجودات ومطلوبات تلك المنشأة التابعة كمحتفظ بها للبيع عند استيفاء المعايير الموضحة أعلاه، بغض النظر عما إذا كانت المجموعة ستحتفظ بحقوق ملكية غير مسيطرة في المنشآت التابعة السابقة بعد البيع. عندما تلتزم المجموعة بخطة بيع تتضمن استبعاد استثمار في منشأة زميلة أو جزء من استثمار في منشأة زميلة، يتم تصنيف الاستثمار أو الجزء من الاستثمار في الشركة الزميلة الذي سيتم استبعاده كمحتفظ به للبيع عند استيفاء المعايير الموضحة أعلاه. ثم تتوقف المجموعة عن تطبيق طريقة حقوق الملكية فيما يتعلق بالجزء المصنف كمحتفظ به للبيع. أي جزء محتفظ به من استثمار في منشأة زميلة لم يتم تصنيفه كمحتفظ به للبيع يستمر في المحاسبة عنه باستخدام طريقة حقوق الملكية.

العمليات المتوقفة

العملية المتوقفة هي مكون من أعمال المجموعة، ويمكن تمييز عملياتها وتدفقاتها النقدية بوضوح عن بقية أنشطة المجموعة والتي هي إما:

- تمثل بند منفصل مهم من الأعمال أو منطقة العمليات الجغرافية؛ أو
- جزء من خطة منسقة واحدة لاستبعاد بند كبير واحد من الأعمال أو منطقة العمليات الجغرافية؛ أو
- منشأة تابعة تم الاستحواذ عليها حصراً بغرض إعادة بيعها.

يحدث التصنيف كعملية متوقفة عند الاستبعاد أو التخلي أو عندما تستوفي العملية معايير التصنيف كمحتفظ بها للبيع، إذا كان ذلك أسبق.

بمجرد تصنيف الموجودات كمحتفظ بها للبيع، لا يتم استهلاكها أو إطفائها.

عندما يتم تصنيف العملية كعملية متوقفة، يتم إعادة قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر الموحدة المقارنة كما لو أن العملية قد تم إيقافها من بداية عام المقارنة.

يتم استثناء العمليات المتوقفة من نتائج العمليات المستمرة ويتم عرضها كمبرغ واحد كربح/(خسارة) بعد الزكاة من العمليات المتوقفة في قائمة الدخل الموحدة.

التزامات منافع الموظفين

تدير المجموعة ثلاثة أنواع من خطط المنافع المحددة للتقاعد لموظفيها، وهي خطة تقاعد الموظفين، خطة الرعاية الطبية للموظفين وخطة الرعاية الطبية للمتقاعدين. وجميعها تتطلب مساهمات تسدد إلى صناديق يتم إدارتها بشكل منفصل. وتُعرّف خطة المنافع المُحدّدة بأنها خطة تقاعد تحدّد المنفعة التقاعدية التي سيحصلها الموظف عند تقاعده، وتعتمد غالباً على عامل أو أكثر مثل العمر وعدد سنوات الخدمة ونسبة إجمالي الراتب النهائي. يقوم خبراء اكتواريون مستقلون باحتساب التزامات خطة المنافع المحددة على أساس سنوي، باستخدام طريقة وحدة الائتمان المتوقعة لتحديد القيمة الحالية للمنافع المحددة وتكاليف الخدمة المتعلقة بها. ويتم استخدام الافتراضات الاكتوارية المتضمنة لتحديد التزامات المنافع المتوقعة.

يتم إجراء تقييم اكتواري كامل كل ثلاث سنوات من خلال إشراك خبراء اكتواريين مستقلين. يتم تقدير التزامات المنافع المحددة خلال السنوات على المدى المتوسط باستخدام أساليب ترجيح تقديرية للحسابات الاكتوارية تسمح بمنافع مستحقة إضافية، وتدفقات نقدية فعلية، وتغيرات في الافتراضات الاكتوارية الأساسية، ولا سيما التغير في سعر الخصم استناداً إلى حالة السوق في تاريخ التقييم.

يتم تحديد القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة المستحقة حتى تاريخ التقاعد بخصم التدفقات النقدية المستقبلية الصادرة (المتعلقة بالخدمة المستحقة حتى تاريخ التقرير المالي)، باستخدام معدل العوائد المتاحة لسندات الشركات الأمريكية المصنفة AA. هذه السندات لها شروط حتى تاريخ الاستحقاق تتطابق بشكل وثيق مع شروط التزام المنافع المحددة الفعلي.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

إنَّ تكلفة الخدمة الحالية لخطة المنافع المُحدَّدة والمقيّدة في قائمة الدخل الموحدة تعكس الزيادة في التزام المنافع المُحدَّدة الناتجة عن خدمة الموظفين في السنة الحالية. تمثل تكلفة التزام المنافع المحددة زيادة في الالتزام بسبب مرور الوقت.

يتم احتساب التعديلات بأثر رجعي على المنافع أو مكاسب أو خسارة التقليل كتكاليف خدمة سابقة أو دخل في قائمة الدخل الموحدة في فترة تعديل الخطة.

يتم الاعتراف بالأرباح أو الخسائر الاكتوارية، إذا كانت جوهرية، مباشرة في الدخل الشامل الآخر في السنة التي تحدث فيها. ويتم قيد التزام المنافع كجزء من المطلوبات الأخرى في قائمة المركز المالي الموحدة. ويمثل الالتزام القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة للمجموعة بعد طرح القيمة العادلة لموجودات الخطة.

وتُحدد لجنة خطة التقاعد قيمة مساهمات المجموعة في خطة المنافع المحددة بعد استشارة الخبراء الاكتواريين للمجموعة، ويتم تحويل قيمة المساهمات إلى الأمانة المستقلين للبرنامج.

الاعتراف بالإيرادات

(1) ودائع مرابحة سلعية ووكالة

ويعترف بالإيرادات المتأتية من ودائع المرابحة السلعية والوكالة على أساس العائد الفعلي على مدى فترة العقد على أساس المبالغ الأساسية القائمة.

(2) استثمارات في الحكوك

تُقيد الإيرادات من الاستثمارات في الحكوك حسب الاستحقاق الزمني باستخدام معدل العائد الفعلي في قائمة الدخل الموحدة. بالنسبة للحكوك المحصنة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الموحدة، يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إعادة قياس القيم العادلة في تاريخ التقرير في قائمة الدخل الموحدة. أما بالنسبة لاستثمارات الحكوك المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، يتم أيضًا الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن إعادة قياس القيم العادلة في تاريخ التقرير في الدخل الشامل الآخر الموحدة.

(3) دخل تمويل بالمرابحة، ودخل الاستئناء، وتمويل البيع بالأجل

يتم الاعتراف بإيرادات التمويل بالمرابحة، ودخل الاستئناء، وتمويل البيع بالأجل باستخدام العائد الفعلي طوال فترة المعاملات المعنية.

(4) الإجارة المنتهية بالتملك

يتم الاعتراف بالدخل من أصول الإجارة باستخدام أساس العائد الفعلي (والذي يمثل قيمة الإيجار ناقصاً الاستهلاك مقابل موجودات الإجارة) بدءاً من تاريخ الحق في استخدام الموجودات المحولة إلى المستأجر.

(5) دخل توزيعات الأرباح

تُقيد إيرادات توزيعات الأرباح عند ثبوت الحق في الحصول على تلك الأرباح بناءً على تاريخ الإعلان عنها.

(6) أتعاب إدارة

للمؤسسة عدة هناديق تحت إدارتها، حيث تقدم المؤسسة خدمات إدارة المحافظ مقابل رسوم إدارية. وتحتسب الرسوم الإدارية على أساس الاستحقاق عند إنجاز الخدمات.

(7) رسوم إدارية ورسوم استشارية

تقدم المؤسسة خدمات استشارية تشمل إصدار الحكوك، وتحويل البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية، وإنشاء نوافذ بنكية إسلامية، وإعادة الهيكلة، وتطوير الأطر التنظيمية، وبناء القدرات، إلخ. كما أنها تفرض رسوماً لتغطية التكاليف المتكبدة أثناء تقييم طلبات التمويل. تُسجل الإيرادات من الخدمات الإدارية والاستشارية على أساس تقديم الخدمات بموجب اتفاقات تعاقدية.

الزكاة والضريبة

لا تخضع المجموعة، بوظيفها مؤسسة مالية متعددة الأطراف، لأداء الزكاة في البلدان الأعضاء. تخضع المجموعة للضرائب في الدول الأعضاء. تم احتساب الضرائب المطبقة على المنشآت التابعة بناءً على لوائح الضرائب المحلية.

التقارير القطاعية

قررت الإدارة أن طابع القرار التشغيلي الرئيس هو مجلس المديرين حيث إنه هو المسؤول عن اتخاذ القرارات الشاملة حول تخصيص الموارد لمبادرات التنمية في البلدان الاعضاء. ويتم تنفيذ المبادرات التنموية من خلال عدد من المنتجات المالية الإسلامية على النحو المفصّل عنه في طلب قائمة المركز المالي الموحدة، والتي يجري تمويلها مركزياً من رأسمال المجموعة وتمويلاتها. ولم تحدد الإدارة قطاعات منفصلة للعمليات ضمن تعريف معيار المحاسبة المالي رقم 22 "التقارير القطاعية"، طالما أن مجلس الإدارة يراقب الأداء والمركز المالي للمجموعة ككل عموماً.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

4. الاجتهادات والتقديرات المحاسبية

يتطلب إعداد القوائم المالية للمؤسسة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، استخدام بعض التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة التي تؤثر على قيم الموجودات والمطلوبات والدخل والمصاريف المصرح عنها. وكذلك تتطلب من الإدارة عمل اجتهادات أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. ومثل هذه التقديرات والافتراضات والاجتهادات يتم تقييمها بشكل مستمر، وتستند إلى الخبرة التاريخية وعوامل أخرى، بما في ذلك الحصول على استشارات مهنية وتوقعات الأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة بالنظر إلى الظروف السائدة. وتتألف أهم الأحكام والتقديرات فيما يلي:

1) مخصص انخفاض قيمة أصول التمويل

يتطلب قياس خسائر انخفاض القيمة بموجب معيار المحاسبة المالية (30) على كافة فئات الموجودات المالية كُماً - خاصة- في تقدير القيمة والوقت للتدفقات النقدية المستقبلية وقيم الضمانات عند تحديد خسائر انخفاض القيمة وتقدير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان. هذه التقديرات مدفوعة بعدد من العوامل، والتغيرات التي يمكن أن تؤدي إلى مستويات مختلفة من المخضعات. تتم مراجعة المنهجية والافتراضات المستخدمة لتقدير كل من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية بشكل منتظم لتقليل أي فروق بين تقديرات الخسائر وتجربة الخسارة الفعلية.

إن احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للمؤسسة يأتي نتيجة نماذج معقدة مع عدد من الافتراضات الأساسية بخصوص اختيار معطيات متغيرة تعتمد على بعضها البعض. وتتضمن عناصر نماذج خسائر الائتمان المتوقعة والتي تعتبر أحكام وتقديرات محاسبية ما يلي:

- 1) نموذج تصنيف درجات الائتمان الداخلي للمجموعة والذي من خلاله يتم تحديد "احتمال التعثر" لكل حالة من الحالات.
- 2) الضوابط المستخدمة من قبل المجموعة في تقييم مدى الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان بحيث يمكن قياس المخصص على أساس 12 شهراً أو العمر الزمني لخسائر الائتمان المتوقعة والتقييم الكمي.
- 3) تطوير نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بما في ذلك المعادلات المختلفة واختيار المعطيات.
- 4) تحديد أوجه الترابط بين سيناريوهات الاقتصاد الكلي والمعطيات الاقتصادية مثل: مستويات البطالة وقيم الضمانات وتأثير احتمالية التعثر أو التعرض للتعثر أو الخسارة الناتجة عن التعثر.
- 5) اختيار سيناريوهات الاقتصاد الكلي للاستشراف المستقبلي وأوزان احتمال وقوعها لإدخال المعطيات الاقتصادية في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة.

تمارس المجموعة أحكامها في تقدير مخصص انخفاض قيمة الموجودات المالية. إن منهجية تقدير انخفاض قيمة موجودات التمويل مبنية في إيضاح 3 تحت عنوان "انخفاض قيمة الموجودات المالية".

2) تحديد القيمة العادلة

يتم قياس القيمة العادلة لسندات الاستثمار غير المدرجة في الأسواق النشطة باستخدام أساليب التقييم والتقييمات الخارجية، الأمر الذي يتطلب قدرًا من الاجتهاد والتقدير. ومع ذلك، قد تختلف المبالغ الفعلية المحققة في المعاملات المستقبلية عن التقديرات الحالية للقيمة العادلة، وقد تظل خارج نطاق تقديرات الإدارة، نظرًا للغموض الكامن في تقييم الاستثمارات غير المدرجة.

3) تصنيف الاستثمارات

تقرر الإدارة عند الاستحواذ على استثمار ما إذا كان ينبغي تصنيفه كأداة من نوع حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، أو أداة من نوع حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو أداة من نوع الدين بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، أو أداة من نوع الدين بالتكلفة المطفأة.

4) التزامات منافع الموظفين

تستخدم المجموعة طريقة وحدة الائتمان المخططة لتحديد القيمة الحالية لخطط المنافع المحددة وتكاليف الخدمة ذات الطلة. في هذا الصدد، يستخدم البنك افتراضات معينة لمعدلات الخصم والعائد المتوقع على موجودات الخطة ومعدل الزيادات في الرواتب التي قد تختلف عن النتائج الفعلية. يتم تحديث هذه التقديرات على أساس سنوي

5) التحوط

يتضمن تطبيق محاسبة التحوط اجتهادًا إداريًا وتقديرًا كبيرًا في تحديد وتوثيق وتقييم علاقات التحوط بشكل مستمر، كما هو مفصل في إيضاح 3 تحت عنوان "محاسبة التحوط".

6) مبدأ الاستمرارية

قيمت إدارة المجموعة قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة وهي مقتنعة بأنها ليست على علم بأي شكوك جوهرية قد تثير شكوكاً حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. للوصول إلى هذا الاستنتاج، نظرت الإدارة في العديد من العوامل من بينها؛ نسبة السيولة للمجموعة، والاتجاه المتوقع في الربحية، وأداء المحفظة الحالية، ونسبة كفاية رأس المال وقدرة المجموعة على جمع الأموال من كل من المساهمين وسوق رأس المال. لذلك، تم إعداد القوائم المالية الموحدة على أساس الاستمرارية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

5. النقد وما في حكمه

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
45,135	87,851	أرصدة لدى البنوك
-	-	نقد بالهندوق
97,158	80,000	(ودائع مرابحة سلعية ووكالة (إيفاج 6
247	269	إيراد مستحق من ودائع مرابحة سلعية ووكالة
(6)	(7)	يأزل: مخصن خسائر التمانية (إيفاج 26)
142,534	168,113	
1,799	2,100	رصيد بنكي متعلق بهندوق النظامين للمؤسسة
144,333	170,213	

لأغراض قائمة التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر مما يلي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
144,333	170,213	النقد وما في حكمه من العمليات المستمرة
62,798	176	النقد وما في حكمه من العمليات المتوقفة (إيفاج 36)
207,131	170,389	

هناك حسابات بنكية معينة رصيدها 30,581 دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2024: 433,367 دولاراً أمريكياً) باسم البنك الإسلامي للتنمية. غير أن المجموعة هي التي تملك حق الانتفاع من هذه الحسابات البنكية وهي التي تتولى إدارتها/تشغيلها.

الودائع السلعية المدرجة ضمن النقد وما في حكمه هي تلك الودائع التي أجل استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل. ويبين الإيضاح 6 الودائع السلعية التي يتجاوز أجل استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر.

6. ودائع مرابحة سلعية ووكالة

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
392,638	120,050	ودائع وكالة
90,158	63,000	مرابحة سلعية
8,788	4,537	إيراد مستحق من ودائع مرابحة سلعية ووكالة
491,584	187,587	
(97,158)	(80,000)	يأزل: ودائع مرابحة سلعية ووكالة أجل استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل (إيفاج 5)
(28,134)	(27,779)	يأزل: مخصن خسائر التمانية (إيفاج 26)
366,292	79,808	

(أ) جميع ودائع المرابحة السلعية والوكالة المذكورة أعلاه هي مع مؤسسات مالية دولية ومُقومة بالدولار الأمريكي.

(ب) تضمن ودائع المرابحة السلعية والوكالة مبلغ قدره صفر دولاراً أمريكياً (2024: 316,790 دولاراً أمريكياً) قُدّم لجهة ذات صلة بالمجموعة، وأدرّت على المجموعة ربحاً قدره صفر دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2024: صفر دولار أمريكي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

7. استثمارات في الصكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى

31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	
1,259,092	1,399,556	استثمارات في الصكوك (إيفاج 1-7)
79,549	79,535	استثمارات في الأسهم والأوراق المالية الأخرى (إيفاج 2-7)
1,338,641	1,479,091	

1.1. استثمارات في الصكوك

31 ديسمبر 2025				
تكلفة مطفأة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	الإجمالي	
817,433	430,797	-	1,248,230	صكوك مدرجة
10,000	13,973	-	23,973	صكوك غير مدرجة
827,433	444,770	-	1,272,203	يتأهل:
-	(350)	-	(350)	خسائر القيمة العادلة غير المحققة
(12,761)	-	-	(12,761)	مخمس خسائر ائتمانية (إيفاج 26)
814,672	444,420	-	1,259,092	

31 ديسمبر 2024				
تكلفة مطفأة	القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر	بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة	الإجمالي	
861,235	540,294	-	1,401,529	صكوك مدرجة
10,440	18,394	-	28,834	صكوك غير مدرجة
871,675	558,688	-	1,430,363	يتأهل:
-	(19,108)	-	(19,108)	خسائر القيمة العادلة غير المحققة
(11,699)	-	-	(11,699)	مخمس خسائر ائتمانية (إيفاج 26)
859,976	539,580	-	1,399,556	

31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	
1,399,556	1,441,356	الرصيد الافتتاحي
		الحركة خلال السنة:
379,965	225,000	إضافات
(534,896)	(276,165)	استردادات
2,561	(1,265)	ربح/(خسارة) تحويل عملات
12,816	7,511	ربح القيمة العادلة غير المحققة من خلال الدخل الشامل الأخر
152	(1,446)	قسط مطفأ
(1,062)	4,565	محمل / عكس خسائر الائتمان مقابل استثمارات في الصكوك (إيفاج 26)
1,259,092	1,399,556	

في عام 2024، تم الاعتراف بمبلغ 5.942 مليون دولار أمريكي كاحتياطي للقيمة العادلة في قائمة الدخل. وبالتالي، في 31 ديسمبر 2024، بلغ احتياطي القيمة العادلة في الدخل الشامل الأخر، بعد خصم مبلغ 5.942 مليون دولار أمريكي، 13.166 مليون دولار أمريكي.

31 ديسمبر 2025			31 ديسمبر 2024		
809,855	978,358	مؤسسات مالية	87,955	115,107	AAA
260,968	287,004	جهات حكومية	71,515	96,465	AA إلى AA-
188,269	134,194	أخرى	696,672	672,842	A إلى A-
			402,950	515,142	BBB+ أو أقل
1,259,092	1,399,556		1,259,092	1,399,556	

تضمنت استثمارات الصكوك مبلغ 87,955 ألف دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2024: 115,107 ألف دولاراً أمريكياً) تم استثماره في صكوك صادرة عن البنك الإسلامي للتنمية، والتي حققت المجموعة أرباحاً قدرها 2,015 ألف دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2024: 2,042 ألف دولاراً أمريكياً)

إن الدخل من استثمارات الصكوك المعترف بها خلال السنة في قائمة الدخل الموحدة هو كما يلي:

31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	
46,192	43,451	إيرادات قسائم
76	(1,392)	الربح/(الخسارة) المحققة
152	(1,446)	خصم) إطفاء أقساط - بالهافى)
46,420	40,613	مجموع الإيرادات

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

2.7. استثمارات في الأسهم والأوراق المالية الأخرى

يتم قيد الاستثمارات في الأسهم والأوراق المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر.

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	(نسبة التملك)	
شركات غير مدرجة				
بنك زمان	5%	5%	646	653
شركة الهدا للصوامع والمطاحن للاستثمار (أسميك)	16%	-	1,173	-
المتحد	3%	3%	9,078	4,305
شركة اسمنت بربر	10%	10%	1,261	630
بنك بيلوس أفريقيا - السودان	9%	9%	193	-
شركة قزوين الدولية للاستثمار	18%	18%	1,052	555
بنك إيدار (إيلاف)	2%	2%	1,826	1,703
بنك البركة	12%	12%	7,516	7,722
المؤسسة الدولية الإسلامية لإدارة السيولة	10%	10%	25,716	31,616
بداية لتمويل المنازل - المملكة العربية السعودية	11%	11%	24,638	25,696
إجمال المحدودة	15%	15%	979	539
شركة اليورو المتوسطية للاستثمار	34%	34%	661	1,219
مركز إدارة السيولة	10%	10%	4,796	4,911
شركة جنوب أوروبا للاستثمار	20%	20%	-	-
			79,535	79,549

خلال السنة، تعرضت شركة الهدا للصوامع والمطاحن للاستثمار وبنك بيلوس أفريقيا لانخفاض كامل في قيمتهما.

8. ذمم مرابحة مدينة

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
إجمالي الذمم المدينة	982,089	556,551
ربح مؤجل	(121,284)	(66,850)
صافي الذمم المدينة	860,805	489,701
مخمس خسائر ائتمانية (إيفاج 26)	(36,898)	(28,265)
	823,907	461,436

تتم جميع السلع المشتراة لإعادة البيع بموجب تمويل مرابحة على أساس شراء محدد وإعادة البيع إلى عميل محدد. يعتبر وعد العميل ملزماً. وبالتالي، فإن أي خسارة تتكبدها المجموعة نتيجة لانخفاض قيمة السلع أو تعثر العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل.

9. تمويل البيع الأجل

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
إجمالي الذمم المدينة	165,406	396,983
ربح مؤجل	(9,954)	(33,601)
صافي الذمم المدينة	155,452	363,382
مخمس خسائر ائتمانية (إيفاج 26)	(16,091)	(28,842)
	139,361	334,540

تكون جميع السلع التي تشتري بغرض إعادة البيع في إطار تمويل البيع الأجل على أساس سلعة محددة لإعادة البيع لاحقاً للعميل. يعتبر وعد العميل ملزماً. وبالتالي، فإن أي خسارة تتكبدها المجموعة نتيجة لانخفاض قيمة السلع أو تعثر العميل قبل بيع السلع يتم تحميلها على العميل.

يتضمن تمويل البيع الأجل مبلغ 5,566 ألف دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2024: 5,566 ألف دولاراً أمريكياً) مقدم إلى جهات ذات علاقة بالمجموعة، والتي حققت المجموعة من خلالها ربحاً قدره صفر دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2024: صفر).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

10. الإجارة المنتهية بالتملك

31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	
		التكلفة:
		الأصول التي لم تستخدم بعد:
		في بداية السنة
16,469	-	إضافات
114,372	62,276	تحويلات إلى أصول مستخدمة
(49,135)	(45,807)	
81,706	16,469	أصول مستخدمة:
		في بداية السنة
358,672	334,815	محول من موجودات مقتناه
49,135	45,807	موجودات محولة إلى جهات مستفيدة
-	(18,000)	إعادة تقييم العملات الأجنبية
10,365	(3,950)	
418,172	358,672	
499,878	375,141	مجموع التكلفة
31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	
		الاستهلاك المتراكم:
		في بداية السنة
126,847	121,202	المحمل للسنة
37,662	23,891	التعديل
811	(246)	الاستهلاك على أصول محولة إلى جهات مستفيدة
-	(18,000)	
165,320	126,847	مجموع الاستهلاك
32,278	21,944	دخل مستحق
366,836	270,238	الإجارة المنتهية بالتملك، المبلغ الإجمالي
(36,259)	(29,173)	مخصص خسائر ائتمانية (إيفاج 26)
330,577	241,065	الإجارة المنتهية بالتملك، حافي

اشتملت الإجارة المنتهية بالتملك على تمويل قيمته 13,697 ألف دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2024: 16,104 ألف دولاراً أمريكياً) مقدم إلى جهات ذات صلة بالمجموعة وحققت المؤسسة منها ربحاً قدره 2,678 ألف دولاراً أمريكياً (31 ديسمبر 2024: 2,386 ألف دولاراً أمريكياً). وتمثل بعض الأصول المذكورة أعلاه نصيب المجموعة في اتفاقات الإجارة المنتهية بالتملك المشتركة.

تقدر ذمم الإيجارات المستقبلية المستحقة القبض المتعلقة بالإجارة المنتهية بالتملك كما في 31 ديسمبر 2025 بمبلغ 497.7 مليون دولار أمريكي (2024: 367.7 مليون دولار أمريكي). لا يُعرف المبلغ الدقيق في نهاية كل فترة إلا قبل بدء الفترة، حيث يتم تحديد بعض الإيجارات بناءً على معدلات عائمة. تفاصيل الذمم المدينة مبينة أدناه:

31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	
101,016	40,787	المتوقع خلال 12 شهراً
281,409	136,711	المتوقع بعد 12 شهراً ولكن أقل من 5 سنوات
115,261	190,229	المتوقع بعد 5 سنوات
497,686	367,727	

تم تلخيص الارتباطات المستقبلية المتعلقة بعقود الإجارة في إيضاح 33 ويتوقع دفعها خلال 12 شهراً.

11. ذمم الإستصناع المدينة

31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	
9,418	10,402	موجودات استصناع
(1,192)	(1,663)	ربح مؤجل
8,226	8,739	حافى ذمم الإستصناع المدينة
(11)	(22)	مخصص خسائر ائتمانية (إيفاج 26)
8,215	8,717	

12. دخل من موجودات تمويلية

31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	
43,193	38,525	مرايحة
17,484	18,289	مبيعات التفسير
19,910	24,519	إجارة منتهية بالتملك، حافي (إيفاج 25)
512	541	موجودات استصناع
81,099	81,874	مجموع الدخل

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

13. استثمار في شركات زميلة

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
168,611	162,316	في بداية السنة
16,687	-	إضافات
20,803	18,237	الحصة من أرباح المنشآت الزميلة
(2,887)	(1,577)	الانخفاض في القيمة
(26,700)	-	تحويل إلى محتفظ به للبيع
-	(3,161)	أخرى
(482)	-	استبعادات
(5,718)	(6,340)	توزيعات أرباح مستلمة
(7,998)	12,549	ربح/(خسارة) تحويل عملات
162,316	182,024	في نهاية السنة

1.13. الاستثمار في منشآت زميلة

في نهاية السنة، كانت نسبة التملك الفعلي في المنشآت الزميلة والبلدان التي أسست فيها هذه المنشآت وطبيعتها أعمالها على النحو التالي:

اسم المنشأة	بلد التأسيس	طبيعة الأعمال	نسبة الملكية الفعلية (%)	
			2024	2025
الأخضر بنك	المغرب	الخدمات المصرفية	49	49
شركة إنهاء للإجارة	مهر	التأجير	47	31
بنك دو السنغال الإسلامي	السنغال	الخدمات المصرفية	45	45
مندوق ثمار للاستثمار	تونس	مندوق	40	40
أنفال كابيتال	المملكة العربية السعودية	استشارات الاستثمار	38	38
شركة قرغيزستان للإجارة	قرغيزستان	التأجير	37	37
شركة كازاخستان للإجارة	كازاخستان	التأجير	36	36
شركة ألبانيا للإجارة	ألبانيا	التأجير	36	-
بنك المالديف الإسلامي	المالديف	الخدمات المصرفية	33	33
شركة فلسطين للإجارة	فلسطين	التأجير	33	33
مندوق الفريدة للإسكان	المملكة العربية السعودية	العقارات	33	33
بنك الوفاق الدولي	تونس	التأجير	30	30
المندوق السعودي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (أفاق)	المملكة العربية السعودية	مندوق	25	25
الشرقية للسكر	مهر	التصنيع	23	23
بنك سبأ الإسلامي	اليمن	الخدمات المصرفية	20	20
الشركة العربية للإجارة	السودان	التأجير	20	20
بنك الامانة	سريلانكا	الخدمات المصرفية	25	25

(أ) لا توجد تدابير تنظيمية أو تعاقدية تقيد قدرة المنشآت الزميلة على تحويل أموال في شكل أرباح نقدية أو تسديد التموليات أو السلفات التي قدمتها لها المجموعة. تقدم المجموعة أحياناً مساعدة مالية في شكل سلف لمنشأتها الزميلة.

(ب) خلال السنة، باعت المجموعة حصتها في شركة ألبانيا للإجارة، والتي تبلغ قيمتها الدفترية 0.5 مليون دولار أمريكي، مقابل 1.435 مليون دولار أمريكي مما أدى إلى ربح قدره 0.935 مليون دولار أمريكي. (راجع إيضاح 36)

إن المركز المالي وإيرادات المنشآت الزميلة بناءً على قوائمها المالية التي أخذتها المجموعة في الاعتبار في نهاية فترة التقرير المالي هي كما يلي:

31 ديسمبر 2025	إجمالي الموجودات	جمالي المطلوبات	صافي الربح/(الخسارة)	الحصة من الربح/(الخسارة)
الأخضر بنك	545,622	519,719	2,256	1,105
بنك دو السنغال الإسلامي	1,990,489	1,798,119	22,672	6,122
شركة إنهاء للإجارة	41,612	32,388	(1,120)	(348)
مندوق ثمار للاستثمار	9,753	305	686	274
شركة قرغيزستان للإجارة	3,505	152	42	15
شركة كازاخستان للإجارة	34,991	11,642	2,527	904
شركة ألبانيا للإجارة	-	-	-	-
بنك المالديف الإسلامي	1,030,796	937,107	21,851	7,211
شركة فلسطين للإجارة	37,869	23,695	1,110	370
بنك الوفاق الدولي	597,933	535,493	(1,905)	(572)
الشرقية للسكر	201,197	118,281	2,431	554
الشركة العربية للإجارة	32,319	4,403	2,566	-
بنك الامانة	655,431	575,854	10,446	2,602

31 ديسمبر 2024	إجمالي الموجودات	جمالي المطلوبات	صافي الربح/(الخسارة)	الحصة من الربح/(الخسارة)
الأخضر بنك	404,618	383,419	854	418
بنك دو السنغال الإسلامي	1,431,087	1,281,735	2,300	1,035
شركة إنهاء للإجارة	39,041	32,648	135	64
مندوق ثمار للاستثمار	8,621	-	1,405	561
شركة قرغيزستان للإجارة	3,433	97	(54)	(20)
شركة كازاخستان للإجارة	35,168	14,202	2,843	1,017
شركة ألبانيا للإجارة	6,357	2,784	(217)	(77)
بنك المالديف الإسلامي	740,880	666,262	18,329	6,048
شركة فلسطين للإجارة	32,581	19,517	112	37
شركة هاليك للتأجير	-	-	29	10
بنك الوفاق الدولي	58,339	-	1,653	496
الشرقية للسكر	181,895	128,478	34,306	7,815
الشركة العربية للإجارة	28,513	5,074	10,853	2,171
بنك الامانة	597,423	520,589	4,929	1,228

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

2.13. دخل الاستثمار في حقوق الملكية:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الحصة من ربح منشأة زميلة	18,237	20,803
أخرى	898	-
	19,135	20,803

14. استثمار في ممتلكات عقارية

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الرصيد في بداية السنة	78,282	79,462
الربح / (الخسارة) المعترف به في الدخل الشامل الأخر	549	(719)
تغيير عملات أجنبية معترف بها في الدخل الشامل الأخر	21	(461)
الرصيد في نهاية السنة	78,852	78,282

إن العقارات المذكورة أعلاه مملوكة لشركة المجموعة الموريتانية (منشأة تابعة) في موريتانيا. تم الحصول على تقييمات مستقلة من قبل شركة تقييم عقارية ذات سمعة جيدة في الممتلكات العقارية في 31 ديسمبر 2025 و 31 ديسمبر 2024. واستخدم المقيم نهج التدفقات النقدية المخضومة ونهج القيمة المتبقية في تقييماته في عامي 2025 و 2024. تم تعديل القيم الدفترية للاستثمار لتعكس التغيرات في القيمة العادلة.

15. الموجودات الأخرى

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
القيمة العادلة الإيجابية لأدوات المشتقات المالية الإسلامية (إيفاج 15))	222	2,979
مطلوب من جهات ذات علاقة (إيفاج 24-3)	1,907	2,110
دخل مستحق	13,091	12,458
سلف إلى موظفين	12,814	11,681
الضرائب	67	120
دفعات مقدمة لسلم وخدمات للموردين	86	18
الممتلكات والمعدات	1,765	2,042
ذمم مدينة أخرى	12,243	10,638
	42,195	42,046
مخصى خسائر التمهنية (إيفاج 26)	(8,231)	(4,894)
	33,964	37,152

(أ) تتمثل الأدوات المالية للمشتقات الإسلامية في العقود الأجلة للعمليات الأجنبية الإسلامية ومقايضات معدلات الربح الإسلامية ومقايضات معدلات الربح على أساس العملات الإسلامية. وتتم المعاملات الأجلة ومبادلات معدلات الربح بعمليات مختلفة للتخفيف من مخاطر تقلبات أسعار صرف العملات على الاستثمارات لدى مؤسسات مالية، واستثمارات الصكوك، وموجودات التمويل، والصكوك المصدرة. وتتم مبادلات معدلات الربح للتخفيف من آثار أسعار الصرف على تكلفة التمويل، عن طريق مطابقة التمويل بسعر صرف عائم مع إيرادات بسعر عائم. ولم تقم المجموعة بتصنيف جميع مقايضات العملات الإسلامية ومقايضات أسعار الأرباح والعقود الأجلة كأدوات تحوط، وبالتالي لا تطبق محاسبة التحوط على هذه الأدوات. مع ذلك، تم تصنيف بعض مقايضات أسعار الأرباح بقيمة اسمية قدرها 396.3 مليون دولار أمريكي (2024: 137.6 مليون دولار أمريكي) ومقايضات العملات بقيمة اسمية قدرها 4.44 مليون دولار أمريكي (2024: 5 ملايين دولار أمريكي) ضمن علاقات التحوط وفقاً لمعايير المحاسبة ذات الصلة. تم تطبيق محاسبة التحوط من التدفقات النقدية على مقايضات أسعار الأرباح بقيمة 146.3 مليون دولار أمريكي (2024: 137.6 مليون دولار أمريكي) ومقايضات العملات بقيمة 4.44 مليون دولار أمريكي (2024: 5 ملايين دولار أمريكي)، مما أدى إلى خسارة قدرها 1,370 ألف دولار أمريكي (2024: ربح قدره 1,378 ألف دولار أمريكي) تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة، وربح قدره 387 ألف دولار أمريكي (2024: ربح قدره 1,584 ألف دولار أمريكي) تم الاعتراف به في قائمة الدخل الشامل الأخر الموحدة. بالإضافة إلى ذلك، تم تطبيق محاسبة التحوط بالقيمة العادلة على مقايضات أسعار الأرباح بقيمة اسمية قدرها 250 مليون دولار أمريكي (2024: لا شيء)، مع خسارة مقابلة قدرها 2,480 ألف دولار أمريكي (2024: لا شيء) مسجلة في قائمة الدخل الموحدة. ويوضح الجدول الآتي القيم العادلة الموجبة والسالبة للتحوط والأدوات المالية المشتقة الإسلامية، مع قيمها الإسمية:

التحوط والأدوات المالية المشتقة الإسلامية	القيمة الاسمية	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة
مبادلات إسلامية بعمليات مختلفة	6,088	171	(119)
مبادلات إسلامية بمعدلات الربح	396,346	-	(4,698)
عقود إسلامية آجلة	148,281	51	(2,134)
31 ديسمبر 2025	550,715	222	(6,951)
التحوط والأدوات المالية المشتقة الإسلامية	القيمة الاسمية	القيمة العادلة الموجبة	القيمة العادلة السالبة
مبادلات إسلامية بعمليات مختلفة	188,489	904	(50)
مبادلات إسلامية بمعدلات الربح	137,675	-	(2,239)
عقود إسلامية آجلة	95,502	2,075	-
31 ديسمبر 2024	421,666	2,979	(2,289)

تم الإفصاح عن الأرباح أو الخسائر من البنود المتحوط لها، والتي تمثل الودائع لدى المؤسسات المالية، واستثمارات الصكوك، والموجودات التمويلية والصكوك المصدرة في الإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة.

بالإضافة إلى ما سبق، قامت المجموعة بمبادلات بعمليات مختلفة نيابة عن المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا بموجب اتفاقية رئيسية مؤرخة في 13 يونيو 2016. وبلغت القيمة الافتراضية لتلك المبادلات 4.2 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2024: 11.1 مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

16. الحكوك المصدرة

تاريخ الإصدار	تاريخ الاستحقاق	عملة الاصدار	المبلغ	المعدل	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
مدرجة						
2025-10-09	2030-10-09	دولار أمريكي	500,000	4.39% ثابتة	503,698	-
2024-02-14	2029-02-14	دولار أمريكي	500,000	4.95% ثابتة	508,618	509,416
2020-10-15	2025-10-15	دولار أمريكي	600,000	6.81% ثابتة	-	602,327
غير مدرجة						
2020-03-05	2025-03-05	ريال سعودي	100,000	سايبور +0.60%	-	98,365
2024-06-21	2028-06-21	تينغ كازاخستاني	4,490	2.468% ثابتة	1,964	2,977
2024-12-21	2028-12-21	دولار أمريكي	100,000	4.195% ثابتة	97,272	100,148
			1,804,490		1,111,552	1,313,233

تمنح الحكوك (بشهادات الثقة) الصادرة لحاملي الشهادات الحق في استلام المدفوعات (التوزيعات الدورية) في تواريخ محددة (تواريخ التوزيع الدوري) من عناصر الربح لأصول الإجارة، والاستثمارات في حقوق الملكية، استثمارات الحكوك، والذمم المدينة فيما يتعلق بعقود المرابحة، الاستثمارات المرخصة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وأي أصول تم استبدالها (يشار إليها مجتمعة بـ "المحفظة") المباعة في كل سلسلة (إصدار) من قبل المجموعة لتنمية القطاع الخاص "المحدودة (الوصي).

بعد بيع المحفظة، تضمن المؤسسة كطرف ثالث أداء المحفظة إلى الوصي، بحيث إذا كان أي ملتزم بأهل ضمن المحفظة غير قادر على دفع أي مبلغ مستحق، فإن المجموعة سوف تقوم بالدفع. كما تتعهد المجموعة بشراء المحفظة في تاريخ الاستحقاق أو تاريخ الحل المبكر بمبلغ يعادل المبلغ الاسمي الإجمالي (أي سعر البيع الأصلي للمحفظة إلى المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص "المحدودة).

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الرصيد في بداية السنة	1,313,233	806,457
هادرة خلال السنة	500,000	500,000
متحولات خلال السنة	(700,896)	(998)
تكلفة تمويل مستحقة	2,202	9,312
العلاوة/الذمم والتكلفة المتكبدة في إصدار الحكوك (مطابق)	(3,350)	(925)
خسارة/ (ربح) حرف عملات	363	(613)
	1,111,552	1,313,233

17. مطلوبات سلع مشتراة بالمرابحة

أبرمت المجموعة اتفاقيات شراء وبيع مرابحة سلعية مع بعض المؤسسات المالية. وفقاً لأحكام تلك الاتفاقيات، قامت المجموعة بشراء بعض السلع من هذه المؤسسات المالية على أساس الدفع المؤجل وقامت ببيعها في نفس الوقت من خلال تلك البنوك إلى أطراف أخرى. بلغ الرصيد القائم كما في 31 ديسمبر 2025 مبلغ 780 مليون دولار أمريكي (2024: 806 مليون دولار أمريكي) ويمثل الرصيد سعر الشراء بموجب هذه الاتفاقيات. ولدى المجموعة تمويلات ذات فترات استحقاق أصلية تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات (31 ديسمبر 2025: 3 إلى 7 سنوات).

18. مستحقات ومطلوبات أخرى

31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	
6,951	2,289	القيمة العادلة السالبة للتحوط وأدوات المشتقات المالية الإسلامية (إيفاج 15 (i))
3,375	2,838	مطلوب إلى جهات ذات علاقة (إيفاج 24-4)
1,369	1,323	فرائب (فريبة قيمة مضافة، فريبة دخل، الخ)
33,109	-	دفعات مقدمة مقابل بيع استثمار في حقوق الملكية (إيفاج 36)
4,109	4,108	توزيعات أرباح مستحقة الدفع
27,054	19,823	حسابات تجارية وحسابات مماثلة أخرى
75,967	30,381	

يشمل ذلك رسوم المراجعة والخدمات ذات الصلة المستحقة والبالغة 80.35 ألف دولار أمريكي (2024: 76.53 ألف دولار أمريكي) فيما يتعلق بالمؤسسة. وقد تم الاعتراف بإجمالي الرسوم ذات الصلة والبالغة 220.62 ألف دولار أمريكي (2024: 76.53 ألف دولار أمريكي) في قائمة الدخل الموحدة.

19. التزامات منافع الموظفين

لدى مجموعة البنك الإسلامي للتنمية خطة تقاعد الموظفين التي تتكون من خطة منافع محددة وخطة هجينة ضمن خطة معاشات الموظفين، وخطة الرعاية الطبية للموظفين المتقاعدين وخطة التكافل الطبي للمتقاعدين (ويشار إليها مجتمعة بخطة تقاعد الموظفين). ويحق لكل موظف بالبنك أو المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، على أساس الدوام الكامل، كما تحددها سياسات التوظيف بالبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، يحق لهم المشاركة في خطة التقاعد من تاريخ الانضمام إلى البنك.

تعتبر خطة تقاعد موظفي مجموعة البنك الإسلامي للتنمية متعددة أرباب العمل، وتشمل البنك الإسلامي للتنمية - موارد رأس المال العادية، وصندوق وقف موارد الحساب الخاص ("الوقف")، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية.

خطة تقاعد الموظفين

إن خطة تقاعد الموظفين عبارة عن مزيج من خطة المنافع المحددة القديمة (الركيزة الأولى) وخطة المعاشات الهجينة الجديدة (الركيزة الثانية) التي أصبحت سارية في الأول من رجب 1399هـ (الموافق 27 مايو 1979م) و 1442/5/17هـ (2021/1/1م) على التوالي. كل شخص يعمل لدى البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية على

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

أساس الدوام الكامل، باستثناء موظفين المدة المحددة، كما هي محددة في سياسات التوظيف للبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، مؤهل للمشاركة في خطة تقاعد الموظفين، من تاريخ الانضمام إلى البنك ومؤسساتها الأعضاء. وتقتصر المشاركة في خطة المعاشات الهجينة على أولئك الذين لديهم أقل من خمس سنوات من الخدمة اعتباراً من 31 ديسمبر 2020 على أساس اختياري، ومع ذلك، يتم تسجيل أولئك الذين انضموا إلى البنك اعتباراً من 1 يناير 20214 بشكل تلقائي.

في كلا الركيزتين، يساهم الموظف بنسبة 11.1% (11.1% في 2024) من الراتب السنوي الأساسي بينما يساهم البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك بنسبة 25.9% (25.9% في 2024).

وفيما يلي المزايا الرئيسية لخطة تقاعد الموظفين:

(1) سن التقاعد الاعتيادي هو ذكرى مرور إثني وستين سنة من تاريخ ميلاد المنتسب.

(2) عند التقاعد، يحق للموظف المتقاعد المؤهل 2.5% بموجب خطة تقاعد الموظفين القديمة أو 1% بموجب الخطة المختلطة في المكون، من أعلى متوسط أجر مرجح (كما هو محدد من قبل لجنة المعاش التقاعدي) اللجنته عن كل سنة من سنوات الخدمة الخاضعة للتقاعد ومحددة بحد أقصى 30 سنة هجرية.

(3) يتم استخدام 10% من مساهمة البنك والمنشآت الشقيقة بمجموعة البنك البالغة 25.9% و11.1% من مساهمة الموظفين، في تمويل مكون الخطة المختلطة. سيتم دفع الصندوق المتراكم وعائداته الاستثمارية كمناافع تقاعد على شكل مبلغ مقطوع للمشاركين في الخطة المختلطة.

(4) مدفوعات المناافع عند التقاعد المبكر، أو منافع العجز أو منافع نهاية الخدمة أو الوفاة قبل التقاعد أو منافع الوفاة بعد التقاعد تُدفع أيضاً على النحو الذي تحدده لجنة المعاشات التقاعدية.

خطة الرعاية الطبية للموظفين المتقاعدين

اعتباراً من 1 محرم 1421هـ (الموافق 6 إبريل 2000م) أسس البنك خطة رعاية طبية للموظفين المتقاعدين، بناءً على قرار مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 18 شوال 1418هـ (الموافق 15 فبراير 1998). وقد تم توسيع ذلك ليشمل الموظفين المؤهلين في المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. يتم تمويل خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين ما بين البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بنسبة 1% و0.5% على التوالي من الرواتب الأساسية. تهدف خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين إلى دفع مبالغ شهرية للموظفين المتقاعدين المؤهلين مقابل مصروفاتهم الطبية.

يتم احتساب الاستحقاقات المستحقة الدفع لكل موظف متقاعد بموجب الخطة الطبية وفقاً للبيغة التالية:

أعلى متوسط أجر مرجح (كما هو محدد من قبل لجنة التقاعد) X فترة الاشتراك (محددة بحد أقصى 30 سنة هجرية) x 0,18%.

مدفوعات الاستحقاقات عند التقاعد المبكر ومنافع العجز ومنافع إنهاء الخدمة والوفاة قبل التقاعد أو منافع الوفاة بعد التقاعد يتم دفعها أيضاً على النحو الذي تحدده لجنة المعاشات التقاعدية.

خطة التكافل الطبي للمتقاعدين

في فبراير 2019، وافق مجلس الإدارة العامة على إنشاء الخطة التكافل الطبي للمتقاعدين والذي سيوفر منافع تغطية طبية جديدة للمتقاعدين المستقبليين في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. بموجب الاقتراح، فإن الموظفين النشطين الذين لديهم 10 سنوات على الأقل من فترة الخدمة قبل سن التقاعد العادي اعتباراً من 1 يناير 2019 سوف يندرجون تلقائياً تحت مظلة صندوق التكافل الطبي للمتقاعدين. وسيعرض على الموظفين الذين لا يستوفون الحد الأدنى لفترة الخدمة خيار الانضمام إلى الصندوق الجديد.

بموجب خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين، سيتم تغطية التكاليف الطبية الفعلية للمتقاعدين وفقاً لجدول الحد الأدنى من المنافع المضمونة. يغطي هذا بشكل أساسي الاستشفاء والرعاية الطارئة والإعادة إلى الوطن والنقل بسيارات الإسعاف. يتم أيضاً تغطية العلاج الاستشفائي المتخصص في الخارج ورعاية المرضى الخارجيين ولكن فقط في بلدان محددة.

بدأ أعضاء خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين في تلقي المنافع اعتباراً من 1 أبريل 2024 (تاريخ بدء الخطة).

تمول مساهمات خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين على أساس 4/4/4%. يساهم الموظفون بنسبة 4% من رواتبهم التقاعدية وحاحب العمل يطابقها بنسبة 4%. يساهم المتقاعدون أيضاً بنسبة 4% من معاشهم التقاعدي (قبل عمليات سحب التعويض). بدأت مساهمات كل من صاحب العمل والموظف في التراكم في 1 يناير 2019 وفي 1 أغسطس 2024، بدأ الموظفون المساهمات التقيدية في خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين. وقد تم الاعتراف بهذه المساهمات المتراكمة قبل 1 أبريل 2025 كجزء من موجودات الخطة خلال السنة.

لم يساهم المتقاعدون حتى 1 أبريل 2024 وتلقوا منافع بموجب خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين حتى تلك اللحظة.

إدارة خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين

قوم لجنة المعاشات التقاعدية المعنية من قبل رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بإدارة برامج التقويم الاستراتيجي كصناديق منفصلة نيابة عن موظفيها. وتعتبر لجنة المعاشات التقاعدية هي المسؤولة عن الإشراف على الاستثمار والأنشطة الاكتوارية لبرامج التقويم الاستراتيجي. ويتم استثمار موجودات خطط التقاعد بموجب السياسات التي تضعها لجنة التقاعد. يقوم البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية بتغطية الخسائر الاكتوارية للخطط وتتناسم المصاريف الإدارية.

المخاطر

مخاطر الاستثمار

تُحسب القيمة الحالية للالتزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين باستخدام معدل الخصم المحدد بالرجوع إلى عائدات سندات الشركات عالية الجودة؛ إذا كان العائد على موجودات الخطط أقل من هذا المعدل، فسيؤدي ذلك إلى إنشاء عجز في الخطة. حالياً، يمتلك مقدمو خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين استثماراً متوازناً نسبياً في الأوراق المالية والحكوك والعقارات. ونظراً للطبيعة طويلة الأجل للالتزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين، يعتبر المسؤول عن برنامج الخطط أنه من المناسب استثمار جزء معقول من موجودات الخطط في الأوراق المالية في سندات حقوق الملكية وفي العقارات لزيادة العائد الناتج عن الصندوق.

معدل الخصم

سيؤدي الانخفاض في معدل عائد السندات إلى زيادة التزامات خطط الرعاية الطبية للمتقاعدين ولكن سيتم تعويض ذلك جزئياً عن طريق زيادة العائد على استثمارات ديون الخطط.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

2.19. إن الحركة في القيمة الحالية لموجودات الخطة هي كما يلي:

خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة تقاعد الموظفين		
31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
591	603	3,507	4,874	47,862	52,555	الرصيد كما في 1 يناير
30	34	224	243	2,508	3,081	دخل من موجودات الخطة
(6)	20	(142)	-	(3,435)	(1,153)	العائد على موجودات الخطة ناقص معدل الخصم
5	2	641	667	1,614	1,692	مساهمة المشاركين في الخطة
21	4	637	658	3,794	3,995	مساهمة صاحب العمل
(41)	(34)	(1)	(19)	(1,091)	(576)	المبالغ المدفوعة من موجودات الخطة
3	12	8	-	1,303	178	أخرى
603	641	4,874	6,423	52,555	59,772	

3.19. بناءً على التقييمات الاكتوارية، تتكون مصاريف التقاعد والرعاية الطبية للسنة مما يلي:

خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة تقاعد الموظفين		
31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
26	10	281	238	4,313	3,862	إجمالي تكاليف الخدمة الحالية
53	53	70	67	3,298	3,476	تكلفة التزام المنافع المحددة
(30)	(34)	(224)	(243)	(2,508)	(3,081)	دخل من موجودات الخطة
49	29	127	62	5,103	4,257	التكلفة المعترف بها في قائمة الدخل الموحدة
(175)	2	(1,210)	(970)	(12,210)	(356)	(الارباح) / الخسائر الاكتوارية بسبب التغير في الافتراضات
6	(20)	142	-	3,435	1,153	العائد على موجودات الخطة الأكبر / (الأقل) من معدل الخصم
(3)	(12)	(8)	-	(1,303)	(178)	أخرى
(172)	(30)	(1,076)	(970)	(10,078)	619	خسارة / (الربح) الاكتوارية المعترف به في قائمة الدخل الشامل الأخرى

مخاطر طول العمر
يتم حساب القيمة الحالية للالتزامات الخطط بالرجوع إلى أفضل تقدير لوفيات المشاركين في الخطط أثناء وبعد توظيفهم. ولذلك، فإن الزيادة في متوسط العمر المتوقع للمشاركين في الخطة ستزيد من التزامات الخطة.

مخاطر الرواتب
يتم حساب القيمة الحالية للالتزام الخطط بالرجوع إلى الرواتب المستقبلية للمشاركين في الخطط. على هذا النحو، فإن الزيادة في رواتب المشاركين في الخطط ستزيد من التزام الخطط. وفيما يلي تفاصيل صافي التزامات تقاعد للموظفين:

خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	الإجمالي
31 ديسمبر 2025				
69,483	869	984	71,336	التزامات المنافع المحددة (إيفاج 1-19)
(59,772)	(6,423)	(641)	(66,836)	يأثر: موجودات الخطة (إيفاج 2-19)
9,711	(5,554)	343	4,500	صافي التزامات / (موجودات) منافع الموظفين
31 ديسمبر 2024				
61,385	886	951	63,222	التزامات المنافع المحددة (إيفاج 1-19)
(52,555)	(4,874)	(603)	(58,032)	يأثر: موجودات الخطة (إيفاج 2-19)
8,830	(3,988)	348	5,190	صافي التزامات / (موجودات) منافع الموظفين

1.19. إن الحركات في القيمة الحالية للالتزامات المنافع المحددة هي كما يلي:

خطة تقاعد الموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة الرعاية الطبية للموظفين		
31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
61,385	65,461	886	951	1,083	69,483	الرصيد كما في 1 يناير
3,862	4,313	238	10	26	3,862	تكلفة الخدمة الحالية
3,476	3,298	67	53	53	3,476	تكلفة التزام المنافع المحددة
1,692	1,614	667	2	5	1,692	مساهمة المشاركين في الخطة
(356)	(12,210)	(970)	2	(175)	(356)	صافي (الربح)/ الخسارة الاكتوارية
(576)	(1,091)	(19)	(34)	(41)	(576)	المبالغ المدفوعة من موجودات الخطة
69,483	61,385	869	984	951	69,483	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

4.19. يعرض الجدول التالي موجودات الخطة حسب الفئة الرئيسية:

خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة تقاعد الموظفين		
31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
29	35	332	362	16,472	15,921	استثمارات في الحكومة
-	-	-	-	15,353	24,158	مناذيق مدارة وبيع أجل
572	601	4,486	1,433	19,793	18,427	التفد وما في حكمه وودائع مرابحات السلع
-	-	-	-	650	717	الأراضي
2	6	56	4,628	287	550	أخرى
603	642	4,874	6,423	52,555	59,773	

5.19. تتمثل الافتراضات المستخدمة لحساب التزامات خطط التقاعد فيما يلي:

خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة تقاعد الموظفين		
31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
%5.66	%5.50	%5.66	%5.50	%5.66	%5.50	معدل الخصم
%6.5 - 4.5	%6.5 - 4.5	%6.5 - 4.5	%6.5 - 4.5	%6.5 - 4.5	%6.5 - 4.5	معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب

يتم اختيار معدل الخصم المستخدم لتحديد التزامات المنافع بالرجوع إلى معدلات العائد طويل الأجل على سندات مؤسستات مصنفة بـ "AA". استند معدل الزيادة المتوقعة في الرواتب لعام 2025 إلى العمر أي 20-35 سنة - %6.5، 35-50 سنة - %5.0 وما فوق 50 سنة - %4.5.

6.19. يتمثل تحليل الحساسية الكمية للتغير في معدل الخصم على التزامات المنافع الموظفين فيما يلي:

خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة تقاعد الموظفين		2025
%0.5 -	%0.5 +	%0.5 -	%0.5 +	%0.5 -	%0.5 +	
54	(49)	222	(179)	6,283	(5,550)	معدل الخصم
خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة تقاعد الموظفين		2024
%0.5 -	%0.5 +	%0.5 -	%0.5 +	%0.5 -	%0.5 +	
53	(48)	200	(161)	5,652	(4,988)	معدل الخصم

يلخص الجدول التالي حالة التمويل المتوقعة للسنة القادمة:

خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة تقاعد الموظفين		
987	1,857	76,836				القيمة الحالية لالتزام المنافع المحددة
(616)	(8,168)	(66,586)				القيمة العادلة لموجودات الخطة
371	(6,311)	10,250				العجز/(الفائض) في الخطة

خطة تقاعد الموظفين

مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 هي 4 مليون دولار أمريكي والتكاليف المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة هي 4 مليون دولار أمريكي.

خطة الرعاية الطبية للموظفين

مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 هي 4 ألف دولار أمريكي والتكاليف المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة هي 29 ألف دولار أمريكي.

خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين

مساهمة صاحب العمل المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 هي 650.3 ألف دولار أمريكي والتكاليف المتوقعة التي سيتم الاعتراف بها في قائمة الدخل الموحدة هي 62 ألف دولار أمريكي.

فيما يلي المبالغ المعترف بها في احتياطي التزامات الرعاية الطبية للمتقاعدين والرعاية الطبية للموظفين:

خطة الرعاية الطبية للموظفين		خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين		خطة تقاعد الموظفين		
31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
828	656	(3,500)	(4,576)	3,071	(7,007)	يناير 1
6	-	-	(107)	183	-	أثر التغيرات في الافتراضات الديموغرافية
(71)	16	(273)	266	(7,620)	1,850	أثر التغيرات في الافتراضات المالية
(110)	(14)	(937)	(1,129)	(4,773)	(2,206)	أثر تعديلات الخبرة
6	(20)	142	-	3,435	1,153	العائد على موجودات الخطة أكبر من معدل الخصم
(3)	(12)	(8)	-	(1,303)	(178)	أخرى
656	626	(4,576)	(5,546)	(7,007)	(6,388)	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

إن تحليل الاستحقاق المتوقع موضح أدناه:

خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	السنة الأولى
2025	2025	2025	2025
2,108	(7)	60	السنة الأولى
742	(3)	59	السنة الثانية
1,899	(1)	73	السنة الثالثة
2,145	(4)	74	السنة الرابعة
1,645	(4)	74	السنة الخامسة
10,787	(53)	365	الخمس السنوات التالية

خطة تقاعد الموظفين	خطة الرعاية الطبية للمتقاعدين	خطة الرعاية الطبية للموظفين	السنة الأولى
2024	2024	2024	2024
1,506	5	28	السنة الأولى
1,215	5	75	السنة الثانية
737	5	76	السنة الثالثة
1,841	6	91	السنة الرابعة
2,067	7	95	السنة الخامسة
10,120	26	632	الخمس السنوات التالية

20. المبالغ المستحقة لحدوق التضامن بالمؤسسة الإسلامية للتنمية

يمثل صافي الإيرادات المتراكمة حتى 31 ديسمبر 2025 الناتجة من ودائع نقدية سائلة لدى بعض البنوك التقليدية ومؤسسات مالية أوقفها "المؤسسة" بالإضافة إلى إيرادات أخرى غير متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وقد نصت توحية الهيئة الشرعية في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية على أن تصرف هذه الإيرادات في أوجه الخير. ولذلك صنفت على أنها مطلوبات. وتقع مسؤولية التصرف في هذه المطلوبات على لجنة الأعمال الخيرية التي أنشئت داخل "المجموعة". وكانت مصادر واستخدامات تمويل "حدوق التضامن للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص"، خلال السنة، على النحو التالي:

البيان	مصادر واستخدامات الإيرادات غير المتوافقة مع الشريعة			
	عدد الأحداث	المبلغ	عدد الأحداث	المبلغ
في بداية السنة		1,807		1,188
الدخل خلال السنة:				
الدخل من حدوق التضامن		-		-
تحويل من حدوق التأمين ضد البطالة (UIF)		-	1	611
غرامة على العملاء عند التعثر في السداد	8	180	2	8
مجموع		180		619
مجموع خلال السنة:				
دعم لمبدأ الأيتام		-		-
		-		-
في نهاية السنة		1,987		1,807

21. رأس المال المدفوع

يتكون رأس مال المجموعة في نهاية العام مما يلي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
4,000,000	4,000,000	رأس المال المرزح به: 400.000 سهم بقيمة 10.000 دولار أمريكي للسهم الواحد
		رأس المال المكتتب به:
2,000,000	2,000,000	المتاح للاكتتاب: 200.000 سهم بقيمة 10.000 دولار أمريكي للسهم الواحد
(279,665)	(279,665)	أسهم رأس المال التي لم يكتب فيها بعد
1,720,335	1,720,335	أقساط مستحقة لم تدفع بعد
(130,823)	(130,823)	
1,589,512	1,589,512	رأس المال المدفوع

في 2025، لم يتم استلام أي أموال من المساهمين (1.95 مليون). يمثل رأس المال المدفوع للمجموعة المبالغ المستلمة من الأعضاء التاليين:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
659,682	659,682	البنك الإسلامي للتنمية
124,940	124,940	حدوق الاستثمارات العامة السعودي
755,890	755,890	الدول الأعضاء
40,000	40,000	الشركة الإيرانية للاستثمار الأجنبي
6,000	6,000	بنك كيشا فارزي
2,000	2,000	بنك ملي
1,000	1,000	البنك الوطني الجزائري
1,589,512	1,589,512	رأس المال المدفوع

22. الاحتياطي وأرباح الأسهم

وفقاً للفقرة 1 من المادة رقم 33 من "اتفاقية تأسيس المؤسسة"، تُحدد الجمعية العمومية جزءاً من صافي دخل "المؤسسة" وفانظها، بعد إفراد مخصص للاحتياطيات، من أجل توزيعه في شكل أرباح نقدية. وعلى أي حال، لن توزع أي أرباح قبل بلوغ الاحتياطي 12.5% من رأس المال المكتتب به. لم تُدفع أي أرباح ولم يُعلن عنها في سنتي 2024 و 2025.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (بآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

23. إيرادات أخرى

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
2,290	4,468	مكاسب القيمة العادلة من المشتقات الإسلامية هافية من خسائر الصرف
4,951	8,834	أتعاب إدارة ورسوم استشارات
(1,540)	1,077	(ربح) / (خسارة) من استبعاد عمليات متوقفة (إيفاج 36)
4,274	4,247	أخرى
9,975	18,626	

24. المعاملات والأرصدة مع الجهات ذات العلاقة

تمثل الجهات ذات الصلة المنشآت التابعة والمنشآت الزميلة والأعضاء وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين للمجموعة والكيانات التي تسيطر عليها هذه الجهات أو تسيطر عليها بشكل مشترك أو تؤثر فيها إلى حد كبير. وتعتمد إدارة "المجموعة" سياسات وشروط تسعير هذه المعاملات.

1.24. فيما يلي تفاصيل أبرز المعاملات مع الجهات ذات الصلة خلال السنة:

الجهة ذات العلاقة	طبيعة المعاملات	العلاقة	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية	إيجار وتقاعد	المساهم	6,854	1,031

2.24. تم الإفصاح عن بعض معاملات وأرصدة الجهات ذات العلاقة في الإيضاحات من 5 إلى 10.

3.24. يتكون المطلوب من جهات ذات علاقة مما يلي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
501	501	بنك الوفاق الدولي
152	-	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
1,457	1,406	أخرى
2,110	1,907	

4.24. يتكون المستحق لجهات ذات علاقة مما يلي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
1,472	2,734	البنك الإسلامي للتنمية
645	468	برنامج تقاعد موظفي البنك الإسلامي للتنمية
721	173	أخرى
2,838	3,375	

5.24. إن التعويضات المدفوعة أو المستحقة الدفع لكبار موظفي الإدارة هي كما يلي:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
3,604	4,751	رواتب ومناقص أخرى قصيرة الأجل
487	713	مناقص نهاية الخدمة
4,091	5,464	

25. الإجارة المنتهية بالتملك

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
48,411	57,572	الدخل من إجارة منتهية بالتملك
(23,892)	(37,662)	الاستهلاك
24,519	19,910	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

26. مخصص انخفاض القيمة

2025	خسارة الائتمان كما في 1 يناير 2025	معدل / (عكس) خسارة الائتمان المتوقعة/أخرى	المعاد تصنيفه إلى محقق به للبيع	دول / (عكس) خسارة الائتمان للسنة	شطب / محقق خلال السنة	خسارة الائتمان كما في 31 ديسمبر 2025
التقد وما في حكمه	6	-	-	1	-	7
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	28,134	-	-	1	(356)	27,779
استثمارات في الحكوك	11,699	-	-	1,062	-	12,761
ذمم مرابحة مدينة	28,265	-	-	8,633	-	36,898
تمويل البيع الأجل	28,842	-	-	(12,751)	-	16,091
الإدارة المنتهية بالتمليك	29,173	-	-	7,086	-	36,259
موجودات استثناء	22	-	-	(11)	-	11
موجودات أخرى	4,894	2,418	-	919	-	8,231
	131,035	2,418	-	4,940	(356)	138,037
استثمارات في حقوق الملكية	32,028	-	-	8,280	-	40,308
الإجمالي	163,063	2,418		13,220	(356)	178,345

2024	خسارة الائتمان كما في 1 يناير 2024	معدل / (عكس) خسارة الائتمان المتوقعة/أخرى	المعاد تصنيفه إلى محقق به للبيع	دول / (عكس) خسارة الائتمان للسنة	شطب / محقق خلال السنة	خسارة الائتمان كما في 31 ديسمبر 2024
التقد وما في حكمه	163	-	(163)	6	-	6
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	21,193	-	-	6,941	(4,138)	28,134
استثمارات في الحكوك	15,247	-	-	(3,548)	-	11,699
تمويل مرابحة	44,338	-	-	(11,935)	-	28,265
تمويل البيع الأجل	28,525	-	-	317	-	28,842
الإدارة المنتهية بالتمليك	23,955	-	-	5,218	-	29,173
موجودات استثناء	33	-	-	(11)	-	22
موجودات أخرى	7,588	(206)	(1,266)	(1,222)	-	4,894
	141,042	(206)	(1,429)	(4,234)	(4,138)	131,035
استثمارات في حقوق الملكية	22,597	-	-	9,431	-	32,028
استثمارات في الحكوك	1,017	-	-	(1,017)	-	-
خسارة القيمة العادلة للحكوك	-	-	-	5,942	-	-
الإجمالي	164,656	(206)	(1,429)	10,122	(4,138)	163,063

27. صافي الموجودات بالعملات الأجنبية

فيما يلي تفاصيل صافي الموجودات بالعملات الأجنبية في نهاية السنة:

31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025	
960	555	مئات أذربيجاني
106,200	139,113	الفرنك الأفريقي
15,061	16,326	الجنيه المصري
77,998	140,376	اليورو
48	41	الروبية الأندونيسية
229	589	الدينار الإسلامي
574	-	ليك ألباني
(67)	(76)	رينجت ماليزي
12,955	15,546	درهم مغربي
38,815	38,537	أوقية موريتانية
7,516	7,722	روبية باكستانية
193	(50)	جنيه استرالي
30,022	33,683	روبية جزر المالديف
(157,786)	36,417	ريال سعودي
1,152	813	سوم قرغزستاني
433	-	سوموني طاجيكستاني
-	131	الدينار الجزائري
17,090	19,502	روبية سريلانكية
3,292	1,551	جنيه سوداني
13,319	14,483	التنغ الكازاخستاني
(20)	(17)	الليرة التركية
26,873	28,547	دينار تونسي
22	22	درهم إماراتي
4,043	4,634	سوم أوزباكستاني
198,922	498,445	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

28. تركيز الموجودات

1.28. كان تركيز الموجودات حسب المناطق الجغرافية في نهاية السنة على النحو التالي:

31 ديسمبر 2025	أفريقيا	آسيا	أستراليا	أوروبا	الإجمالي
النقد وما في حكمه	33,102	110,198	-	-	170,213
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	-	79,808	-	-	79,808
استثمارات في الحكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى	13,937	1,324,704	-	-	1,338,641
ذمم مرابحة مدينة	267,742	556,165	-	-	823,907
تمويل البيع الأجل	73,859	65,502	-	-	139,361
الإجارة المنتهية بالتعليق	32,589	297,988	-	-	330,577
موجودات استئجار	-	8,215	-	-	8,215
استثمارات في منشآت زمنية	114,667	67,357	-	-	182,024
استثمار في ممتلكات عقارية	78,852	-	-	-	78,852
موجودات أخرى	6,011	27,953	-	-	33,964
موجودات محتفظ بها للبيع	64,049	-	-	-	64,049
	684,808	2,537,890	-	26,913	3,249,611

31 ديسمبر 2024	أفريقيا	آسيا	أستراليا	أوروبا	الإجمالي
النقد وما في حكمه	12,350	95,125	-	36,858	144,333
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	-	366,292	-	-	366,292
استثمارات في الحكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى	98,334	1,380,757	-	-	1,479,091
ذمم مرابحة مدينة	167,003	294,433	-	-	461,436
تمويل البيع الأجل	185,760	148,780	-	-	334,540
الإجارة المنتهية بالتعليق	66,222	174,843	-	-	241,065
موجودات استئجار	-	8,717	-	-	8,717
استثمارات في منشآت زمنية	118,191	44,125	-	-	162,316
استثمار في ممتلكات عقارية	78,282	-	-	-	78,282
موجودات أخرى	32,034	5,118	-	-	37,152
موجودات محتفظ بها للبيع	311,429	-	-	-	311,429
	1,069,605	2,518,190	-	36,858	3,624,653

2.28. تُحلّل تركيزات الموجودات حسب القطاع الاقتصادي في نهاية السنة كما يلي:

31 ديسمبر 2025	الخدمات المالية	التأمين والتعدين	الخدمات الاجتماعية	أخرى	الإجمالي
النقد وما في حكمه	170,213	-	-	-	170,213
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	79,808	-	-	-	79,808
استثمارات في الحكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى	889,403	84,052	260,968	104,218	1,338,641
ذمم مرابحة مدينة	641,215	101,026	43,086	38,580	823,907
تمويل البيع الأجل	139,128	233	-	-	139,361
الإجارة المنتهية بالتعليق	-	330,577	-	-	330,577
موجودات استئجار	-	-	8,215	-	8,215
استثمارات في منشآت زمنية	182,024	-	-	-	182,024
استثمار في ممتلكات عقارية	-	-	-	78,852	78,852
موجودات أخرى	13,091	-	-	20,873	33,964
موجودات محتفظ بها للبيع	64,049	-	-	-	64,049
	2,178,931	515,888	312,269	242,523	3,249,611

31 ديسمبر 2024	الخدمات المالية	التأمين والتعدين	الخدمات الاجتماعية	أخرى	الإجمالي
النقد وما في حكمه	144,333	-	-	-	144,333
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	366,292	-	-	-	366,292
استثمارات في الحكوك والأسهم والأوراق المالية الأخرى	1,115,749	-	290,022	73,320	1,479,091
ذمم مرابحة مدينة	351,850	109,586	-	-	461,436
تمويل البيع الأجل	334,540	-	-	-	334,540
الإجارة المنتهية بالتعليق	-	241,065	-	-	241,065
موجودات استئجار	-	-	8,717	-	8,717
استثمارات في منشآت زمنية	162,316	-	-	-	162,316
استثمار في ممتلكات عقارية	-	-	-	78,282	78,282
موجودات أخرى	37,134	18	-	-	37,152
موجودات محتفظ بها للبيع	311,429	-	-	-	311,429
	2,823,643	350,669	298,739	151,602	3,624,653

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025
(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

29. الاستحقاقات التعاقدية للموجودات والمطلوبات

كانت الاستحقاقات التعاقدية لموجودات ومطلوبات المجموعة حسب فترات الاستحقاق، أو الفترات المتوقعة لتحويلها إلى نقد في نهاية السنة على النحو التالي:

31 ديسمبر 2024	أقل من 3 أشهر	3 إلى 12 أشهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون موعد استحقاق ثابت	الإجمالي
الموجودات:						
132,175	12,158	-	-	-	-	144,333
366,292	-	-	-	-	-	366,292
45,697	198,218	1,113,098	48,000	74,078	79,548	1,479,091
94,188	125,116	233,745	8,387	-	-	461,436
16,603	172,436	142,209	3,292	-	-	334,540
26,297	14,490	136,711	63,567	-	-	241,065
-	-	-	8,717	-	-	8,717
-	-	-	-	-	162,316	162,316
-	-	-	-	-	78,282	78,282
-	37,152	-	-	-	-	37,152
-	311,429	-	-	-	-	311,429
681,252	870,999	1,625,763	131,963	314,676	-	3,624,653
المطلوبات:						
-	-	-	1,313,233	-	-	1,313,233
10,143	124,970	670,405	-	-	-	805,518
-	25,480	4,901	-	-	-	30,381
-	-	-	-	5,190	5,190	5,190
1,807	-	-	-	-	-	1,807
-	267,328	-	-	-	1,060	268,388
11,950	417,778	1,988,539	-	6,250	-	2,424,517

31 ديسمبر 2025	أقل من 3 أشهر	3 إلى 12 أشهر	1 إلى 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	بدون موعد استحقاق ثابت	الإجمالي
الموجودات:						
170,213	-	-	-	-	-	170,213
79,808	-	-	-	-	-	79,808
72,436	341,659	773,296	71,702	79,548	79,548	1,338,641
46,741	238,277	501,183	37,706	-	-	823,907
34,213	45,435	56,808	2,905	-	-	139,361
7,840	34,873	194,827	93,037	-	-	330,577
374	955	6,886	-	-	-	8,215
-	-	-	-	-	182,024	182,024
-	-	-	-	-	78,852	78,852
-	-	33,964	-	-	-	33,964
-	-	64,049	-	-	-	64,049
411,625	759,212	1,533,000	205,350	340,424	-	3,249,611
المطلوبات:						
4,135	6,101	1,101,316	-	-	-	1,111,552
47,660	-	731,892	-	-	-	779,552
-	71,129	4,838	-	-	-	75,967
-	-	-	-	4,500	4,500	4,500
1,987	-	-	-	-	-	1,987
-	3,790	-	-	-	-	3,790
53,782	81,020	1,838,046	-	4,500	-	1,977,348

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

30. الرقابة الشرعية

وفقاً للمادة 29 (1) من "اتفاقية تأسيس المؤسسة"، تتخذ المؤسسة هيئة شرعية. كما تستعين، بوصفها كيانا من كيانات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بالهيئة الشرعية لمجموعة البنك. وقد تأسست الهيئة الشرعية لمجموعة البنك بموجب قرار مجلس المديرين التنفيذيين. يتم تعيين أعضاء الهيئة الشرعية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

تختص الهيئة الشرعية لمجموعة بما يلي:

- النظر في كل ما يُوجّه إليها من منتجات يطرحها البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة للاستخدام لأول مرة والحكم على توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة والوثائق الأخرى.
- إبداء رأيها بشأن البدائل الشرعية الإسلامية للمنتجات التقليدية التي يعترف البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة استخدامها، ووضع المبادئ الأساسية لصياغة العقود ذات الصلة والوثائق الأخرى، والمساهمة في تطويرها بغية تعزيز ' تجربة البنك والمؤسسات الأعضاء وصناديق الائتمان التابعة بهذا الصدد.
- الإجابة على الأسئلة والاستفسارات والتوضيحات المتعلقة بالشريعة الإسلامية الموجهة إليها من قبل مجلس المديرين التنفيذيين أو إدارة البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة.
- المساهمة في البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الأعضاء وصناديق الائتمان التابعة لتعزيز وعي موظفيه بالعمل المصرفي الإسلامي وتعميق فهمهم للأسس والقواعد والمبادئ والقيم المتعلقة بالمعاملات المالية الإسلامية.
- تقديم تقرير شامل إلى مجلس المديرين التنفيذيين للبنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة يوضح مدى التزام البنك والمؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك وصناديق الائتمان التابعة بأحكام ومبادئ الشريعة في ضوء الآراء والتوجيهات المطروحة والمعاملات التي تمت مراجعتها.

31. إدارة المخاطر

تتعرض "المجموعة" للعديد من المخاطر (مخاطر ائتمان، ومخاطر السوق، ومخاطر السيولة) بسبب أنشطتها المرتبطة باستخدام الأدوات المالية. وتقوم الإدارة العليا، تحت إشراف المجلس، بمراقبة وإدارة المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية.

مخاطر الائتمان

إن مخاطر الائتمان هي المخاطر الناتجة عن تقصير طرفي ما في الوفاء بالتزاماته، مما يؤدي إلى تكبيد الطرف الآخر خسارة مالية.

وتتعرض المجموعة لمخاطر ائتمان سواء في عملياتها التمويلية أو أنشطتها المتعلقة بالخرافة. وتنشأ مخاطر الائتمان من تقصير الجهات المستفيدة أو أطراف الخزانة المقابلة الأخرى في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية كما تنشأ من انخفاض قيمة الموجودات المالية للمجموعة.

وبالنسبة لجميع فئات الموجودات المالية التي تملكها المجموعة، فإن أقصى تعرض للمؤسسة لمخاطر الائتمان هو القيمة الدفترية لتلك الموجودات التي تُردّ في قائمة مركزها المالي الموحدة. وتتألف الموجودات التي تعرض المجموعة لمخاطر الائتمان أساساً من الأرصدة لدى البنوك، ودائع المرابحة السلعية والوكالة واستثمارات الصكوك، والتمويل بالمرابحة، وتمويلات البيع الآجل، وتمويلات الإجارة المنتهية بالتملك، والأصول الأخرى. ويمكن تقليل هذه المخاطر على النحو التالي:

- تدير إدارة الخزانة في "المجموعة" ودائع المرابحة السلعية والوكالة والاستثمارات في الصكوك. وقد أودعت "المجموعة" ودائع سلعية لدى مؤسسات مالية بصيغة التمويل بالمرابحة. وتجري "المجموعة" فحصاً تاماً كما ينبغي قبل القيام بالاستثمارات وفي نهاية الفترة، ترمي إدارة "المجموعة" أن هذه الاستثمارات لا تشكل أي مخاطر ائتمانية جوهرية.
- تقيّم "المجموعة" التمويل بالمرابحة، وتمويلات البيع الآجل، والإجارة المنتهية بالتملك، والتمويل بالاستئجار (موجودات التمويل). ويجري تقييم الائتمان داخلياً، وتستخدم الخبرة الخارجية عند الاقتضاء. كما تجيز اللجنة التنفيذية لمجلس إدارة "المجموعة" كافة التمويلات. وغالباً ما تحظى التمويلات بضمانات كافية مقابل تقديم التمويل. وبالنسبة لعقود الإجارة المنتهية بالتملك، فالمجموعة هي المالكة للموجودات ذات الصلة، ولا تُنقل ملكية تلك الأصول إلى الجهة المستفيدة إلا بعد سداد الأقساط المستحقة كاملة عند نهاية فترة الإجارة. كما يكون صافي القيمة الدفترية لأصول الإجارة المنتهية بالتملك بعد اعتماد مخصص انخفاض القيمة المبين في قائمة المركز المالي الموحدة قابلاً للتحصيل الكامل استناداً إلى رأي إدارة المجموعة.

تطبق المجموعة نهجاً من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة؛

1) تحديد مرحلة انخفاض القيمة

يعتمد نظام تصنيف المراحل للمجموعة على التقييم النسبي لمخاطر الائتمان، وذلك لأنها تعكس الزيادة الجوهرية منذ الاعتراف الأولي للأصل. يتم تصنيف المراحل على مستويي العقد وليس على مستويي الطرف المقابل، وذلك لأن نوعية التغيير في مخاطر الائتمان قد تختلف في عدة عقود تنتمي لنفس الطرف الملتزم، إضافة إلى ذلك، قد تتضمن عقود مختلفة لنفس الطرف المقابل مخاطر ائتمان مختلفة عند الاعتراف المبدئي.

تتضمن المرحلة 1 أدوات مالية لم تتعرض لانخفاض جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي أو أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ التقرير. وتعتبر المجموعة أن الأصل المالي يتميز بمخاطر ائتمان منخفضة عند وجود تصنيف ائتماني داخلي أو خارجي " تصنيف الاستثمار" وفقاً للتعريف المتعارف عليه عالمياً وأنه لم يتعرض لانخفاض جوهري في التصنيف الائتماني.

تتضمن المرحلة 2 الموجودات المالية التي تعرضت لزيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. عند تحديد مدى زيادة مخاطر التعثر في أداة مالية بصورة جوهرية منذ الاعتراف المبدئي، تأخذ المجموعة المعلومات والتحليلات النوعية والكمية التي تستند إلى الخبرة التاريخية للمجموعة وتقييم خبراء الائتمان والتوقعات للمستقبل والمعلومات المتاحة دون تكاليف أو جهود غير ملائمة. وبغض النظر عن نتائج التقييم أعلاه، تفترض المجموعة وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان لتعرض السيادي وغير السيادي للمخاطر منذ الاعتراف الأولي عند ما تكون الدفعات التعاقدية متأخرة السداد لأكثر من 90 يوماً للتمويل السيادي وأكثر من 30 يوماً للتمويل غير السيادي في حال كان مبلغ السداد جوهرياً. عندما تُظهر الأداة في المرحلة 2 تحسناً في نوعية الائتمان في تاريخ التقييم، يتم إعادةتها إلى المرحلة 1.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

في حال وجود دليل موضوعي على تحديد انخفاض قيمة أصل مالي، يتم إثبات مخصصات محددة مقابل الانخفاض في القيمة في قائمة الدخل الموحدة، ويتم تصنيف الأصل وفقاً لمعيار المحاسبة المالية 30 ضمن المرحلة 3. تفترض المجموعة انخفاض القيمة الائتمانية للموجودات في حال تأخر الدفعات التعاقدية عن موعد سدادها لأكثر من 180 يوماً للتمويل السيادي و90 يوماً للتمويل غير السيادي في حال كان مبلغ السداد جوهرياً. إضافة إلى ذلك، قد تعتبر المجموعة أن الأصل منخفض القيمة إذا قدرت المجموعة أنه من غير المحتمل أن يدفع الطرف الملتزم التزاماته الائتمانية بالكامل دون رجوع المجموعة إلى إجراءات مثل تسهيل الضمان.

لا يعتبر الأصل المالي منخفض القيمة عند استرداد جميع المبالغ المتأخرة السداد، وتحديد ان يتم استرداد جميع المبالغ القائمة مستقبلاً بالكامل بموجب الشروط التعاقدية الأصلية أو شروط معدلة للأداة المالية مع معالجة جميع المعايير المتعلقة بتصنيف ما هو منخفض القيمة. يتم إرجاع الأصل المالي إلى المرحلة 2 بعد فترة تعافي.

تراقب المجموعة بانتظام مدى سرعان المعايير المستخدمة لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهريّة في مخاطر الائتمان وتقوم أيضاً بمراجعتها حسب الاقتضاء لضمان قدرة المعايير على تحديد الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان قبل أن يصبح المبلغ متأخر السداد.

(2) قياس خسائر الائتمان المتوقعة

تمثل خسائر الائتمان المتوقعة المتوسط المرجح لخسائر الائتمان وفقاً لاحتمالات التعثر حيث يتم تعريف خسائر الائتمان بأنها القيمة الحالية للعجز في النقد. تُحتسب خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات المرحلة 1 والمرحلة 2 بمضاعفات المكونات الأساسية الثلاث وهي احتمال التعثر، والخسارة نتيجة التعثر، والتعرض لمخاطر التعثر وخصم المخصص الناتج باستخدام معدل الربح الفعلي للأداة.

يتم استخراج المعايير الخاصة بخسائر الائتمان المتوقعة عموماً من نماذج إحصائية يتم إعدادها داخلياً وبيانات تاريخية أخرى. ويتم تعديل هذه المعايير لتعكس المعلومات الاستشرافية كما هو مبين أدناه.

احتمالية التعثر هي احتمالية تعثر الطرف المقابل في التزاماته المالية ضمن فترة واسعة (أي سنة أو العمر الزمني للأداة المالية). تستخدم تقديرات احتمالية التعثر أدوات تصنيف داخلية مصممة حسب الفئات المختلفة للأطراف المقابلة والمخاطر. تستند نماذج التصنيف الداخلية هذه على بيانات تجميعية داخلياً وخارجياً تتألف من عوامل كمية ونوعية. وهي تنتج تصنيفاً نسبياً لمخاطر الائتمان وهو بدوره مرتبط باحتمالية التعثر لمدة سنة واحدة، ويتم مواءمتها لتعكس متوسط تقديرات التعثر طويلة الأجل للمجموعة (من خلال دورة التعثر). تستخدم المجموعة نموذجاً محدداً بناء على معايير تتعلق بالدولة والصناعة لتحويل احتمالية التعثر خلال دورة التعثر إلى تحديد التعثر في زمن محدد للحصول على الهيكل الزمني لاحتمالية التعثر في وقت محدد.

الخسارة من التعثر المفترض هي حجم الخسارة المحتملة لحدث تعثر. يتم تقديرها عموماً بالقيمة المفقودة زائد التكاليف بعد خصم الاسترداد (إن وجد) كنسبة مئوية للمبلغ القائم. تستخدم المجموعة نماذج تقدير داخلية للخسارة نتيجة التعثر تأخذ في اعتبارها الهيكل والضمانات وفترة تقادم المطالبة والتصنيف الائتماني للطرف المقابل والدولة. يتم مواءمة الخسارة نتيجة التعثر لتعكس خبرة الاسترداد الخاصة بالمجموعة بالإضافة إلى بيانات اتحاد بنوك التنمية متعددة الأطراف.

إن التعرضات عند التعثر في السداد هي التعرض المتوقع في حال التعثر في السداد. تقوم المجموعة باستخراج "التعرضات للمخاطر عند التعثر في السداد" من التعرضات الحالية إلى الطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبلغ الحالي المسموح به بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن تعرض أداة مالية للمخاطر نتيجة التعثر هو إجمالي قيمتها الدفترية. بالنسبة للعقود والالتزامات المالية مثل الضمانات والاعتمادات المستندية، فإن التعثر نتيجة خسارة يشتمل على المبلغ المسحوب، بالإضافة إلى المبالغ المستقبلية المحتملة التي يمكن سحبها بموجب العقد.

يتطلب معيار المحاسبة المالية رقم 30 تبيؤ خسائر الائتمان المتوقعة. تستخدم المجموعة نموذجاً احصائياً يربط بين الأداء المستقبلي للأطراف المقابلة مع البيئة الاقتصادية الكلية الحالية والمستقبلية. كما يربط النموذج ما بين السيناريوهات الاقتصادية الكلية مع مخاطر تعثر الطرف المقابل. تتضمن العوامل الاقتصادية الكلية التي يتم أخذها في الاعتبار على سبيل المثال لا الحصر إجمالي الناتج المحلي وأسعار سوق الأسهم ومعدلات البطالة وأسعار السلع وتلك التي تتطلب تقييماً للاتجاه الحالي والمستقبلي لدورة الاقتصاد الكلية. تقوم المجموعة بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة الخاصة به من خلال حساب المتوسط المرجح لخسائر الائتمان المتوقعة في تعرضها للمخاطر ضمن (3) سيناريوهات اقتصادية كلية استشرافية.

(3) مبالغ التعرض وتغطية خسائر الائتمان المتوقعة

تعترف المجموعة بخسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً لأدوات المرحلة 1 وخسائر الائتمان المتوقعة مدى العمر الزمني للأداة المالية لأدوات المرحلة 2. بالنسبة للأدوات المصنفة ضمن المرحلة 3، تقوم المجموعة بتحديد مبلغ مخصص الخسارة على أنه الفرق بين القيمة الدفترية للأداة وصافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً مخصومة بمعدل الربح الأهملي الفعلي للأداة حيثما ينطبق ذلك.

تعرض الجداول أدناه تفاصيل إجمالي مبلغ التعرض والخسائر الائتمانية المتوقعة حسب طريقة التمويل للأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة في 31 ديسمبر 2025 و 2024.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 (بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

فيما يلي تحليل للتغيرات في الأصول المالية قبل مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصص خسائر الائتمان المتوقعة المطابقة:

31 ديسمبر 2025				
البيان	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
إجمالي القيمة الدفترية قبل خسائر الائتمان المتوقعة:				
النقد وما في حكمه	137,282	32,938	-	170,220
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	79,809	-	27,778	107,587
استثمارات في الحكوك	1,245,593	15,675	10,585	1,271,853
ذمم مرابحة مدينة	836,310	593	23,902	860,805
تمويل البيع الأجل	112,989	30,245	12,218	155,452
الإجارة المنتهية بالتأميل	257,000	77,772	32,064	366,836
موجودات استئجار	8,226	-	-	8,226
موجودات أخرى	-	134	8,377	8,511
	2,677,209	157,357	114,924	2,949,490
استثمارات في حقوق الملكية				222,334
	2,677,209	157,357	114,924	3,171,824

31 ديسمبر 2025				
البيان	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
خسارة الائتمان المتوقعة:				
النقد وما في حكمه	-	7	-	7
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	1	-	27,778	27,779
استثمارات في الحكوك	961	1,215	10,585	12,761
تمويل مرابحة	12,995	1	23,902	36,898
تمويل البيع الأجل	2,432	1,441	12,218	16,091
الإجارة المنتهية بالتأميل	2,361	1,834	32,064	36,259
موجودات استئجار	11	-	-	11
موجودات أخرى	-	-	8,231	8,231
	18,761	4,498	114,778	138,037
استثمارات في حقوق الملكية	-	-	-	40,308
	18,761	4,498	114,778	178,345

31 ديسمبر 2024				
البيان	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
إجمالي القيمة الدفترية قبل خسائر الائتمان المتوقعة:				
النقد وما في حكمه	141,704	2,635	-	144,339
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	366,292	-	28,134	394,426
استثمارات في الحكوك	1,363,252	38,003	10,000	1,411,255
ذمم مرابحة مدينة	461,558	2,858	25,285	489,701
تمويل البيع الأجل	294,445	56,107	12,830	363,382
الإجارة المنتهية بالتأميل	150,612	101,637	17,989	270,238
موجودات استئجار	8,739	-	-	8,739
موجودات أخرى	-	-	9,604	9,604
	2,786,602	201,240	103,842	3,091,684
استثمارات في حقوق الملكية				194,344
	2,786,602	201,240	103,842	3,286,028

31 ديسمبر 2024				
البيان	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	الإجمالي
خسارة الائتمان المتوقعة:				
النقد وما في حكمه	5	1	-	6
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	-	-	28,134	28,134
استثمارات في الحكوك	840	859	10,000	11,699
تمويل مرابحة	2,941	39	25,285	28,265
تمويل البيع الأجل	14,103	2,427	12,312	28,842
الإجارة المنتهية بالتأميل	2,377	8,807	17,989	29,173
موجودات استئجار	22	-	-	22
موجودات أخرى	-	-	4,894	4,894
	20,288	12,133	98,614	131,035
استثمارات في حقوق الملكية	-	-	-	32,028
	20,288	12,133	98,614	163,063

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

فيما يلي تحليل للتغيرات في مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالموجودات المالية للمجموعة:

البيان	31 ديسمبر 2025			الإجمالي
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	
المخصص كما في 1 يناير 2025	20,288	12,133	98,614	131,035
أموال جديدة نشأت أو تم شراؤها	763	-	-	763
أموال مسددة	-	-	(1,477)	(1,477)
شطب	-	-	(356)	(356)
تحويل من المرحلة 1 إلى المرحلة 2	(106)	106	-	-
تحويل من المرحلة 1 إلى المرحلة 3	-	-	-	-
تحويل من المرحلة 2 إلى المرحلة 1	848	(848)	-	-
تحويل من المرحلة 2 إلى المرحلة 3	-	(6,238)	6,238	-
زيادة/(انخفاض) في المخصص	(3,032)	(655)	11,759	8,072
	18,761	4,498	114,778	138,037
استثمارات في حقوق الملكية				40,308
المخصص كما في 31 ديسمبر 2025				178,345

البيان	31 ديسمبر 2024			الإجمالي
	المرحلة 1	المرحلة 2	المرحلة 3	
المخصص كما في 1 يناير 2024	18,926	10,049	112,066	141,041
أموال جديدة نشأت أو تم شراؤها	9,143	-	-	9,143
أموال مسددة	(5,486)	-	(15,970)	(21,456)
شطب	-	-	(4,138)	(4,138)
تحويل من المرحلة 1 إلى المرحلة 2	(110)	118	-	8
تحويل من المرحلة 1 إلى المرحلة 3	-	-	-	-
تحويل من المرحلة 2 إلى المرحلة 1	-	-	-	-
تحويل من المرحلة 2 إلى المرحلة 3	-	-	-	-
زيادة/(انخفاض) في المخصص	(2,185)	1,966	6,656	6,437
	20,288	12,133	98,614	131,035
استثمارات في حقوق الملكية				32,028
المخصص كما في 31 ديسمبر 2024				163,063

تحصل المجموعة على ضمانات كافية وتستخدم طرقاً أخرى لتعزيز الائتمان من شأنها حماية قيمة استثماراتها. وتشمل تلك الضمانات التي حصلت عليها المجموعة ضمانات بنكية ومؤسسية، ورهن الأصول التي تمولها وحيازة ملكية تلك الأصول، إلخ. وعموماً، تعتبر قيمة الضمانات، ومختلف طرق تعزيز الائتمان التي تحتفظ بها "المجموعة" لضمان تلك الأصول

حتى تاريخ التقرير كافية لتغطية أي حالات تعرض محتملة. وعندما تقوم إدارة المجموعة ولجنة وضع المخصصات التابعة لها بتقدير أن قيمة الذمم المدينة قد لا يتم استردادها بالكامل، يتم تسجيل انخفاض مناسب في القيمة. وتتمثل سياسة المجموعة الخاصة بالأوراق المالية وضمنات عمليات التمويل الآجل في أن تساوي قيمة مجموع حزمة الأوراق المالية أو تتجاوز 125% من قيمة الأصول الممولة.

مخاطر السوق

تتعرض المجموعة لمخاطر السوق من جراء استخدام الأدوات المالية، ولا سيما مخاطر تقلبات أسعار الصرف ومخاطر معدل هامش الربح ومخاطر أسعار الأسهم.

مخاطر العملات

تنشأ مخاطر العملات من احتمالية أن تؤثر التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية على قيمة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بعملات أجنبية، في حال لم تقم المؤسسة بالتحوط من مخاطر العملات من خلال أدوات التحوط.

تتعرض المجموعة لمخاطر العملة كجزء من محفظة أموالها السائلة وبعض استثمارات الأسهم بعملات أخرى غير الدولار الأمريكي؛ عملة التقرير للمجموعة. وقد عمدت المجموعة إلى تقليل التعرض لمخاطر العملات على الأموال السائلة بضماتها إتمام كافة عمليات الأموال السائلة بالدولار الأمريكي، أو بعملات مرتبطة بالدولار الأمريكي. أما بشأن الموجودات والمطلوبات النقدية، فتدير المؤسسة المخاطر المحتملة للعملات الأجنبية عن طريق المواءمة بين الأصول والمطلوبات الإسلامية المقومة بعملات أجنبية.

كما تتعرض المجموعة لمخاطر السوق الناجمة عن التأثيرات السلبية للعملات الأجنبية على معاملات الصكوك المقومة بعملات أجنبية، وتدير المجموعة هذه المخاطر باستراتيجيات متنوعة بما في ذلك العقود الآجلة بالعملات الأجنبية.

مخاطر هامش الربح

تنشأ مخاطر هامش الربح من إمكان تأثير تغير معدلات هامش الربح على قيمة الأدوات المالية (مخاطر هامش الربح بالقيمة العادلة) أو التدفقات النقدية المستقبلية (مخاطر هامش ربح التدفقات النقدية) والإيرادات أو الخسائر الناجمة عنها المعلنه. تتعرض المجموعة للتغيرات في معدلات هامش الربح بشكل رئيسي على استثماراتها، واستثمارات الصكوك، والمرابحة، والبيع الآجل، والإجارة المنتهية بالتسليم، وتمويل الاستئجار، والصكوك المصدره، وتمويل مرابحة السلع بسبب التغيرات في معدلات هامش الربح السائدة في الأسواق.

ومن أجل إدارة مخاطر هامش ربح التدفقات النقدية، تشترط "سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات"، التي اعتمدها مجلس إدارة المجموعة، تنفيذ المجموعة بمبدأ التمويل الملائم في إدارتها لموجوداتها ومطلوباتها ومبادلات معدل الربح. وبالتالي، تضمن المجموعة أن أساس معدل الربح والعملات لجميع الأصول الممولة بالديون يتطابق مع الالتزامات الأساسية، ويضمن هذا الأسلوب بقاء هامش إيرادات "المجموعة" من الاستثمارات ثابتاً إلى حد كبير بغض النظر عن تغير معدلات هامش الربح وأسعار الصرف.

وتتسم معظم الموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة بكونها ذات طبيعة قصيرة الأجل. غير أن بعض المنتجات المالية واستثمارات الصكوك وإصدارات الصكوك ذات معدل ثابت وطبيعة طويلة الأمد وتعرض "المجموعة" لمخاطر هامش الربح بالقيمة العادلة، وتقيم الإدارة، دورياً، معدلات السوق المعمول بها وتقيم القيمة الدفترية لهذه المنتجات التمويلية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

وكما في تاريخ قائمة المركز المالي الموحدة، تعتقد الإدارة أن تحوُّلاً تقديرياً قدره 25 نقطة أساس في نسب هوامش الربح السوقية، لن يعرِّض "المجموعة" كثيرًا لمخاطر التدفقات النقدية أو مخاطر هامش الربح بالقيمة العادلة.

مخاطر أسعار الأسهم

تتعرض المجموعة لمخاطر أسعار حقوق الملكية على استثماراتها المحتفظ بها بالقيمة العادلة. وللمجموعة استثمار واحد مدرج في سوق المال، لذلك لا تتعرض "المجموعة" لمخاطر سعر كبيرة.

مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم توفر السيولة النقدية الكافية للوفاء بالمصروفات والالتزامات المالية عند طول أجلها.

وللحماية من مخاطر السيولة، تتبع المجموعة نهجًا حذرًا من خلال الاحتفاظ بمستويات سيولة عالية تستثمر في النقد وما في حكمه، وودائع مرابحة سلعية ووكالة والتمويل بالمرابحة بأجل استحقاق قصيرة تتراوح بين 3 شهور و12 شهرًا. يرجى الاطلاع على الإيضاح 30 بشأن فترات استحقاق الأصول.

مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية

مخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في مفهوم المجموعة هي مخاطر الخسائر الناجمة عن عدم الالتزام بقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي تسيطره الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. إن المجموعة حريصة كل الحرص على تجنب عملياتها مخاطر عدم الامتثال للشريعة. ويشكل الالتزام بالشريعة الإسلامية جزءًا لا يتجزأ من مهمة المؤسسة بما يتماشى مع مواد اتفاقية تأسيسها. وعليه، تدير المجموعة بفعالية مخاطر عدم الامتثال للشريعة من خلال الاستفادة من إطار الإجراءات والسياسات القوية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ولذا، تضمّن إدارة العمليات أو الأقسام المعرضة لمخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة، باعتبارها خط الدفاع الأول، ثقافة الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ضمن إجراءاتها، في حين يمثل قسم الالتزام الشرعي بمجموعة البنك خط الدفاع الثاني لإدارة ومراقبة مخاطر عدم الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من الناحية الاستراتيجية قبل تنفيذ المعاملات / العمليات. وتقدم وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي لمجموعة البنك تأكيداً معقولاً مستقلاً باعتباره الخط الثالث للدفاع بعد تنفيذ المعاملات / العمليات وتعتمد وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي القائمة على المخاطر.

32. القيمة العادلة

القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. ولذلك يمكن أن تنشأ فروق بين القيم الدفترية والقيم العادلة المقدرة.

تم الإفصاح عن تقييم القيمة العادلة فيما يتعلق بالاستثمارات في إيضاح 7.

وجميع المشتقات المالية الإسلامية للمجموعة غير مدرجة في أسواق مالية. يتم تقدير قيمها العادلة باستخدام تقنية التقييم، وبالتالي، هي المستوى 3.

وتقارب القيمة الدفترية لجميع موجودات ومطلوبات "المجموعة" الأخرى قيمها العادلة.

33. الالتزامات

في سياق الأعمال العادية، فإن المجموعة طرف في الأدوات المالية مع وجود مخاطر خارج قائمة المركز المالي. وتشتمل هذه الأدوات على التزامات لإجراء مدفوعات متعلقة بالمشروع والتزامات مساهمات حقوق الملكية وبنود أخرى ولا تظهر في قائمة المركز المالي الموحدة.

تستخدم المجموعة نفس سياسات إدارة ومراقبة الائتمان في التعهد بالالتزامات خارج قائمة المركز المالي كما هو الحال مع العمليات في قائمة المركز المالي.

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
تمويل مرابحة	85,469	77,700
تمويل البيع الأجل	71,821	39,114
الإجارة المنتهية بالتأجيل	38,959	60,742
	196,249	177,556

34. تأثير معايير المحاسبة المالية الجديدة والمعدلة

تم تطبيق معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي أصبحت سارية للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025، في هذه القوائم المالية، إن وجدت لتكون قابلة للتطبيق.

1) معيار المحاسبة المالية رقم 43 - "محاسبة التكافل: الاعتراف والقياس"

يحدد هذا المعيار مبادئ الاعتراف والقياس والتقرير عن ترتيبات التكافل والمعاملات الإضافية لمؤسسات التكافل. ويهدف إلى ضمان قيام مؤسسات التكافل بتقديم المعلومات المتعلقة بهذه الترتيبات بأمانة إلى أصحاب المصلحة المعنيين وفقاً للعلاقة التعاقدية بين الأطراف ونموذج الأعمال الخاص بأعمال التكافل بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

قامت المجموعة بتقييم متطلبات هذا المعيار وخلصت إلى أنه لا ينطبق على المجموعة لأنها ليست مؤسسة تكافل.

35. المعايير الطارئة التي لم تصبح سارية بعد

تم إصدار معايير المحاسبة المالية الجديدة التالية: تعتمزم المجموعة تطبيق معايير التقارير المالية هذه عندما تصبح سارية المفعول وتقوم حالياً بتقييم تأثير هذه المعايير المحاسبية المالية الجديدة على قوائمها وأنظمتها المالية.

1) معيار المحاسبة المالية - 45 "أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)"

يصف هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية المتعلقة بأدوات الاستثمار التشاركي (بما في ذلك حسابات الاستثمار) التي تسيطر فيها مؤسسة مالية إسلامية على الموجودات الأساسية (في الغالب، ككثيرك عامل)، نيابة عن أصحاب المصلحة بخلاف حقوق الملكية. عادة ما تكون هذه الأدوات (بما في ذلك، على وجه الخصوص، حسابات الاستثمار غير المقيدة) مؤهلة للمحاسبة في الميزانية العمومية ويتم تسجيلها أنها أشباه حقوق ملكية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

يحدد هذا المعيار المعايير العامة للمحاسبة في الميزانية العمومية لأدوات الاستثمار التشاركي وأشباه حقوق الملكية، بالإضافة إلى التجميع والاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن أشباه حقوق الملكية. ويتناول كذلك إعداد التقارير المالية المتعلقة بأدوات أخرى أشباه حقوق الملكية وبعض القضايا المحددة.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في 1 يناير 2026 أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمها المالية.

(2) معيار المحاسبة المالية رقم 46 - "الموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة"

يصف هذا المعيار معايير توصيف الموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة والمبادئ ذات الصلة بإعداد التقارير المالية بما يتماشى مع "الإطار المفاهيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لإعداد التقارير المالية".

يشمل هذا المعيار جوانب الاعتراف وإلغاء الاعتراف والقياس واختيار واعتماد السياسات المحاسبية وما إلى ذلك المتعلقة بالموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة للإدارة، بالإضافة إلى بعض الجوانب المحددة لإعداد التقارير المالية، على سبيل المثال، انخفاض القيمة والالتزامات المحملة بالخسائر التي تتحملها المؤسسة. يتضمن المعيار أيضاً متطلبات العرض والإفصاح، ولا سيما مواءمتها مع متطلبات معيار المحاسبة المالية رقم 1 "العرض العام والإفصاحات في القوائم المالية" فيما يتعلق بقائمة التغييرات في الموجودات خارج الميزانية الخاضعة للإدارة.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في 1 يناير 2026 أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. يجب أن يتم اعتماد هذا المعيار في نفس وقت اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم 45 "أشباه حقوق الملكية (بما في ذلك حسابات الاستثمار)". تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمها المالية.

(3) معيار المحاسبة المالية رقم - 47 "تحويل الموجودات بين مجموعات الاستثمار"

يصف هذا المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية ومتطلبات الإفصاح المطبقة على كافة تحويلات الموجودات بين مجموعات الاستثمار ذات الصلة (وحيثما تكون جوهرية، بين الفئات الهامة) بحقوق الملكية وشبه حقوق الملكية والموجودات خارج الميزانية العمومية الخاضعة لإدارة مؤسسة ما. ويتطلب اعتماد وتطبيق السياسات المحاسبية بشكل متنسق لمثل هذه التحويلات بما يتماشى مع مبادئ وقواعد الشريعة ويصف متطلبات الإفصاح العام في هذا الصدد.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في 1 يناير 2026 أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. لا ينطبق المعيار على المجموعة لأنها لا تمتلك مجموعات استثمارية.

(4) معيار المحاسبة المالية رقم 48 - "الهدايا والجوائز الترويجية"

يصف هذا المعيار مبادئ المحاسبة والتقرير المالي للاعتراف والقياس والعرض والإفصاح التي تنطبق على الهدايا والجوائز الترويجية التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية لعملائها بما في ذلك أشباه حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار الآخرين.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في 1 يناير 2026 أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. لا ينطبق هذا المعيار على المجموعة لأنها لا تمنح الهدايا والجوائز الترويجية.

(5) معيار المحاسبة المالية رقم 49 - "التقرير المالي للمؤسسات العاملة في اقتضادات التضخم الجامح"

يوضح هذا المعيار المبادئ التي تحكم إعداد التقارير المالية، بما في ذلك المعالجات المحاسبية وعرض القوائم المالية والإفصاحات اللازمة للمؤسسات التي تطبق معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي تعمل في اقتضادات التضخم الجامح.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في 1 يناير 2026 أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمها المالية.

(6) معيار المحاسبة المالية - 50 "التقارير المالية لمؤسسات الاستثمار الإسلامي (بما في ذلك صناديق الاستثمار)"

يحدد هذا المعيار مبادئ التقرير المالي المطبقة على مؤسسات الاستثمار الإسلامية. ويشدد على وجه الخصوص على التوحيد فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية للمؤسسات الاستثمارية.

يحدد هذا المعيار المتطلبات العامة للعرض، والحد الأدنى من المحتويات والهيكل الموصى به لقوائمها المالية بطريقة تسهل عرضها بشكل صادق وعادل بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية وقواعدها.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في 1 يناير 2027 أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. المجموعة ليست مؤسسة استثمارية أو صندوق استثماري.

(7) معيار المحاسبة المالية رقم 51 - "المشروعات التشاركية"

يوضح هذا المعيار مبادئ المحاسبة والتقرير المالي المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح التي تُطبق فيما يتعلق بالمشاريع التشاركية (بما في ذلك معظم الهياكل/المنتجات الشائعة القائمة على المضاربة والمشاركة). يُطبق هذا المعيار فيما يتعلق بالتقرير المحاسبي والمالي من قبل المستثمر (المستثمرين) والشريك (الشركاء) العامل، وكذلك المشاريع التشاركية فيما يخص جميع المشاريع التشاركية التي تندرج ضمن نطاق هذا المعيار، بما في ذلك المشاريع ذات حقوق ملكية ثابتة ومتنوعة، أو أشباه حقوق الملكية.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في 1 يناير 2027 أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمها المالية.

(8) معيار المحاسبة المالية رقم 52 - "بيوع التسليم الأجل: السلم والاستئناج"

يوضح هذا المعيار مبادئ المحاسبة والتقرير المالي المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح فيما يتعلق بمعاملات بيوع التسليم الأجل التي تطبق على كل من المشتري والبائع. تشمل هذه المعاملات بيوع التسليم الأجل القائمة على السلم والاستئناج، ولكنها لا تشمل عقود التطوير القائمة على الاستئناج الخاضعة لمعيار آخر يُصدر في الوقت نفسه.

يسري هذا المعيار على فترة التقارير المالية التي تبدأ في 1 يناير 2027 أو بعد هذا التاريخ مع السماح بالتطبيق المبكر. تقوم المجموعة حالياً بتقييم تأثير هذا المعيار على قوائمها المالية.

36. الموجودات المحتفظ بها للبيع والعمليات المتوقفة

خلال عامي 2025 و 2024، قررت المجموعة بيع بعض المنشآت التي تم تصنيفها على أنها محتفظ بها للبيع. تم استبعاد بعض هذه المنشآت خلال السنة. تم أيضاً عرض نتائج عمليات هذه المنشآت كعمليات متوقفة في قائمة الدخل الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

أ) شركة تمويل أفريقية القابضة

خلال عام 2024، أبرمت المجموعة ترتيبًا لبيع استثمارها الذي تمتلكه بنسبة 100% في شركة تمويل أفريقية القابضة. وبناءً على ذلك، كما في 31 ديسمبر 2024، صنفت المجموعة استثمارها في شركة تمويل أفريقية القابضة، بما في ذلك بنك غينيا الإسلامي (انظر الايضاح)، على أنه محتفظ به للبيع. بلغ سعر البيع المتفق عليه لشركة تمويل أفريقية القابضة 47.7 مليون دولار أمريكي، باستثناء النقد والأرصدة البنكية في شركة تمويل أفريقية القابضة بتاريخ الاستبعاد. وفي 31 ديسمبر 2025، لا تزال الإجراءات القانونية لبيع شركة تمويل أفريقية القابضة جارية.

خلال السنة، استلمت المجموعة دفعة مقدمة بمبلغ 33.1 مليون دولار أمريكي مقابل بيع شركة تمويل أفريقية القابضة، والتي تم تضمينها في المصاريف المستحقة والمطلوبات الأخرى. بعد نهاية السنة، تم استلام دفعة مقدمة إضافية بقيمة 14.6 مليون دولار أمريكي.

كانت نتائج العمليات المتوقعة لشركة تمويل أفريقية القابضة (بما في ذلك بنك غينيا الإسلامي)، والتي تم تضمينها في أرباح السنة، كما يلي:

	2025	2024
هامشي الربح		
ودائع مرابحة سلعية ووكالة	358	230
الدخل من شركة زميلة	4,648	339
إيرادات أخرى*	4,188	878
هامشي الربح	9,194	1,447
المصاريف التشغيلية		
تكاليف الموظفين	(103)	(95)
مصاريف إدارية أخرى	(655)	(551)
الاستهلاك	(9)	(149)
مجموع المصاريف التشغيلية	(767)	(795)
هامشي الربح التشغيلي قبل محمل الانخفاض في القيمة	8,427	652
عكس انخفاض في القيمة	141	206
هامشي الربح للسنة قبل الضرائب	8,568	858
ضريبة الدخل	(1,478)	(9)
هامشي الربح للسنة بعد الضرائب	7,090	849
الربح / (الخسارة) من العمليات المتوقعة (ايضاح ر)	2,315	(1,549)
هامشي الربح/(الخسارة) للسنة	9,405	(700)
*تتعلق الإيرادات الأخرى في 2025 بالربح من استبعاد بنك غينيا الإسلامي (ايضاح ب).		

إن الفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات التي تشمل العمليات المصنفة كمحتفظ بها للبيع هي كما يلي:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
النقد وما في حكمه	176	441
الاستثمار في شركة زميلة	35,674	26,262
موجودات محتفظ بها للبيع (ايضاح ب)	-	268,507
موجودات أخرى	28,199	14,332
مجموع الموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	64,049	309,542
مطلوبات مرتبطة بموجودات مصنفة كمحتفظ بها للبيع (ايضاح ب)	-	(258,319)
مستحقات ومطلوبات أخرى	(3,790)	(9,314)
مجموع المطلوبات المرتبطة بموجودات مصنفة كمحتفظ بها للبيع	(3,790)	(267,633)
هامشي الموجودات	60,259	41,909

إن التدفق النقدي من العمليات المتوقعة هو كما يلي:

	2025	2024
هامشي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	(62,330)	14,035

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

ب) بنك غينيا الإسلامي

تمتلك شركة تمويل أفريقيًا القابضة 68.4% من بنك غينيا الإسلامي، والذي تعود ملكيته النهائية إلى المجموعة. وخلال عام 2023، أبرمت المجموعة في ترتيب منفصل لبيع حصتها البالغة 68.4% في بنك غينيا الإسلامي. لذلك، اعتبارًا من 31 ديسمبر 2024 و2023، تم تصنيف بنك غينيا الإسلامي على أنه محتفظ به للبيع. في 30 سبتمبر 2025، باعت المجموعة كامل حصتها في بنك غينيا الإسلامي، والتي تبلغ قيمته الدفترية 12.6 مليون دولار أمريكي، مقابل 16.8 مليون دولار أمريكي مما أدى إلى ربح قدره 4.2 مليون دولار أمريكي.

كانت نتائج العمليات المتوقعة لبنك غينيا الإسلامي، والتي تم تضمينها في قائمة الدخل الموحدة، للفترة حتى تاريخ الاستبعاد كما يلي:

	2024	2025
حافى الربح		
دخل من موجودات تمويلية	15,283	20,654
الإيرادات الأخرى	9,117	8,333
حافى الربح	24,400	28,987
المصاريف التشغيلية		
تكاليف الموظفين	(7,088)	(6,664)
مصاريف إدارية أخرى	(7,372)	(7,670)
الاستهلاك	(2,609)	(2,540)
مجموع المصاريف التشغيلية	(17,069)	(16,874)
حافى الربح التشغيلي قبل محمل الانخفاض في القيمة	7,331	12,113
خسارة انخفاض القيمة	(8,081)	(7,859)
حافى الربح / (الخسارة) للسنة قبل الضرائب	(750)	4,254
فريبة الدخل	(799)	(1,939)
حافى الربح/(الخسارة) للسنة	(1,549)	2,315

كانت الفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع والمتعلقة بينك غينيا الإسلامي كما في 31 ديسمبر 2024 كما يلي:

	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2025
النقد وما في حكمه	62,065	-
تمويل البيع الأجل	103,170	-
موجودات أخرى	103,272	-
مجموع الموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	268,507	-
مجموع المطلوبات المرتبطة بموجودات مصنفة كمحتفظ بها للبيع	(258,319)	-
مجموع حافى الموجودات	10,188	-

إن التدفق النقدي من العمليات المتوقعة هو كما يلي:

	2024	2025
حافى النقد من الأنشطة التشغيلية	16,658	342,077

كان حافى موجودات بنك غينيا الإسلامي كما في تاريخ الاستبعاد كما يلي:

	المبلغ
النقد وما في حكمه	404,142
تمويل البيع الأجل	155,323
موجودات أخرى	39,069
مجموع الموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	598,534
مجموع المطلوبات المرتبطة بموجودات مصنفة كمحتفظ بها للبيع	(585,237)
مجموع حافى الموجودات	13,297
يأزل: حقوق الملكية غير المسيطرة	(4,202)
يغاف: الاحتياطات الأخرى	3,491
الربح من الاستبعاد	4,198
مجموع المقابل	16,784
تم الوفاء به عن طريق النقد	16,784
مجموع المقابل المحول	16,784
حافى التدفقات النقدية الخارجة عند الاستبعاد	
المقابل المستلم في النقد وما في حكمه	16,784
يأزل: النقد وما في حكمه المستبعد	(404,142)
	(387,359)

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

(ج) شركة ايه اس ار للتأجير ذ.م.م

خلال عام 2024، دخلت المجموعة في ترتيب لبيع 66.67% من استثمارها في شركة ايه اس ار للتأجير ذ.م.م، وتم الاتفاق على سعر البيع بمبلغ 0.43 مليون دولار أمريكي. لذلك، اعتباراً من 31 ديسمبر 2024، تم تصنيف شركة ايه اس ار للتأجير على أنها محتفظ بها للبيع. خلال 2025، باعت المجموعة حصتها في شركة ايه اس ار للتأجير، والتي تبلغ قيمتها الدفترية 0.39 مليون دولار أمريكي، مقابل 0.43 مليون دولار أمريكي مما أدى إلى ربح قدره 0.04 مليون دولار أمريكي.

لم تحقق شركة ايه اس ار للتأجير أي نتائج تشغيلية في عامي 2024 و2025؛ لذلك، لم يتم تضمين أي دخل أو خسارة من العمليات المتوقفة في قائمة الدخل، باستثناء الربح الناتج عن الاستبعاد المبين في إيضاح 23.

كانت الفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع والمتعلقة بشركة ايه اس ار للتأجير كما في 31 ديسمبر 2024 كما يلي:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
النقد وما في حكمه	-	286
موجودات أخرى	-	687
مجموع الموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	-	973
مجموع المطلوبات المرتبطة بموجودات مصنفة كمحتفظ بها للبيع	-	(323)
مجموع هافي الموجودات	-	650

إن التدفق النقدي من العمليات المتوقفة هو كما يلي:

	2025	2024
هافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	-	(437)

كان هافي موجودات شركة ايه اس ار للتأجير كما في تاريخ الاستبعاد كما يلي:

المبلغ	
286	النقد وما في حكمه
687	موجودات أخرى
973	مجموع الموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع
(323)	مجموع المطلوبات المرتبطة بموجودات مصنفة كمحتفظ بها للبيع
650	مجموع هافي الموجودات
(210)	يأثرل: حقوق الملكية غير المسيطرة
(50)	يأثرل: الاحتياطيات الأخرى
44	الربح من الاستبعاد
433	مجموع المقابل
433	تم الوفاء به عن طريق النقد
433	مجموع المقابل المحول
	هافي التدفقات النقدية الداخلة عند الاستبعاد
433	المقابل المستلم في النقد وما في حكمه
(286)	يأثرل: النقد وما في حكمه المستبعد
148	

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

(د) شركة أذربيجان للإجارة

خلال عام 2024، أبرمت المجموعة ترتيبًا لبيع استثمارها الذي تمتلكه بنسبة 100% في شركة أذربيجان للإجارة مقابل 6,340 دولار أمريكي. لذلك، اعتبارًا من 31 ديسمبر 2024، تم تصنيف شركة أذربيجان للإجارة على أنها محتفظ بها للبيع. خلال 2025، باعت المجموعة حصتها في شركة أذربيجان للإجارة، والتي تبلغ قيمتها الدفترية السالبة 91,971 دولار أمريكي، مقابل 6,340 دولار أمريكي مما أدى إلى ربح قدره 98,311 دولار أمريكي.

لم تحقق شركة أذربيجان للإجارة أي نتائج تشغيلية في عامي 2024 و2025؛ لذلك، لم يتم تضمين أي دخل أو خسارة من العمليات المتوقفة في قائمة الدخل، باستثناء الربح الناتج عن الاستبعاد المبيّن في إيضاح 23.

كانت الفئات الرئيسية للموجودات والمطلوبات المصنفة على أنها محتفظ بها للبيع والمتعلقة بشركة أذربيجان للإجارة كما في 31 ديسمبر 2024 كما يلي:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
النقد وما في حكمه	-	6
موجودات أخرى	-	334
مجموع الموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	-	340
مجموع المطلوبات المرتبطة بموجودات مصنفة كمحتفظ بها للبيع	-	(432)
حافى الأثر	-	(92)
	2025	2024
حافى النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية	-	-

كان حافى موجودات شركة أذربيجان للإجارة كما في تاريخ الاستبعاد كما يلي:

	المبلغ
النقد وما في حكمه	6
موجودات أخرى	334
مجموع الموجودات المصنفة كمحتفظ بها للبيع	340
مجموع المطلوبات المرتبطة بموجودات مصنفة كمحتفظ بها للبيع	(432)
مجموع حافى المطلوبات	(92)
الربح من الاستبعاد	98
مجموع المقابل	6
تم الوفاء به عن طريق النقد	6
مجموع المقابل المحوّل	6
حافى التدفقات النقدية الداخلة عند الاستبعاد	
المقابل المستلم في النقد وما في حكمه	6
يأثر: النقد وما في حكمه المستبعد	(6)
	-

(هـ) شركة ألبانيا للإجارة

خلال عام 2024، أبرمت المجموعة ترتيبًا لبيع استثمارها الذي تمتلكه بنسبة 36% في شركة ألبانيا للإجارة مقابل 1.435 مليون دولار أمريكي. وبما أن الإجراءات القانونية لنقل الملكية كانت لا تزال جارية، فقد تم تصنيف الاستثمار على أنه محتفظ به للبيع في عام 2024.

خلال السنة، باعت المجموعة حصتها في شركة ألبانيا للإجارة، والتي تبلغ قيمتها الدفترية 0.5 مليون دولار أمريكي، مقابل 1.435 مليون دولار أمريكي مما أدى إلى ربح قدره 0.935 مليون دولار أمريكي.

الحصة في الربح / (الخسارة) من العمليات المتوقعة لشركة ألبانيا للإجارة المدرجة في قائمة الدخل هي 11,154 دولار أمريكي (2023: 77,187 دولار أمريكي).

(و) شركة طه علم بي اتش دي

خلال السنة المالية، قدمت المجموعة طلبًا إلى هيئة الشركات الماليزية لإلغاء تسجيل شركتها التابعة، شركة طه علم بي اتش دي. تمت الموافقة على هذا الطلب في 19 أبريل 2025. وبناءً على ذلك، تم إلغاء تسجيل شركة طه علم بي اتش دي رسميًا، ولم تعد كيانًا اعتباريًا قائمًا، وبالتالي لم تعد جزءًا من المجموعة في نهاية السنة المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(بالآلاف الدولارات الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك)

37. حدث لاحق

بعد تاريخ التقرير وقبل اعتماد هذه القوائم المالية، تصاعدت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط في أعقاب التطورات العسكرية الأخيرة في المنطقة. وقد تابعت الإدارة الوضع باستمرار، وقامت بتقييم الآثار المحتملة لهذه التطورات على الوضع المالي للمجموعة وعملياتها وسيولتها وحفظتها الاستثمارية حتى تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية.

إن تعرض المجموعة المباشر من خلال عمليات التمويل في المنطقة محدود، وبالتالي، لا تتوقع الإدارة أي تأثير جوهري فوري على أداء أو جودة محفظة التمويل الخاصة بها. وتحفظ المجموعة بتعرضها على المؤسسات المالية في المنطقة من خلال توفير السيولة من خلال ودائع الخزنة والاستثمار في الصكوك الصادرة عن جهات سيادية وشبه سيادية. وبينما يُحتفظ بجزء كبير من تعرض المجموعة على الصكوك حتى تاريخ استحقاقها، وبالتالي لا يتأثر بتقلبات السوق قصيرة الأجل، فإنه حتى تاريخ اعتماد هذه القوائم المالية، لم تحدد الإدارة أي مؤشرات على عدم وفاء الطرف المقابل بالتزاماته، أو انخفاض قيمة الموجودات، أو الحاجة إلى تسجيل خسائر ائتمانية إضافية متوقعة.

تواصل المجموعة الحفاظ على وضع سيولة قوي، مدعومًا بأرصدة نقدية، وودائع خزنة متنوعة، وأدوات صكوك سائلة عالية الجودة. وبينما قد تستمر تقلبات السوق والمخاطر الإقليمية، تشير اختبارات الضغط وتحليل السيناريوهات التي أجرتها الإدارة إلى أن المجموعة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في ظل الظروف العادية وظروف الضغط على حد سواء.

استنادًا إلى المعلومات المتاحة في تاريخ الموافقة على إصدار هذه القوائم المالية، خلصت الإدارة إلى أن هذه التطورات لا تتطلب تعديلات على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات كما في 31 ديسمبر 2025. ولا يزال الوضع متقلبًا وستواصل الإدارة مراقبة التطورات.

38. اعتماد إصدار القوائم المالية

تم اعتماد إصدار القوائم المالية وفقاً لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 8 أبريل 2026 (الموافق 20 شوال 1447 هـ).



الملاحق 5: الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

التقرير السنوي لعام 1446هـ / 1447هـ

الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية التقرير السنوي لعام 1446هـ / 1447هـ

الحمد لله رب العالمين،
ووصلّى الله على
سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم.

صاحب المعالي رئيس مجلس المحافظين،
أصحاب المعالي أعضاء مجلس المحافظين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أما بعد: وفقاً للائحة الهيئة الشرعية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، فإن الهيئة الشرعية مطالبة بتقديم تقرير سنوي إلى المجلس الموقر حول مدى مطابقة معاملات وأنشطة المجموعة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها في ضوء الفتاوى والقرارات الصادرة عن الهيئة الشرعية للمجموعة واللجنة الفرعية المنبثقة عنها. بناءً عليه، فقد راجعنا معاملات وأنشطة المجموعة لعام 1446هـ / 1447هـ، من خلال اللجنة الفرعية التي راجعت إجمالاً - حسب النهج المتبع من قبل الهيئة - المبادئ المطبقة والعقود المتعلقة بالمعاملات والتطبيقات التي طرحتها المجموعة والتي عرضت علينا خلال الفترة المالية المنصرمة.

ويشمل ما عرض علينا عمليات وأنشطة الموارد المالية العادية، وهدنوق وقف موارد الحساب الخاص (هدنوق الوقف)، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، وهدنوق التضامن الإسلامي للتنمية، وهدنوق تمييز ممتلكات الأوقاف، والهيئة العالمية للوقف، وهدنوق الصناديق التي يديرها البنك، للسنة المالية المنتهية بتاريخ: 11 رجب 1447هـ، الموافق: 31 كانون الأول (ديسمبر) 2025م.

وقد قمنا بالرقابة والمراجعة الواجبة، مستعينين بعد الله تعالى بشعبة الشؤون الشرعية، لإبداء رأي عما إذا كانت مجموعة البنك قد التزمت بأحكام الشريعة ومبادئها وبالفتاوى والقرارات والتوجيهات المحددة التي أصدرناها.

ويجدر التنويه هنا إلى أن مسؤولية ضمان التزام مجموعة البنك الإسلامي للتنمية تلتزم في معاملات وأنشطتها بأحكام الشريعة ومبادئها تقع على عاتق الإدارة، فيما تنحصر مسؤوليتنا نحن في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناءً على مراجعتنا لعمليات المجموعة، وفي إعداد هذا التقرير الموجه إليكم.

وقامت مراجعتنا، التي اشتملت على الفحص والتأكد من الإجراءات المتبعة من قبل مجموعة البنك، على أساس تدقيق كل نوع من أنواع العمليات. وفي معرض قيامنا بذلك خططنا لمراجعتنا ونفذناها على نحو يمكننا من الحصول على المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية للتأكد من أن مجموعة البنك لم تخالف أحكام الشريعة ومبادئها.

بناء على ما سبق، فإننا نقرر ما يلي:

1. أن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لتطبيق العقود والمنتجات التي أعدناها وراجعناها.
2. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة يتفق مع الأساس الذي اعتمدهنا وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.
3. أن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق مخالفة للشريعة الإسلامية قد جنبت وفقاً للقرارات التي أصدرناها، تمهيداً لصرفها في أغراض خيرية بموافقتنا.
4. لا يجب على مجموعة البنك إخراج الزكاة، لأنّ مصادر موجوداتها إما من المال العام أو من أموال الوقف، فلا تجب فيها الزكاة. أما أموال المؤسسات الأخرى فلا يخرج البنك زكاتها إلا بإذن أصحابها، وعليه فإنّ مسؤولية إخراج زكاة هذه الأموال تقع على ملاكها.

نسأل الله العليّ القدير أن يحقّق لمجموعة البنك مزيداً من الرقي والازدهار وأن يوفق القائمين عليها لما فيه خير الأمة الإسلامية والإنسانية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

جدة: 22 شعبان 1447هـ،
الموافق: 10 فبراير 2026م



فضيلة الشيخ محمد علي القربي
رئيس الهيئة الشرعية



فضيلة الشيخ د. نظام يعقوبي
نائب رئيس الهيئة



فضيلة الشيخ د. أزنان حسن
عضو الهيئة



فضيلة الشيخ د. سعيد أديكلي ميكايل
عضو الهيئة



فضيلة الشيخ مفتي محمد حسان
عضو الهيئة



الدكتور عبد الله محمد
مدير شعبة الشؤون الشرعية



وقد شكل عام 2025 محطة
مفصلية شهدت تقدماً ثابتاً
وانتقالاً منظماً، إضافة إلى تجديد
واضح للالتزامنا بدور القطاع الخاص في
بناء اقتصادات أكثر مرونة وشمولية
في دولنا الأعضاء.

د. خالد يوسف خلف الله
الرئيس التنفيذي بالإدارة

التقرير السنوي 2025 للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ©
جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء
من هذا المنشور أو نقله بأي شكل أو بأي وسيلة،
بما في ذلك التصوير والتسجيل، دون إذن كتابي من
المؤسسة (صاحب حقوق النشر). يجب أيضاً الحصول
على هذا الإذن الكتابي قبل تخزين أي جزء من هذا
المنشور في نظام استرجاع أيا كان نوعه.

ترسل طلبات الحصول على الإذن إلى icd@isdb.org

تصميم وإخراج Blackwood Creative Ltd
wareblackwood.com

والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص.

